القيم العمالية لدى مجتمع المصنع
واقعها وعلاقتها ببعض المتغيرات النوعية

دراسة ميدانية بمصنع الحجاربمدينة عنابة/الجزائر

إعداد

نوال بوطرفة

المشرف

الدكتور محمد الدقس

قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول علىدرجة الماجستير في علم الإجتماع

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

حزيران ٢٠٠٥

نموذج رقم(١)
نموذج التفويض

الجامعة الأردنية
نموذج التفويض

أنا **نوال بوطرفة** ،أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/ أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:
التاريخ:

The University of Jordan
Authorization Form

I, **Nawel Boutarfa,** authorize the University of Jordan to supply Copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request .

Signature:
Date: 06/06/2005.

قرار لجنة المناقشة:

نوقشت وأجيزت هذه الرسالة(القيم العمالية لدى مجتمع المصنع، واقعها وعلاقتها ببعض المتغيرات النوعية) بتاريخ: ٢٠٠٥/٠٥/٢٢.

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
- الدكتور: محمد الدقس (رئيسا) أستاذ مشارك- علم الإجتماع	....
- الدكتور: موسى شتيوي (عضوا) أستاذ مساعد- علم الإجتماع	....
- الدكتور:صلاح اللوزي (عضوا) أستاذ مساعد- علم الإجتماع	....
- الدكتور: فهمي الغزوي (عضوا) أستاذ دكتور- علم الإجتماع (جامعة اليرموك)	....

الإهداء

إلى الذين عجز قلمي عن وصفهم

كما عجز لساني عن التعبير لهم ولو بكلمة حب أو شكر

إلى أبي وأمي

إلى إخوتي

إلى أصدقائي

إلى جميع من ساهم في تعليمي

الباحثة

شكر وتقدير

بعد الشكر لله تعالى تتقدم الباحثة بالشكر الجزيل لجميع من مد لها يد العون والمساعدة لاتمام هذه الدراسة.

وفي مقدمتهم الدكتور محمد الدقس على التوجيهات والجهود التي بذلها في سبيل إنجاز هذه الرسالة،

كما تتقدم بمعاني الشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين شرفوني بقبول تحكيم هذه الرسالة ومناقشتها.

وجزيل الشكر لكل عمال " ألفاتوس" على تعاونهم أثناء فترة إنجاز الدراسة الميدانية ولكل من بذل لي جهدا في سبيل تذليل صعوبات هذه الدراسة عظيم معاني الشكر والامتنان.

فهرس المحتويات

قـــائـــمـــة الـــجـــداول

قـائـمـة المـلاحـق

القيم العمالية لدى مجتمع المصنع
واقعهاوعلاقتها ببعض المتغيرات النوعية
دراسة ميدانية بمصنع الحجار بمدينة عنابة/ الجزائر

إعــــــــداد

نوال بوطرفة

المشـــــــــــرف

الدكتور محمد الدقس

ملخـــــــص

تهدف الدراسة بالدرجة الأولى إلى معرفة نتائج سياسة التنمية الصناعية الجزائرية التي انطلقت منذ أكثر من أربعةعقود ، في ظل ظروف صعبة ميزتها ضعف وهشاشة البنية التحتية وغياب قوة عمل بشرية مؤهلة لتحمل عبء هذا المشروع، ونظرا لوسع الموضوع وتعدد جوانبه فقد تم التركيز على جانب معين، ألاوهو معرفة مدى نجاح التصنيع في بلورة نسق قيمي صناعي في مجتمع المصنع الجزائري- في ظل سياسة تميزت بالطموح المندفع من أجل ضمان تحقيق النجاح لهذا المشروع-وذلك من خلال معرفة طبيعة القيم السائدة في المصنع ،ومدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بينها وبين بعض المتغيرات النوعية (العمر،الأقدمية،المركز الوظيفي ،المستوى التعليمي،مكان الإقامة).

وقد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الظاهرةالمدروسة، واشتملت عينة البحث على١٥١عاملا يشكلون وحدة من وحدات المصنع،تم اختيارها باتباع طريقةالسحب العشوائي (القرعة)،وتم استخدام الإستبانة والمقابلة الشخصية،وامتدت الدراسة من: ١٠-٠٧-٢٠٠٤إلى ٠٨-٠٩-٢٠٠٤.

وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- إن المصنع لايزال يزخر بالكثير من القيم التي تعود إلى أنظمة إنتاج غير صناعية كالولاء والإنتماء للعلاقات القرابية دون المؤسسة الصناعية وعدم الإحساس بالمسؤولية تجاهها، عدم

نضج الطبقة العاملة من خلال عدم إدراك العمال لهويتهم وعدم انخراطهم في العمل النقابي، عدم التكيف مع الجانب التنظيمي في المصنع ...إلخ)، وهو مايعتبر حائلا دون نجاح المشروع التصنيعي. غير أن هذا لا ينفي تمكن بعض القيم الصناعية من النفوذ إلى الذهنية العمالية.

- معاناة العمال من ظروف إقتصادية سيئة تتمثل في ضعف الأجور مقارنة بمستوى المعيشة ، لدرجة عجزهم عن تلبية حاجات أساسية، وهو ما يمكن أيضا اعتباره من الأسباب المعيقة لتطوير العمال لنمط حياتهم وتفكيرهم.

- إن العمال الأكثر تقبلا للقيم الصناعية هم العمال الأصغر سنا المقيمين في المناطق الحضرية ، أصحاب المستوى التعليمي العالي ، الأقدم في العمل ، الذين يحتلون مراكز وظيفية عليا.

وقد أوصت الباحثة بضرورة الإهتمام الجانب البشري من خلال إعداد إطارات ومشرفين يستوعبون طرق التسيير الحديثة ، والإهتمام بالتعليم وذلك بتكييف البرامج وفق احتياجات التنمية الوطنية بإعداد مناهج تعليمية ترتبط ارتباطا عضويا بما يتطلبه المشروع التنموي وبما يتوافق وظروف وطبيعة المجتمع.

الفصل الأول:

الإطار النظري

المقدمة:

إن المشروع التنموي الذي انتهجته الجزائر بعد استردادها لاستقلالها في بداية الستينات، والذي ميزه الطموح المندفع ، حيث لم يكتف بالترتيبات المفروضة من طرف الرأسمال الدولي، ويظهر ذلك جليا من خلال اعتماده التصنيع ركيزة أساسية له وبالذات الصناعة المصنعة وهو ما يعتبر تجسيدا لهذه الإرادة للدخول في عالم الصناعة من باب المنافسة للهيمنة الغربية .

وتميزت عملية التصنيع في الجزائر بالإنتشار السريع والمكثف ساعدها في ذلك وفرة السيولة النقدية التي أمنها الريع البترولي. وما ينبغي الإشارة إليه أن المشروع التصنيعي الجزائري قام على أنقاض قاعدة صناعية سابقة تكاد تنعدم حيث تميزت البنى التحتية بالضعف و الهشاشة ولم تكن قادرة على تشكيل نسيج صناعي يمكن أن تنطلق منه عملية التصنيع ، إضافة إلى غياب العامل البشري المؤهل والذي لم تكن له سابق معرفة بالمجال الصناعي، حيث خضعت اليد العاملة الجزائرية لتخطيط مسبق من طرف الإستعمار لمنع تشكل ونضج طبقة عاملة صناعية، واتبع لأجل ذلك عدة أساليب كالتجهيل والتفقير والتمييز ...إلخ.

وبرغم كل هذه الظروف والمعيقات مضى المشروع التصنيعي قدما إلى الأمام،ومحققا لنجاحات هائلة في بداياته،إذ كثيرا ما مثل نموذجا يحتذى به للخروج من دائرة التخلف من خلال سرعة وفعالية التنمية التي ميزها نجاحها في تحقيق عملية تراكم رأسمال واسعة في الصناعات القاعدية وتوزيع ناجح للمداخيل، وهو ما جعل أغلبية الملاحظين يقرون بامتلاك الجزائر لحظوظ كبيرة تؤهلها للخروج من دائرة التخلف ابتداءا من الثمانينات .

إلا أنه وخلافا لذلك وفي نهاية الثمانينات ،شهدت التجربة الجزائرية انتكاسا وتقهقرا دخلت على إثرها الجزائر في أزمة حادة طالت كل الجوانب السياسية والإقتصادية الثقافية، انتهت بإعلان الجزائر الصريح في التراجع عن السياسة التي سلكتها منذ البداية، حدث ذلك عقب انهيار أسعار النفط في السوق العالمية.

وقد أسالت هذه الوضعية الكثير من الحبر واستقطبت اهتمام الباحثين من مختلف التخصصات وانكبت معظم الدراسات على فحص المؤسسة الصناعية باعتبارها الأداة الإقتصادية في منظومة الإقتصاد الجزائري.غير أن هذه الدراسة تهدف إلى تناول جانب مختلف عن الإشكاليات السابقة من خلال التركيز على الجانب القيمي ومدى مساهمته في الوضعية التي آل إليها المشروع التصنيعي ،ذلك بعد ملاحظة ما يتميز به الوسط الصناعي من انتشار الكثير من المظاهر السلبية كالمحاباة والمحسوبية والوساطة وعدم الإنتماء للمؤسسة من خلال كثرة الغيابات وهدر المواد والوقت والتكاسل والتلكؤ...إلخ.

وهو ما أدى إلى الإهتمام بهذا الموضوع ومحاولة دراسته من خلال معرفة حقيقة القيم السائدة في المصنع،ومدى نجاح التصنيع في فرض نسق قيمي خاص به أم أنه فشل في ذلك بل بالعكس تمكن النسق القديم من الصمود والوقوف في وجه هذه التغيرات ،وفي هذه الحالة سوف يكشف عن جانب من حقيقة فشل سياسة التصنيع في الجزائر.

وقد تم تناول الموضوع في خمسة فصول، تضمن الفصل الأول عرض لمشكلة البحث والدراسات السابقة والمنهجية المتبعة. أما الفصل الثاني اهتم بالحديث عن القيم بشكل عام بمفاهيمها ومكوناتها وأنواعها،ثم تأثرها بالتصنيع وذلك من خلال إبراز العلاقة التأثيرية بين المصنع والمجتمع،وعرض لمميزات المصنع وبعض القيم العمالية المتواجدة به.في حين تولى الفصل الثالث عرض تاريخي لنشأة وتطور الصناعة وعلاقة ذلك بتشكل طبقة عمالية صناعية في الجزائر، وذلك لإعطاء خلفية حول الظروف التي سبقت ورافقت اطلاق مسار التصنيع.

أما الجانب الميداني فقد تضمنه الفصل الرابع من خلال عرض وتفسير وتحليل النتائج التي توصلت إليها الدراسة الميدانية التي أجريت بإحدى المؤسسات الصناعية الجزائرية،واضطلع الفصل الخامس والأخير بمهمة عرض للنتائج العامة وتقديم بعض التوصيات.

١- مشكلة الدراسة:

إن دول العالم الثالث بعد استعادة استقلالها من الاستعمار وانطلاقا من وعيها بالفارق الحضاري بينها وبين الدول المتقدمة، سعت إلى تبني استراتيجية تساعدها على عبور فجوة التخلف، و قد أدركت أن التنمية هي سبيلها الوحيد للحاق بأرقى مراحل التطور الحضاري .

والجزائر كواحدة من دول العالم الثالث،لم تشذ عن القاعدة فبمجرد حصولها على الاستقلال – بل وحتى قبل ذلك–راحت الحكومة الوطنية تحضر لمشروع تنموي كفيل بتحسين المستوى المعيشي، والارتقاء بالجماهير المحرومة التي عانت من ويلات الاستعمار،ولتحقيق استقلالها الاقتصادي و ذلك في إطار مواصلة كفاحها من أجل التحرير ، وفي هذا الصدد أرست الجزائر اختيارها على النهج الاشتراكي، أولا: بسبب توافقه مع المبادئ التي قامت من أجلها الثورة التحريرية وثانيا : بسبب توحد رؤيتهما بخصوص استراتيجية الكفاح من أجل التحرر النهائي والكامل من قيود المستعمر .

إلا أن المشروع التنموي اصطدم في بدايته بجملة من العوائق بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعجز القوى الفاعلة في الساحة السياسة الوطنية آنذاك عن التوصل لاتفاق– تجمع عليه الأطراف المتعارضة– لبناء وتنظيم الاقتصاد الوطني ، هذا الأخير كان يعاني عجزا ماليا وبشريا حادا نتج عن المغادرة الجماعية للمعمرين بهدف ترك الشغور الإداري وتوقيف عجلة الاقتصاد. ثم جاءت حركة التصحيح الثوري التي رافقتها عمليات التأميم كإجراء فعال ترجم إرادة الجزائر في الحصول على استقلالها الحقيقي، حيث عرفت هذه المرحلة سلسلة من التأميمات، كتأميم أراضي المعمرين سنة ١٩٦٦ ، تأميم المصارف سنة ١٩٦٦/ ١٩٦٧ ،تأميم المناجم سنة ١٩٦٧ .

وتعد سنة ١٩٦٧ بداية حقيقية لتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال الإعتماد على عملية التخطيط. وقد تولت الدولة أمر التسيير في هذه الفترة بسبب هشاشة البنية الإقتصادية وضعف القطاع الخاص الوطني وتبعيته لجهات أجنبية، وفي ظل هذه الظروف كان تأسيس اقتصاد عصري يمثل مسيرة لابد أن تقودها الدولة ،هذه الأخيرة التي تعد الشرط الأساسي لتحقيق تطور اجتماعي وتحول في البنى المتخلفة**(Benaouda,1989,45)**. وكان التصنيع محور للعملية التنموية، والذي كثيرا ما شكل محور الخطاب السياسي في تلك الفترة،حيث ركز في غالب الأوقات على سرد الأرقام والنتائج والنجاحات التي حققتها الدول الغربية لتبرير هذا الإختيار.

إلا أن تطبيق سياسة التصنيع عن طريق قرار فوقي يحمل كثيرا من المجازفة لأن المجتمع الجزائري لم تكن تتوفر له الظروف الملائمة لقيام صناعة، ذلك أنه لم يكن حاملا لنسق اعتقاد

يتبناه الأفراد ويوجه سلوكهم بما يتلائم وتحقيق نجاح المشروع التصنيعي ، وهوعكس ما مر به المجتمع الغربي – الأسبق منا تاريخيا في هذا المجال– إذ كان ظهور التصنيع به مطلبا استدعته اجتماع جملة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية " فالثورة الصناعية لم تكن لتظهر لو لم يسبقها تغير إجتماعي عميق مس مختلف جوانب الحياة الإجتماعية ،بل إن الثورة الصناعية ماهي إلا المظهر الذي جسد ذلك التغير"(**بومخلوف،٢٠٠٠: ١٩**)، فالتطور الفني والصناعي إذن لا بد أن يصحبه تغير اجتماعي يترك آثاره على علاقات الإنتاج والبناء العام للمجتمع .

وفي الواقع فإن هذا التغير لن يصل لأهدافه المتعلقة بوجه خاص بالكفاية الإنتاجية للفرد، إلا إذا سايره تغيرا في إتجاهات الناس وعاداتهم السلوكية وقيمهم بما يتفق مع الإطار الإجتماعي الجديد"(**أبوالنيل، ١٩٨٩: ٩**)، ويتطلب ذلك أيضا " تحولا في المفاهيم داخل التنظيمات الإنتاجية من احترام قيمة الوقت والمادة ، وقيمة الأداء والأدوار واحترام الرئاسات التنظيمية ولوائح المؤسسة ومعاييرها والمشاركة الإيجابية في القرار وتنفيذه ومتابعته في نطاق الإلتزام بتحقيق الهدف"(**النعماني ،١٩٨٩، ١٣٨**). وتوفر " مستوى عال من الحراك الفردي ونظام عمل قائم على القدرات الشخصية ولذلك يمكن القول بأنه لايمكن حدوث تحول إقتصادي بدون تغير لسلم القيم السائد في المجتمع"(**Turki,1998, 40**)

فنجاح التصنيع إذن مرهون بالتوجهات القيمية ونسق المعتقدات السائد ، ويطلق "روشر" على مجموعة القيم التي لابد أن ترافق النظام الصناعي "بالأيديولوجية الإقتصادية" وتتمثل في :
"– ظهور نظرة جديدة إلى البيئة الطبيعية والظروف الإجتماعية تؤمن بقدرة الإنسان على التغيير والتعامل معها بفكره و علمه وعمله وأن يتخلى عن عجزه أمامها كقوة قهرية غامضة.
– تحويل النظرة السلبية إلى اتجاهات إيجابية نحو التغير والتجديد القائم على العقل والعلم والتكنولوجيا وإدراك أهمية التنظيم الإجتماعي الرشيد في المؤسسات الإنتاجية ليزيد الإنتاج ورأس المال وتحسين واقع الإنسان ومستوى معيشته" (**النعماني ، ١٩٨٩، ١٣٧**) .

غير أن المجتمع الجزائري" وهو يواجه مسار التصنيع وجد نفسه في وضع كان لا بد عليه أن يتعلم فيه كل شيء ، لأن عملية تصنيع البلاد كانت جد ضعيفة قبل الإستقلال، وبذلك لم تسمح بتدريب فعلي على هذه الظاهرة" (**ناجي ،ج٢، ١٩٨٩، ٥١**) . ذلك أن الاستعمار عمل على إتباع التقسيم الدولي للعمل الذي يمنح دول الشمال الأهلية في إقامة الصناعة بينما يخصص دول الجنوب بالوظيفة الزراعية .

وهكذا فإن الظروف التي مر بها المجتمع الجزائري ،والنسق القيمي الذي يسوده والمحكوم ببنى تقليدية قائمة على روابط الدم والقرابة والعاطفة، يعكس عدم تحضره لتبني سياسة التصنيع لأنه لا يمكن أن يتحقق" النجاح لنظام الصناعة الآلية المنظمة التي يعمل فيها العمال تحت إنضباط شديد وصارم ما لم يكن المناخ الفكري مواتيا لنظام صناعي "(**مجموعة من الباحثين، ١٩٩٩، ١٤٩**) .

ولكن الحكومة الوطنية وبالرغم من كل هذه الظروف أصرت وراهنت على القضية وذلك تحت ضغط رغبتها في تحقيق آمال " الجماهير المحرومة " في اللحاق بالدول المتقدمة في أسرع وقت، منطلقة من " فكرة أن تاريخ العالم عبارة عن سلسلة من المراحل التطورية تلي الواحدة الأخرى، و التي بالإمكان أن تتكرر ولكن بطريقة أسرع، إن الهدف من مسار التصنيع إذن كان الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع العقلاني"(**Guerid,1997,118**)، وهكذا مضت الحكومة في تطبيق سياستها معتمدة على الصناعة الثقيلة والتي استقطبت أعدادا هائلة من العمال ، حتى تلك غير المؤهلة، تماشيا مع أيديولوجية التنمية التي ترى أن توفير منصب العمل هو حق لكل مواطن لأن"الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن فهي ليست مجرد أسلوب الإنماء الإقتصادي وتراكم رأس المال بل أنها تهدف إلى القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال وإعادة توزيع الدخل القومي من أجل ترقية الجماهير المحرومة"(ميثاق ١٩٧٦)، وهكذا تواصلت عملية توظيف اليد العاملة غير المدربة وغير الماهرة في ظل تكنولوجيا متطورة " وتوافقت هذه التناقضات مع الميثاق الإجتماعي (الضمني) الذي يقوم على الإقتصاد المخطط حيث يحمي حق العمل ويؤمن التوظيف، ففتح هذا الأخير علىمصراعيه،دون تكوين ودون مراعاة الحاجات الحقيقية لإمكانات المؤسسات"(**بشاينية، ٢٠٠٢: ٢٤٧**).

والمتصفح للوثائق الايديولوجية الصادرة في تلك الفترة بإمكانه أن يستنتج أن أهداف التنمية في ذلك الوقت كانت مرتكزة على توفير مناصب الشغل والارتقاء " بالجماهير المحرومة " فقد كان إذن هدفا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا. وهو ما أدى إلى تحويل المصنع إلى وسط لاستقطاب يد عاملة غير مؤهلة ، خصوصا وأن" غالبية العمال تأتي من بيئات فقيرة تسود فيها أنماط التفكير غير العلمية،وأساليب التربية التقليدية التي تقلل من الميل إلى الإبداع، والإبتكار، والإلتزام بالقانون والنظام والمحافظة على الوقت واستثماره" (**خمش،٢٠٠٤: ١٧١**) ومن خلال الظروف التاريخية والموضوعية التي تم إبرازها بالإمكان القول أن "الصناعة في الجزائر قد

أخذت شكل تدمير منظم وسريع لثقافة وفرض أخرى، وسوف لن نكون مبالغة إذا تحدثنا عن عملية اغتصاب ثقافي"(El kenz,1982,180)

وهذا يدعو إلى التساؤل حول إفرازات المشروع التصنيعي على أرض الواقع، إنطلاقا من أن التصنيع ليس مجرد عملية تقنية فقط بل هو عبارة عن حركة واسعة من التحولات الثقافية، وذلك من خلال استشفاف القيم العمالية السائدة في مجتمع المصنع و معرفة مدى قدرة النسق القيمي الجديد من إزاحة العناصر الثقافية القديمة أم أن النسق القيمي القديم نجح في التصدي لذلك أم حدث تمازج بينهما .

٢- تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما طبيعة القيم العمالية السائدة لدى مجتمع المصنع المتمثلة في قيم إقتصادية(قيمة الوقت،قيمة الإدخار،قيمة المال والطموح، قيمة النجاح)، قيم إدارية(قيمة الانضباط، قيمة الوقت)،قيم إجتماعية(قيمة الإنتماء للمصنع،قيمة المسؤولية، وعي العمال بهويتهم)؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القيم العمالية السائدة وبعض المتغيرات النوعية للعمال (العمر،الحالةالإجتماعية،الأقدمية،المركز الوظيفي،مكان الإقامة، المستوى التعليمي)؟

٣- ما القيم السلبية السائدة في المصنع ؟

٣- أهمية الدراسة:

وتأتي أهمية الدراسة نظرا لقلة الدراسات التي تتطرق للقيم العمالية بمجتمع المصنع، كما أن تلك المتوافرة ركزت على التغير الذي أحدثه التصنيع على المجتمع بوجه عام دون الإهتمام بالجانب القيمي .كما تكمن أهمية الموضوع لأثره في عملية الإنتاج والإنتاجية، إضافة إلى أنه يعطي صورة عن مجتمع المصنع وثقافته

٤- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- التعرف على النسق القيمي الذي يحكم مجتمع المصنع لدى عينة من العمال الصناعيين، وذلك من خلال بعض المواقف والإتجاهات الحياتية وتشخيصها في صورة كمية، مما يتيح فرصة أكبر لمعرفة المجتمع باعتبار أن القيم مرتبطة بجوانب متعددة في الحياة الاجتماعية المختلفة .

- محاولة الكشف عن سبب إخفاق سياسة التصنيع في تحقيقها لأهدافها، وعلاقة ذلك بالنسق القيمي السائد في المجتمع .

- معرفة التأثيرات التي أحدثتها عملية التصنيع في المجتمع الجزائري من خلال العلاقة المتبادلة بين المجتمع والمصنع وذلك برصد أهم التغيرات التي طرأت على القيم وأنماط السلوك الإجتماعي من خلال العينة المدروسة.

- التعرف على العلاقة بين المتغيرات النوعية للعمال والقيم السائدة في المصنع.

- التعرف على القيم السلبية السائدة في المصنع.

٥- الدراسات السابقة :

أولا- الدراسات العربية:

١)- دراسة " حسن الساعاتي عن مدينة الإسكندرية (١٩٦٢):

إذ يرى أن التنمية الصناعية هي من بين أسباب النمو العمراني وأدت كذلك إلى إحداث تغيرات في النماذج السلوكية للمهاجرين وقد تلخصت هذه التغيرات في :

- ميل العمال إلى استيعاب التغيرات المادية بدرجة أسرع .

- حدوث تغيرات في تنظيم المجتمع المحلي .

- حدوث تغيرات في تنظيم العمل : حيث فرض الوضع الجديد على العامل التكيف مع جدول عمل منتظم ، ونظاما مركزا حول الآلة ، مع تأكيد الإتقان واليقظة ونظاما شكليا لتنظيم العمل ونموذجا لعلاقات غير شخصية بين العمال وأصحاب العمل .

- تغيرات في النماذج الاقتصادية كتغيير المهاجرين لنمط استهلاكهم.**(الساعاتي،١٩٨٠، ٢٨١،٣٩٢)**.

٢- دراسة عبد الكريم عبد السادة النصار " التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد " (١٩٧٧):

وقد كانت الدراسة تهدف إلى معرفة أثر الصناعة في إحداث التغير الإجتماعي باعتبارها من القطاعات الهامة التي تسهم في دفع المجتمعات إلى الأمام، وتوصلت إلى النتائج التالية :

- تطور الحركة العمالية وازدياد القوى العاملة نتيجة التطور الصناعي

- إرتفاع نسبة مساهمة المرأة في العمل .

- إرتفاع مستوى المعيشة بسبب إرتفاع الدخل القومي الذي كان نتيجة للمساهمة الكبيرة التي يقدمها القطاع الصناعي .

- إرتفاع نسبة التحضر .

- إرتفاع نسبة المشتغلين بالقطاع الصناعي وانخفاضها في القطاع الزراعي .

- إرتفاع المستوى التعليمي بسبب إستعداد الأسر العمالية للإنفاق على الأولاد في سبيل التعليم .

- تأثر العمال بالحضارة الصناعية من خلال تغير أنماط تفكيريهم وسلوكاتهم و ذلك من خلال إنغماسهم في الحياة الحضرية التي رافقت التصنيع كلجوئهم إلى القانون لحل مشاكلهم والإهتمام بالصحة والتعليم والترفيه ...إلخ.(**النصار،١٩٧٧، ١٦٣- ١٦٩**).

٤)- دراسة محمد الدقس و موسى أبوحوسة " القيم الإجتماعية والإقتصادية والإدارية لدى العمال في ثلاثة مصانع أردنية " (١٩٩٣):

حيث ركزت الدراسة على بعض القيم الإجتماعية والإقتصادية والإدارية ، وقد حاولت اكتشاف القيم الإجتماعية الإيجابية لدى العمال الصناعيين ،ومعرفة ما إذا كانت معظم القيم الإقتصادية سلبية ، وما إذا كانت القيم الإدارية لا تستجيب للتنظيمات البيروقراطية في المصنع. وقد أجريت الدراسة في ثلاثة مصانع أردنية : مصنع الألبان ، مصنع الإسمنت ، شركة المصفاة . والنتائج التي توصلت إليها الدراسة كشفت عن إيجابية معظم القيم الإجتماعية و الإقتصادية والإدارية ، غير أن هذا لاينفي وجود بعض القيم السلبية الأمر الذي استدعى تقديم جملة من النصائح كتوجيه العناية لعمل المرأة ودورها في تقدم المجتمع ، كما دعت لإجراء المزيد من الدراسات حول الموضوع والمساهمة في حل المشكلات التي تعيق العمال في آدائهم لعملهم.(**الدقس،أبو حوسة،١٩٩٣، ٨٨-١٠٩**)

٥) - دراسة "حسين طه المحادين" بعنوان " قيم العمل : دراسة سوسيولوجية جيلية في المجتمع الأردني "(٢٠٠٢):

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التأثيرات الإجتماعية الإقتصادية على القيم لدى الفرد الأردني وخصوصا قيم العمل ، كالعمل اليدوي ، وإمكانية وجود علاقة دالة إحصائيا بين الدخل وقيمة العمل ، التعليم والقيم المرتبطة بالعمل ، الفئات العمرية والتوجهات نحو العمل، درجة الإستمرارية والتغير في منظومة قيم العمل عند جيلي الأباء والأبناء مقارنة بجيل الأجداد، ومعرفة القيم المحورية المرتبطة بالعمل عند الأجيال الثلاثة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود نظرة سلبية عند الأردنيين اتجاه العمل اليدوي.
- وجود علاقة دالة إحصائيا بين الدخل والإنتماء للعمل .
- وجود علاقة دالة احصائيا بين التعليم والقيم الإقتصادية والسعي للترقي والدافعية للإنجاز .
- وجود علاقة دالة إحصائيا بين فئات العمر وقيمة الدافعية للإنجاز.
- للمهنة دور أساسي في تشكيل قيم السعي للترقي والدافعية للإنجاز .

- وجود تغير محدود في القيم عند الأجيال الثلاثة مما يدل على استمرار الثقافة التقليدية على التوجهات القيمية للأفراد نحو العمل ، وبالرغم من الفروق إلا أنه مثلا احتلت قيم الفخر والإنتماء والدافعية للإنجاز قمة سلم القيم .أما قيمة أفضلية العمل جاءت في قاعدة السلم القيمي عند الأجيال الثلاثة.

- ثبات قيم مرتبطة بالعمل على سلم القيم عبر الأجيال الثلاثة.**(المحادين،٢٠٠٢، ٢٣٣-٢٤٠)**

ثانيا- دراسات جزائرية:

١- دراسة "محمد بومخلوف" " انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة " (١٩٨٤):

وتهدف دراسته إلى الكشف عن القوانين التي يخضع لها اندماج واغتراب اليد العاملة الريفية عند انتقالها إلى الصناعة أي معرفة العوامل التي تتحكم في الإندماج والاغتراب وكيفية سير عملية الانتقال ومعرفة دور التنظيم الصناعي من حيث مراعاته لخصوصيات العمالة الريفية في استيعابها، أي معرفة مدى تطابق خصوصيات العامل وخصوصيات التنظيم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن الإندماج مرهون بمدى كفاءة التنظيم في الكشف عن احتياجات عماله وطموحاتهم ومشاكلهم داخل التنظيم وخارجه .

- إن هذه الإحتياجات تتعلق بالإستقرار والإطمئنان واستيعاب وهضم مدلولات القواعد التنظيمية للتنظيم وإدراك إتصاله.

- إن الظروف الخارجية المتعلقة بالهجرة أثرت سلبا على الإستقرار والتغيب واستجابات العمال نحو التنظيم والتوحد معه .

- إن العلاقات الرسمية تميل في تشكلها حسب التجانس في المنطقة، و في الظروف الخارجية المتعلقة بالإقامة، وأخيرا حسب التجانس في الصفات الأخرى مثل التعليم ونوعه.

- إن اليد العاملة وخصائصها التعليمية تجعلها غير قادرة على تمثل خصائص التنظيم والتفاعل معه بالكيفية المطلوبة، مثلا على مستوى الإتصال إتضح أن العمال لا يتابعون الإتصال المكتوب عبر قنواته الأساسية والرسمية والإستعاضة عنه بالإتصال الذي توفره العلاقات غير الرسمية. **(بومخلوف،١٩٨٤، ٣٠٢، ٣٠٩)**

٢ - دراسة خديجة دجاني الموسومة " التصنيع والنمو الحضري في الجزائر" (١٩٨٩):

حيث قامت الباحثة بدراسة أثر التصنيع على النمو الحضري وذلك في ضوء الهجرة الريفية نحو المراكز الصناعية التي أصبحت ظاهرة عامة ، بعد أن اكتشف سكان الريف الفارق

بين الحياة الحضرية والحياة الريفية، والظواهر التي نتجت عنها حيث تسبب انتقال الأعداد الهائلة من السكان في إحداث عجز في إشباع حاجات الوافدين الجدد مما نتج عنه عدة أزمات، كأزمة السكن وانتشار أحياء الصفيح والبطالة...إلخ ، كما هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تعلق المهاجرين الريفيين بحياتهم السابقة ومدى اندماجهم في حياتهم الحاضرة،واتجاهاتهم في المستقبل وكيف يمكن تحسين وضعيتهم من الناحية الإجتماعية والإقتصادية والمهنية .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن العوامل الرئيسية المرتبطة بالهجرة تكمن في الفقر الذي تعاني منه المناطق المهاجر منها، والتي تمثل عامل طرد والمراكز الحضرية التي تمثل عامل جذب من خلال توفر الهياكل الإجتماعية والإقتصادية .
- إن معظم الأفراد المهاجرين ليسوا أهلا لممارسة العمل الصناعي حيث أن ٤٩،١٧%منهم من الأميين و٨٧،٠٨%غير مكونين .
- عدم اندماج الفئة المهاجرة في العمل الصناعي حيث أن ٥٥،٨٣% يشعرون بالملل والضيق وهو ما تسبب في وجود حوادث العمل وعدم الإستقرار وبروز الحراك .

غير أن هذه الدراسة لم تنكر على الصناعة الدور الذي لعبته في حل بعض المشاكل كاستيعاب أعدادا هائلة من اليد العاملة وهو ما ساهم في رفع مستوى المعيشة.**(دجاني،١٩٨٩، ٢٤٥، ٢٤٧)**

٣ - دراسة "الطاهر شلوش بعنوان "صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي" (١٩٩١):

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على بعض مظاهر صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي ومظاهر تجليها بالإضافة إلى رصد أهم التغيرات التي تعرضت لها، والكشف عن أهم القيم السائدة والمفضلة لدى هؤلاء العمال .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- وجود صراع في القيم لدى العمال إذ وجدت نسبة تشتكي من صعوبة العمل الصناعي وعدم ملائمة مواعيد العمل وسوء التفاهم مع الرؤساء وهو ما يعبر عن عدم تكيف العمال مع الوسط الجديد .
- النفور من العمل الزراعي وقد يعود ذلك إلى الصورة المشوهة التي أعطيت للزراعة حيث أن ٩% فقط من أفراد العينة يرغبون بمزاولة العمل الزراعي .

- تغير في القيم والمعايير الأسرية كالزواج حيث أصبح خارجيا بدل أن يكون قرابيا.(**بوشلوش،١٩٩١، ٢٦٨، ٢٧٦**)

٤- دراسة الفضيل رتيمي بعنوان " القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية " (١٩٩٢-١٩٩٣)

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن عملية سير العمل في المؤسسة الصناعية مع التركيز على العلاقات الموجودة بين العمال من جهة ،وبينهم وبين الإدارة من جهة ثانية، ومدى سيطرة العامل القرابي فيها.

وقد توصلت إلى النتائج التالية :

- إن هناك سلوكات وقيم إجتماعية سائدة في الوحدة الصناعية لاعلاقة لها بالتنظيم الرشيد الذي يخص المؤسسة الصناعية الحديثة، والتي تعود إلى وجود أنماط تسيطر على سير العمل كالقرابة ، سواء كانت جهوية أوإجتماعية كالمفاضلة والمحاباة والمحسوبية حيث أن ٧٧% قد التحقوا بالعمل بسبب وجود أقارب لهم داخل المصنع، و أن٦٧% قد وظفوا لاعتبارات قرابية وليس لاعتبارات التأهيل أو الكفاءة، كما أن ٥٨% صرحوا أن عامل الترقية لا يخضع إلى الشروط العلمية والمقاييس الموضوعية بل إلى العلاقات القرابية التي يتمتع بها العامل .
- ارتباط العمال بقيم الأسرة الجزائرية الممتدة والعلاقات التي تقوم عليها ومن هنا نجدهم يحافظون على هذه الروابط والعلاقات حتى خارج المجتمع المحلي الذي ينتمون إليه.
- عدم التكيف في الوسط الجديد وظهور نوع من الرفض والمقاومة لكل ما هو جديد، كالاهتمام بالانتاج وهو ما يجعلهم كذلك يحاولون خلق وسط إجتماعي قريب من المجتمع المحلي(**رتيمي،١٩٩٢، ١٧٠، ١٧٩**).

إن الغرض من استعراض هذه الدراسات وبعض النتائج التي توصلت إليها هو التعرف على الأطر النظرية والمنهجية التي انطلقت منها في معرفة القيم العمالية في المصنع. إضافة إلى الاستفادة منها بخصوص بعض الأسئلة التي استخدمت في إستبانة الدراسة.

والملاحظ أن هذه الدراسات لم تركز على النسق القيمي، بل درسته كجزء من جملة المتغيرات الأخرى المدروسة (كالأسرة،القرابة، التحضر...إلخ)،بينما هذه الدراسة حصرت مجال دراستها فقط في الجانب القيمي فقط.

إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض نقاط التقاطع مع هذه الدراسة والدراسات السابقة ، وهو ما سيورد فيما بعد في تحليل البيانات وتفسيرها حيث ستتم مقارنة بعض النتائج المتوصل إليها ببعضها البعض، وتبيان أسباب اختلافها أو اتفاقها.

٦- نظريات التنمية:

يكاد يتفق الكثير على أن التنمية هي " التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية و الاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها"**(مصطفى، حفظي،٢٠٠٢، ٥)**، وهذا يتطلب حدوث " تغيرات مستمرة في الهياكل والمؤسسات المختلفة للمجتمع وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الإقتصادية ، فالتنمية لا تقتصر كما يعتقد البعض على مجرد حدوث مجموعة من التغيرات الإقتصادية ولكنها تستوجب أيضا إحداث سلسلة من التحولاتالإجتماعية والثقافية تتصل بالقيم والأدوار المختلفة للفرد داخل المجتمع"**(غربي، ٢٠٠٣، ٤)**.

إن التراث السوسيولوجي لنظريات التنمية يزخر بالعديد من الدراسات ذات التوجهات الأيديولوجية المختلفة، إلا أن هذا العنصر سيركز على أكثر النظريات شيوعا وبروزا وهما نظرية التحديث ونظرية التبعية ،كما سيركز أيضا على أبرز رائدين لكلا النظريتين وهما " والت رستو" "W. Rostow" و" فرانك" "A. Frank" .

٦-١- نظرية التحديث:

٦-١-أ- مفهوم التحديث:

تطورت نظرية التحديث " في الخمسينات والستينات من هذا القرن ، وكان الجزء الكبير قد بدأ مع انهيار الأمبراطوريات الاستعمارية القديمة، وقد أصبح العالم الثالث مركز اهتمام السياسيين الذين كانوا متحمسين للبرهنة على أن البلاد المتجهة نحو الاستقلال ، يمكن أن تحقق التنمية في ظل العلاقة مع الغرب بدلا من تحقيقها في ظل العلاقة مع الإتحاد السوفياتي، وقد عكس ذلك اهتمام الأمريكيين بفحص الأحوال الغجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى التحديث" **(وبستر،١٩٨٤، ١١٥)**.

والتحديث " كعملية هو تلك القدرة العالية على استغلال كافة الموارد البشرية والطبيعية في تحقيق مزيد من التكامل والتماسك الاجتماعي وتطوير أساليب أكثر كفاءة في مجال السياسة والضبط الاجتماعي والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج والثروة وكذلك المظاهر الأخرى التي صاحبت هذه العملية في المجتمعات الأوروبية مثل ذيوع الاتجاه العقلي والاعتماد على العلم الحديث القائم على الملاحظة الواقعية والاستفادة من النظرية في الاستخدامات العلمية وتدعيم مقومات الإدارة الرشيدة"**(غربي، ٢٠٠٣، ٧٢)**، أي أن " التحديث يشير إلى تحول المجتمعات من نمط بسيط وتقليدي إلى نمط آخر يتصف بالتعقيد والتصنيع ، حيث أن التغيرات الإقتصادية

هي الأكثر بروزا" (غربي، ٢٠٠٣،٧٣)،" فالتنمية إذن تعتمد على إحلال القيم الجديدة محل التقليدية والبدائية ففي المجتمع التقليدي نلاحظ ثلاثة سمات هامة وحاسمة:

- سيادة قيمة التقليدية ذاتها ، أي أن الناس يتجهون إلى الماضي ويفتقرون إلى القدرة الثقافية على التوافق مع الظروف الجديدة.
- نسق القرابة هو الإطار المرجعي الحاسم لكل الممارسات الاجتماعية لكونه الوسيلة الأولى التي من خلالها تنظم كل العلاقات الاقتصادية والسياسية والقانونية .فموقع الانسان في نسق القرابة يورث ولا يكتسب.
- لأعضاء المجتمع التقليدي مدخل عاطفي وخرافي وقدري في النظر لما حولهم، وأن كل شيء هو من عزم الأمور.

وعلى العكس يقوم المجتمع الحديث على سمات مختلفة تماما هي:

- قد تستمر تقاليد الناس في البقاء ، ولكنهم ليسوا عبيدا لها وهم يتحدون أي شيء يبدو غير ضروري ،أو يعوق طريق تقدمهم الثقافي المستمر(وذلك لأنهم لا يعانون من سمة التقليدية ذاتها)
- أصبح للقرابة دور أقل أهمية في كل مجالات المجتمع ، وذلك بسبب الحاجة إلى التنقل الجغرافي ،والإجتماعي الذي يضعف من روابط الأسرة. بل إن موقع الانسان في الاقتصاد والسياسة يكتسب من خلال العمل الشاق،والدافع القوي للإنجاز ولا تقرره القرابة.
- أعضاء المجتمع الحديث ليسوا قدريين، بل ينظرون إلى الأمام ويتصفون بالابتكار والاستعداد للتغلب على الغقبات التي يجدونها في طريقهم ،وخاصة شؤون العمل ،مما يعكس روحا قوية للتنظيم ومدخلا عقليا وعلميا في الاتجاه نحو العالم.(وبستر،١٩٨٤، ١١٦)

وهكذا فإن التحديث يتمثل في التحول من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث وتشمل عملية التحديث المجالات الثلاثة التالية:

- في المجال الاقتصادي: قد يتخذ التحديث شكل عملية التصنيع والدليل على ذلك أن ظهور الثورة الصناعية في انكلترا ، جعلتها أول مجتمع حديث في العالم ،ويتجلى التحديث في هذا المجال من خلال بعدين أساسيين هما التنمية الاقتصادية والتوسع الاقتصادي ،بحيث تكتسب التنمية الاقتصادية مجموعة من السمات والخصائص تمثل في مجموعها نموذجا مثاليا ،وتأتي في صدارة هذه الخصائص الاستخدام الواسع للطاقة والتقنية العالية المستوى في كل النشاطات الإقتصادية.
- المجال السياسي: كانت الديمقراطية ولاتزال بمفهومها الوتسع تمثل سمة أساسية للمجتمع الحديث.

- المجال الاجتماعي: إن التغيرات البنائية والديمغرافية التي تمس الفرد والأسرة والمجتمع المحلي التي تؤثر على المجتمع ككل ،واتساع ظاهرة التحضر وتقلص التباين في أشكال الاستهلاك وباقي المجالات الأخرى كالتعليم والصحة ...إلخ"(**غربي،٢٠٠٣، ٧٤**).

٦-١-ب- الجذور النظرية لنظرية التحديث:

" وإذا كانت نظرية التحديث قد تبلورت بشكل أساسي في خمسينات وستينات هذا القرن، فإن أصولها النظرية تعود إلى أبعد من ذلك .وتستمد مدرسة التحديث محدداتها المنهجية والنظرية أساسا من الوظيفية ،ولذلك فهي امتداد طبيعي لآراء أهم رواد هذا الاتجاه وفي مقدمتهم "دور كايم" و"ماكس فيبر" "(**غربي،٢٠٠٣، ٧٩**). " "فدوركايم" هو الذي **نادى بفكرة تطور** المجتمع من المجتمع البدائي إلى المجتمع الحديث ،وقد كان تركيزه منصبا على كيفية تكوين مجتمعات مستقرة ومتماسكة في التعقيد والكثافة السكانية والتخصص وتقسيم العمل وبناءا على ذلك يفرق بين نوعين من المجتمعات ،المجتمع التقليدي القائم على التضامن الآلي والمجتمع الحديث المعقد القائم على التضامن العضوي" (**وبستر،١٩٨٤، ١٠٨**).

أما " ماكس فيبر يعتبر أن التحديث هو اكتساب لتلك الخصائص التي تتميز بها الصناعة الغربية الحديثة التي استمدتها من العقيدة البروتستانتية ،فهو يعتقد أن القيم والاتجاهات السيكولوجية هي أساس التطور الاقتصادي وليس أسلوب الانتاج"(**وبستر،١٩٨٤، ١١١**).

وهكذا استفادت نظرية التحديث من أعمال الرواد الأوائل واستخدمتها في دراسة العالم النامي ومن أهمهم "روستو".

٦-١-ج- نظرية والت روستو:

تمثل نظرية روستو في مراحل النمو والتي ضمنها كتابه" مراحل النمو الإقتصادي : بيان غير شيوعي" الصادر في ١٩٦٠. وتمثل نظريته محاولة لوضع بديل للنظرية الماركسية خاصة بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة. وقد حاول روستو تصنيف جميع المجتمعات من الناحية الاقتصادية إلى خمس فئات لا بد أن تمر بها الأقطار الناميةوهذه المراحل هي:

- **المرحلة الأولى المجتمع التقليدي:**

أشار روستو إلى المجتمع التقليدي من الزاوية التاريخية جميع العالم السابق على نيوتن بالإضافة إلى المجتمعات اللاحقة لنيوتن والتي لم تتأثر بمقدرة الانسان الجديد على استغلال محيطه استغلالا منتظما في سبيل نفعه الإقتصادي"(**مصطفى،حفظي،٢٠٠٢، ٢٥**)،" ونيوتن هنا هو رمز لذلك المفترق التاريخي الذي وصلناه عندما أخذ الناس يعتقدون بأن العالم الخارجي

خاضع لعدد قليل من القوانين التي نستطيع معرفتها واستعمالها بشكل منتظم في الانتاج"(**روستو، ١٩٦٠، ٨**)

" ومع أنه يدرك جيدا أن هذه المرحلة تضم من الناحية الفعلية مجموعة كبيرة من المجتمعات المتنوعة ابتداءا من ثقافات العصر الحجري إلى فرنسا في وقت الثورة .يعتقد روستو لأغراض النموذج (النظرية) الذي وضعه بأن الصفات المشتركة بين هذه المجتمعات أكثر أهمية من الاختلافات"(**لامبوس، ٢٠٠١، ١٤٤**)." ويهيمن علىهذا المجتمع النشاط الزراعي ويتحكم به أصحاب الأرض ويسيطر عليه نظام اجتماعي يقوم على العصبية القبلية أو الروابط العائلية"(**جلباوي،خرابشة،١٩٨٩، ٤٦**) كما تسوده" الأمية ،ولا يعني هذا أن نظام المجتمع استاتيكي في طبيعته وإنما يحدث التغير في حدود الإمكانيات المحدودة للمجتمع التقليدي" (**مصطفى،حفظي،٢٠٠٢، ٢٥**).

- **المرحلة الثانية: الشروط المؤهلة للانطلاق:**

إن المرحلة الثانية من مراحل النمو هي تلك التي تمر بها المجتمعات الأخذة في الانتقال ،أي المرحلة التي تنشأ فيها الشروط المؤهلة الانطلاق لأنه لابد من مرور الوقت لتحويل المجتمع التقليدي إلى مجتمع قادر على الاستفادة من ثمرات العلم الحديث وتجنب تناقص الموارد والغلة ليستطيع من بعد الاستمتاع بمنافع الفائدة المركبة وخيراتها"(**روستو،١٩٦٠، ١٠**)
في هذه المرحلة "تبدأ التغيرات في كل المؤسسات وغالبا ما كان المحفز أو المحرك خارجيا .ففي الاقتصاد تطورت الزراعة والتجارة والخدمات وظهرت بدايات الصناعة"(**لامبوس، ٢٠٠١، ١٤٥**).ومن الضروري لتأمين هذه الحركة أن تقوم في هذه المجتمعات طبقة واعية أو قيادة جديدة تؤمن وتنادي بالتجديد وفي غالب الأحيان تتوافق هذه الطبقة الاقتصادية مع الحركات السياسية القومية وتتحد معها ، أما الدولة فعليها أن تلعب دورا إيجابيا ومرنا يعمل على تهيئة الجو الملائم لحركة الانطلاق والمساعدة على تنفيذ الاتثمارات اللازمة وإقامة الأنظمة المؤسسية المشجعة والداعمة للحركة الجديدة"(**جلباوي،خرابشة،١٩٨٩، ٤٦**).

- **المرحلة الثالثة مرحلة الإقلاع:**

يتم فيها التغلب على العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي ربما من خلال استيعاب التكنولوجيا الحديثة فقط أو مع ظهور سياسات جديدة وكذلك الحال بالنسبة لطبقة التجار الصغار(**هاريسون،١٩٩٨، ٤٩**) ، فقد كان الحافز الذي دفع إلى الانطلاق في بريطانيا وفي أقسام العالم المنعمة التي تسكنها غالبية من المهاجرين البريطانيين (الولايات المتحدة وكندا...إلخ)حافزا تكنولوجيا ، أما النمط الأعم فقد تأخر في الانطلاق فيه بحيث لم ينشأ بمجرد بناء رأس المال

الاجتماعي الرأسي ،وبمجرد حصول تقدم تقني في الصناعة والزراعة ،بل أنه احتاج أيضا إلى انتقال الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر قضية تحديث الاقتصاد قضية جدية وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية(**روستو**،١٩٦٠، ١٣). في هذه المرحلة يشكل الاستثمار نسبة ١٠% من الدخل القومي لضمان أن تكون الزيادات في الانتاج الفردي أعلى من الزيادة في السكان أو النمو السكاني كما أن واحدا من أو أكثر من القطاعات التحويلية يبرز لكي يأخذ دورا قياديا، كما يعاد تشكيل المؤسسات السياسية الاجتماعية بوجه عام لكي يتم فسح المجال لتحقيق النمو(**لامبوس**، ٢٠٠١، ١٤٥).

- **المرحلة الرابعة : مرحلة الاتجاه نحو النضج:**

تتميز هذه المرحلة بارتفاع معدلات الاستثمار حيث تتراوح بين ١٠%-٢٠% من الدخل القومي متجاوزة بكثير معدل الزيادات السكانية وتحدث تغيرات جوهرية في القطاعات الاقتصادية حيث تتناقص أهمية بعض القطاعات وتظهر قطاعات جديدة تكون ذات أهمية في زيادة الانتاج وتنوع الصناعات الحديثة في هذه المرحلة ويزداد الانتاج ،فتصبح ظاهرة النمو التي يمكن ملاحظتها من الخارج طبيعة لدى المجتمع"(**جلباوي،خرابشة**،١٩٨٩، ٢٠٦).

- **المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير:**

في هذه الفترة تتجه قطاعات الاقتصاد الرئيسية مع الوقت إلى انتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية الثابتة، ويرتفع دخل الفرد إلى مستوى عال بحيث يصبح الكثير من الناس قادرين على استهلاك يتجاوز الطعام الأساسي والسكن والكساء وفي الوقت نفسه يتغير تركيب القوة العاملة ليس فقط من حيث زيادة نسبة سكان المدن إلى مجموع السكان ،بل وأيضا ارتفاع نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المصانع ذاتها (**روستو**، ١٩٦٠، ١٦)، ويعتبر ظهور دولة الرفاهية من مظاهر المجتمع الذي تجاوز النضوج،وترتبط هذه الفترة بتحقيق أهداف انسانية في فرض الضرائب التصاعدية لتذويب الفوارق بين الطبقات والتوسع في مستويات الاستهلاك(**مصطفى،حفظي**،٢٠٠٢ ، ٢٨).

وهكذا يرى روستو إمكانية حدوث التغير في دول العالم الثالث إذا ما تغلبت على المعوقات التي تسببها التقاليد ، وذلك من خلال الأخذ بأسلوب الإفادة من تجارب الدول في تحقيق تقدمها، وفي ذلك يقول أن تطور المجتمعات النامية الطبيعية يتلخص في السماح للتطور أن يسير إلى الأمام عن طريق الوسائل الخاصة المتنافسة ،وأننا واثقون سواء بتجربتنا الخاصة أو إلى تجربة الآخرين ، بأن وجود قطاع كبير من المشاريع الخاصة أمر ممكن تماما وأنه بوسعه أن يوطد بصورة جوهرية برامج التطور الوطني(**مصطفى،حفظي**،٢٠٠٢ ، ٣٠).

لقد وجهت لنظرية روستو العديد من الانتقادات لأهمها:

تأكيده على الطابع الحتمي لتطور المجتمعات وفق مراحل محددة ومتعاقبة ، وهي مقولة تنطوي على مغالطة واضحة ، ذلك أن مبدأ الحتمية غير جائز التطبيق على المجتمعات الانسانية التي تتغير(**الدقس**، ١٩٩٦، ٢٠٩)، إذ أن هذه النظرية حاولت وضع قانون عام للنمو الاقتصادي ينطبق على كل دولة بالرغم من الاختلافات في الظروف التاريخية والمجتمعية،وأنه من الخطأ الذي وقع فيه روستو هو محاولته تطبيق هذه النظرية على كافة المجتمعات الجزئية ، ومن الشروط النظرية العلمية الصحيحة أن تسهم في توضيح ما سوف يتحقق في ظل ظروف محددة توضحها النظرية وهذا ما لم يفعله روستو(**مصطفى،حفظي**،٢٠٠٢ ،٣١).

كما أن هناك تناقضا منطقيا في تقرير روستو لبعض الحقائق بالنسبة لمقولة " الحافز" حيث يرى أن مرحلة الانطلاق تتم بالتوسع الصناعي الذي يؤدي إليه حافز معين ،وفي وصفه لحالة الولايات المتحدة الأمريكية،يؤكد أن بناء السكك الحديدية واتساع التصنيع نتج عنها الاقلاع أي أن اتساع التصنيع –حسب رأيه– سبب ونتيجة في آن واحد وفي ذلك تناقض ،إذ لا يعقل أن يكون المعلول علة في الوقت ذاته(**الدقس**،١٩٩٦، ٢٠٩).

٦-٢- نظرية التبعية:

٦-٢-أ- مفهوم التبعية:

بدأت هذه النظرية في التبلورمنذ أواسط ستينا هذا القرن لدى بعض المفكرين من أمثال "فرانك" "دوس سانتوس" (T.Dos Santos) وغيرهم،ثم ما لبثت ان انتشرت على يد مفكرين آخرين ، وتستمد هذه النظرية أفكارها من تحليلات النظام الرأسمالي التي وضعها ماركس(**غربي**،٢٠٠٣، ٧١) .

وقد جاءت بدايات أطروحات مدرسة التبعية كرد فعل على نظريات التحديث ، إذ برهنت التجربة التاريخية في أمريكا اللاتينية أولا ثم في بقية بلدان العالم الثالث أن التنمية عن طريق التحديث قد فشلت فشلا ذريعا وأدت إلى تكريس تبعية هذه البلدان للبلدان الرأسمالية المتقدمة وإعادة هذه التبعية باستمرار.

ويعرف" سانتوس " التبعية بأنها حالة يكون فيها اقتصاد بلدان معينة مشروطا بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له الأول ،وتتخذ علاقات الاعتماد المتبادل بين اقتصادين أو أكثر وبين هذه والعالم،شكل تبعية حين يكون بوسع بعض البلدان المهيمنة التوسع والتطور الذاتي ،بينما لا تستطيع بلدان أخرى (التابعة) القيام بذلك إلا كانعكاس لذلك التوسع (**العيسى**،١٩٩٩، ١٢٧).

هكذا يتمحور الاسهام الذي قدمه رواد هذه النظرية أن التخلف الاقتصادي لبلدان العالم الثالث يرتبط بعملية التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الامبريالية المعاصرة،إذ أن دراسة الواقع التاريخي الحي للتكوينات الإجتماعية الإقتصادية الحالية تتطلب الأخذ بعين الاعتبار أن هذا التخلف ليس متأصلا في طبيعة المؤسسات اللارأسمالية ،وهكذا تقوم هذه النظرية على أن القوى الخارجية تشكل العوامل الحاسمة المسببة للتخلف والمحددة للأبنية المحلية والإقليمية .ومن ناحية أخرى يؤكد بعض علماء التبعية على أهمية القوى المحلية في انتاج التخلف مع ميلهم للانطلاق من الفكرة الشائعة في أدبيات التبعية والمتعلقة بتفسير التغيرات في التنظيم وأنشطة السكان المحليين في ضوء استجابتهم للتغير المحفز خارجيا، ولقد جسد هؤلاء العلماء عندما درسوا استمرار وفعالية الأساليب التقليدية غيرالرأسمالية للتنظيم(**غربي**،٢٠٠٣، ١٣٩) .

ويستخدم منظرو التبعية مصطلح (المركز) للدلالة على البلدان الرأسمالية المهيمنة،ومصطلح الأطراف (أو المحيط،الهامش، التخوم) للدلالة على بلدان العالم الثالث التابعة،باعتبار كل من المركز والأطراف يشكل منظومة ذات بنية متميزةولكنهما يشكلان معا منظومة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي الذي لا يمكن فهم بنية أو وظيفة أحد أجزائه إلا في إطار بنية النظام ككل(**العيسى**،١٩٩٩، ١٢٧).

٦-٢-ب- نظرية أندريه جندر فرانك:

قدم فرانك إسهامه في هذه النظرية في عدد من الدراسات والأبحاث حول أمريكا اللاتينية،ولقد تأثر فرانك بأعمال"بول باران"(Paul Baran) الذي يرى أن السبيل إلى التنمية وتحقيق التقدم يمكن من خلال اتباع أسلوب التخطيط الاشتراكي، كما انتقد "باران" بشدة تلك النظريات المحافظة الرأسمالية وبخاصة إغفالها المتعمد للواقع التاريخي والتنوع والخصوصية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، ومن ثم فإن أي محاولة لفرض وتعميم (وصفة تنموية عالمية) للعالم النامي لن يؤدي إلا إلى تشويه الواقع فضلا عن تغييره وتراكم تخلف (**مصطفى،حفظي**،٢٠٠٢، ٥٨).

و يرى " فرانك" أن تغلغل النفوذ الرأسمالي إلى المناطق التقليدية النائية لمجتمعات العالم الثالث مغلفا إياها بغلاف النظام العالمي الرأسمالي العام وهكذا نجد أن التنمية والتخلف هما وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي (**هاريسون**، ١٩٩٨، ١٢١) ، ويقدم فرانك نموذجا يستند إلى فكرة محورية مؤداها أنه يمكننا أن نتصور سلسلة كاملة من المراكز والأطراف تبدأ بالبلدان المتطورة وتمتد حتى البلدان الزراعية ، وهذا النموذج يفسح المجال للكشف عن الارتباطات الاقتصادية السياسية الإجتماعية الثقافية التي تربط الأطراف بكل مركز يحصل على

الفصل الثاني:

القيم العمالية

مقدمة:

إن موضوع القيم يعتبر من بين الموضوعات التي استقطبت اهتمام العلماء والمفكرين من اختصاصات مختلفة ، لما لهذا الموضوع من أهمية وارتباط وثيق بحياة الناس ، إذ تعتبرالقيم مرجعا في الحكم على سلوك الأفراد لما تلعبه من دور في توجيه سلوكهم ، حيث أن وراء كل سلوك يقوم به الفرد قيمة اجتماعية معينة تطبعها خصوصية الزمان والمكان الذي تشكلت فيه.

أما التصنيع ولأنه أحد عوامل التغير، فهو يؤثر على القيم من خلال التحولات التي يمارسها على المجتمع بمختلف أبنيته وأنساقه ومن بينها النسق القيمي، هذا الأخير الذي يعتبر من أكثر التغيرات البنائية أهمية نظرا لما يمارسه من تأثير على سلوك الأفراد وعلى مضمون أدوارهم الإجتماعية وتفاعلاتهم فيما بينهم.

وهو ما سيحاول هذا الفصل إبرازه من خلال الحديث عن القيم بشكل عام وتوضيح ماهيتها وتصنيفاتها، وما ارتبط بها من دراسات ثم يتم التطرق إلى ما مارسه التصنيع من تأثير على القيم، من خلال إبراز العلاقة التأثيرية المتبادلة بينه وبين المجتمع والقيم الجديدة التي فرضها في وسط العمل الجديد وهو المصنع.

أولا: القيم :

١- مفهوم القيم ومكوناتها :

أ- هي "مجموعة من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي، وتمثل موجهات للأشخاص نحو غايات يمكن تحقيقها أو أنماط سلوكية يختارها الناس ويفضلونها على غيرها. وتكون هذه الموجهات محصلة التفاعل بين الشخصية والواقع الإقتصادي الإجتماعي والثقافي، وهي تفصح عن نفسها في المواقف والإتجاهات والسلوك اللفظي والعواطف التي يكونها الناس تجاه موضوعات معينة " **(مجموعة من الباحثين،١٩٩٩: ٦)**

ب- تعرف القيم كذلك بأنها :"المعتقدات التي يعتقد أصحابها بقيمتها ويلتزمون بمضامينها فهي تحدد السلوك المقبول والمرفوض، والصواب والخطأ "(**القريوني ،٢٠٠٠: ١٥٧)**

ج- وهي أيضا :" أنماط تعاون في توجيه الفعل ، فعلى سبيل المثال يذكر " فولسوم" أننا في دراسة الثقافة نعطي اهتماما للأنماط والقواعد أو المبادئ العامة للتكامل وهذا يتضمن القيم" **(بيومي ، ٢٠٠٠: ١٠٧)**.

إذن القيم هي نتاج إجتماعي، يتعلمها الفرد ويتشربها وتترسخ في قناعته ويضيفها إلى أطره المرجعية وذلك من خلال عملية التنشئة الإجتماعية والتعلم والتفاعل الإجتماعي، وهي ليست " تصورات صماء بل تتكون من عناصر تأتي إليها من المجتمع تتآلف فيما بينها لتكون القيم التي تكون بدورها نظام القيم من أجل استمرار البناء الإجتماعي واستقراره وتماسكه" (**الشناوي**،٢٠٠١ : ١٩٢)، ترتبط القيم بجوانب متعددة من الحياة الإجتماعية وذلك لكونها عبارة عن حقائق مركبة متعددة الوجوه.

ويرى "بارسونز" وغيره من علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا أن القيمة تتكون من ثلاثة مكونات هي : (**الشناوي** ،٢٠٠١ : ١٩٢):

- المكون العقلي المعرفي (الإختيار).
- المكون الوجداني النفسي (التقدير).
- المكون السلوكي الإرشادي الخلقي (الفعل).

وتسهم هذه العناصر الثلاثة في في تحديد القيمة وتحديد وظيفتها ومعناها ويضم العنصر الثالث (الفعل) العمليات التي تساعد الشخص الفاعل في تخصيص طاقاته وشحذها وتوجيهها بين مظاهر الفعل المختلفة، وهو الأساس في تكوين نظام القيم هذا على المستوى النظري أما على المستوى الواقعي يلاحظ أن هذه العناصر الثلاثة متداخلة فيما بينها ومتفاعلة بتأثير المجتمع والتفاعل الإجتماعي وتعكس ثقافته وتعبر عن طبيعة العلاقات الإجتماعية السائدة فيه .

و يعرض " قيس النوري "كذلك مكونات القيم من جانب آخر من خلال ارتباطها بجوانب ثلاثة هي:

- الجانب الثقافي: الذي يتجسد في الدور الذي تلعبه الثقافة باعتبارها عنصر من عناصر القيم، مما يجعل هذه الأخيرة تشكل جزءا مهما من التراث الثقافي ، كما أن القيم تعتبر جوهر الهوية الثقافية للأمم لأنها سبب إدامة واستمرار الثقافة الوطنية .
- الجانب الإجتماعي : يظهر ذلك من خلال الدور الذي تلعبه القيم الإجتماعية في تنظيم وتوجيه الوحدات الإجتماعية والتركيبات والنظم وما تنطوي عليه من علاقات وتفاعل بين الأفراد، ويعتبر "دور كايم" من أبرز الذين اهتموا بدراسة القيم من جانب إجتماعي إذ يؤكد أن المصدر الأساسي لها هو المجتمع من خلال الضمير الجمعي ، كما أن مصدر السلطة التي تتميز بها القيم الإجتماعية هو الدعم الإجتماعي وهو ما يسمى "التوقعات الإجتماعية"،أي أن الناس يتوقعون أمورا معينة تبرز في سلوك الآخرين وعندما لايحدث ذلك فإنهم يكونون عرضة للنقد، وهنا

يبرز دور القيم في عملية الضبط الإجتماعي من خلال الحكم على سلوك الآخرين ما إذا كان سويا أوشاذا.

- الجانب النفسي: يظهر في ارتباطها الذهني والعاطفي بشخصية الإنسان (**النوري ، ١٩٨١ : ١٨٠**). إذ أن القيم تتكون في السنوات الأولى من حياة الفرد وتلعب دورا في تحقيق الإشباع النفسي والإنفعالي عنده وذلك من خلال التقدير الإجتماعي الذي يبديه الآخرون له عند التزامه بالقيم المعمول بها.

٢-مصادر التزود بالقيم:

وتوجد العديد من المصادر التي تزود الفرد بالقيم وتنقسم إلى :

٢-١- **المصادر الإجتماعية** : تعد طبيعة المجتمع الثقافية والتي تختلف من مجتمع لآخر المصدر الأساسي للقيم، ويتأثر النسق القيمي بالأحداث التي يمر بها المجتمع وما يرافقها من تحولات إقتصادية وسياسية وثقافية ويترجم هذا التأثر في شكل استبعاد قيم وتبني أخرى، ويتكون المجتمع من عدة مؤسسات تتولى نقل قيمه للأفراد.

٢-٢-**المصادر الوسيطة**:وتتمثل في المؤسسات التالية:

٢-٢-أ-**الأسرة** : فالأسرة هي البيئة الأولى التي تحتضن الفرد كما أن طبيعة الخصائص التي تميزها تجعلها أكثر المؤسسات الإجتماعية تأثيرا في عملية التنشئة الإجتماعية، إذ تعلم الفرد الثقافة السائدة في مجتمعه والاقتناع والإيمان بالقيم التي تؤمن بها هي ،وذلك لإعداده للحياة الإجتماعية.

٢-٢-ب-**المدرسة**: تعد المدرسة كذلك إحدى المؤسسات التي تضطلع بمهمة التنشئة الإجتماعية للفرد، ففيها تبدأ المرحلة الثانية لعملية التنشئة، وتلعب المدرسة دورا في إغناء القيم التي تلقاها الفرد في الأسرة وتضيف عليها قيم أخرى، ويعتبر دورها دورا مكملا للأسرة .

٢-٢-ج-**الدين** : يعد الدين مصدر المثل في المجتمع التي تمثل وازعا للسلوك لذلك يعتبر أحد أهم مصادر القيم ، إذ أن القيم الدينية هي في الغالب الأساس الذي يستند عليه الناس في تقييمهم لسلوكهم من ناحية القبول أو الرفض ، إذ يرى "دوركايم" أن الدين هو مصدر كل ما نعرف من ثقافة عليا وأنه منبع كل الأشكال الثقافية المثالية. فالأديان عموما هي عبارة عن مجموعة من القيم تحدد سلوك الفرد وتوجهه بمجموعة من الأوامر والنواهي تضبط بها سلوكه من خلال العقوبات التي تنجر عن ذلك السلوك .

٣- خصائص القيم :

تتميز القيم بمجموعة من الخصائص هي:

- انسانية :حيث ترتبط بالفرد لأنها عبارة عن معتقدات مصدرها الثقافة والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد وبين خبرات حياتية وقد ميز "روكشتي" بين ثلاثة من المعتقدات، لدينا "المعتقدات الوصفية التي قد تكون صحيحة او خاطئة والمعتقدات التقويمية التي يتم على أساسها الحكم على موضوع المعتقد علىأنه حسن أم سيء، والمعتقدات الآمرة والناهية، وفيها يحكم على بعض الوسائل أو الغايات بوصفها مرغوبة أو غير مرغوبة والقيم في ضوء ذلك هي معتقدات من النوع الثالث"(**جلبي، ١٩٨٨ : ١٣١)**.

- اجتماعية : إذ يعتبر المجتمع بمختلف مؤسساته المصدر الذي تنبعث منه وتنمو في إطاره القيم وعلى أساسها يتم الحكم علىالأفراد فيه .

- ذاتية: إن كل فرد يحس القيم على نحوطريقة خاصة به .

- عمومية : فهي تشكل نموذجا عاما ومشتركا بين جميع أفراد المجتمع وبموجبه يحكمون على سلوكاتهم وسلوكات الآخرين بالقبول أو الرفض كما أنها " تشمل كل التصرف الانساني في مصادره وابعاده" **(كلاب، ١٩٩٤ : ١٨٣)**.

- نسبية: إذ تختلف من فرد لآخر ومن ثقافة لأخرى ومن مجتمع لآخر.

- مستمرة نسبيا: تتصف القيم بالاستمرار النسبي وتخضع للتغير فهي ليست دائمة لأن ذلك سوف يجعل التغير الإجتماعي مستحيلا ، كما أنها ليست متغيرة دائما لأن ذلك سيشكل خطرا على استقرار شخصية الفرد والأنظمة الاجتماعية واستقرار المجتمع .

- مرتبة ترتيبا هرميا : وذلك داخل ما يعرف باسم "تدرج القيم أو سلم القيم" ، فالفرد يعمل على ترتيب القيم حسب الأهمية والتفضيل بالنسبة له، إلا أن هذا الترتيب لايظل ثابتا وإنما يتغير بفعل التجارب والمواقف التي يمر بها الفرد.

- علائقية: تقوم القيم بتنظيم علاقة الفرد بينه وبين نفسه وبين الآخرين وبين الواقع الاجتماعي**(جلبي،١٩٨٨، ١٣٣)**.

٤- وظائف القيم :

للقيم عدة وظائف حيث أنها :

- تلعب دورا هاما في توجيه سلوك الفرد إذ تعبر عن معايير وجدانية يؤمن بها الأفراد ويتعاملون بموجبها مع المواقف والأشياء بالقبول أو الرفض .

- تعتبر مرجعا للحكم على سلوك الأفراد إذ أنها الأساس الذي يعتمده الناس لقياس سلوكهم وتقدير أفعالهم ما إذا كانت صالحة أم سيئة.

- تبعث الأفراد على العمل والإنجاز أي أنها تعتبر دوافع إجتماعية.

- تحدد أهداف الفرد وتدله على المؤشرات التي تساعده على تحقيق ذلك.

- تمكن الأفراد من معرفة ما يتوقعه من الآخرين وماهية ردود أفعالهم.

- تعطي معنى لحياة الناس وذلك من خلال تحديدها لأهدافهم وتجعل منها محل تفكيرهم وشغلهم الشاغل للوصول إليها .

- تساعد الفرد في اختيار الأدوار التي يرغب في لعبها في المجتمع لأنها الأساس الذي تقوم عليه طبيعة الدور وبالتالي موقع الفرد في المجتمع وما يغدقه عليه الأفراد من تقدير واحترام.

- يقع على عاتقها تنظيم المجتمع والحفاظ على استقراره وفقا لمصالح المجتمع وأهدافه من خلال عملية الضبط الإجتماعي التي تمارسها على الأفراد .

- " تعمل القيم على ربط أجزاء الثقافة في المجتمع "(**غيث**،١٩٧٠ : ٢٧٢)، و بالرغم من اختلاف ثقافة أفراد المجتمع وآرائهم إلا أن القيم تعتبر واحدة بالنسبة لهم وتعمل على توحيدهم .

- تساهم في نقل التراث الثقافي عبر الأجيال والمحافظة على أصالة المجتمع، فهي تعد بمثابة " حلقات تترابط بها الأجيال عبر العهود والأزمنة المتعاقبة فكل جيل يتعلم الأنماط السلوكية الخاصة بمجتمعه من الأجيال السابقة"(**النوري** ، ١٩٨١ : ١٨٧).

٥- أنواع القيم :

إن موضوع تصنيف القيم يعد من أكثر المواضيع التي اختلف حولها الدارسون لهذا المجال،إذ أورد كل واحد منهم تصنيفا يتماشى وتوجه أفكاره في هذا المجال " ويرجع ذلك إلى أن المصطلح مرتبط بالتراث الفلسفي من جهة ويعبر عن أرض مشتركة لمجموعة من العلوم والمعارف من جهة أخرى" (**جلبي**، ١٩٨٨ :١٢٧) ويضاف إلى ذلك إشكالا آخر يعرقل جهود الباحثين في هذا المجال هو "أن القيمة الإجتماعية هي كالكائن الحي الذي ينتمي إلى أية فصيلة إذا اقتصر ذكرنا له على هذه العباره " الكائن الحي" "(**النوري**، ١٩٨١ : ١٨٣)، ولهذا صنفت القيم بالاستناد على عدة أبعاد إلى التصنيفات التالية :

٥-١- **بعدالمحتوى**: ويصنف القيم إلى:

القيم النظرية : يقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقيقة وهو في سبيل ذلك الهدف يتخذ اتجاها معرفيا من العالم المحيط به، فهو يوازن بين الأشياء على أساس ماهيتها.

القيم الإقتصادية: يقصد بها اهتمام الفرد بما هو نافع ويتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها، عن طريق الإنتاج والتسويق واستهلاك البضائع واستثمار الأموال.

القيم الجمالية :وتظهر في اهتمام الفرد بما هو جميل من ناحية الشكل أو التوافق وهو لذلك ينظر للعالم المحيط به نظرة تقدير له من حيث التكوين والتنسيق والتوافق الشكلي.

القيم الإجتماعية :يعبر عنها الفرد من خلال ميله لغيره من الناس ورغبته في مساعدتهم والتعامل معهم، ويجد في ذلك اشباعا له وهو ينظر لغيره على أنهم غايات وليسوا وسائل.

القيم السياسية : وتعني اهتمام الفرد بالحصول على القوة إذ يهدف إلى السيطرة والتحكم في الأشياء أو الأشخاص.

القيم الدينية: تبدو من خلال اهتمام الفرد بالمعتقدات والتعاليم الدينية.

القيم المعرفية: تعني اهتمام الفرد وميله إلى اكتشاف الحقائق العلمية والمعارف والسعي الى اكتساب المزيد من الحقائق العلمية .

٥-٢- بعد المقصد : تنقسم القيم من حيث مقصدها إلى:

القيم الوسيلية :وهي تلك القيم التي يعتبرها الأفراد مجرد غايات لاوسائل.

القيم الغائية: وهي الأهداف التي تضعها الجماعات والأفراد لأنفسهم .

٥-٣-بعد الشدة : وتقدر شدة درجة الالزام التي تفرضها، ونوع الجزاء الذي تقرره على من يخالفها ويمكن التمييز بين ثلاثة مستويات لشدة القيم:

- **ما ينبغي أن يكون** :وهي القيم الملزمة أو الآمرة الناهية التي تمس كيان المصلحة العامة .
- **ما يفضل أن يكون** :وهي القيم التفضيلية التي يشجع الأفراد على الالتزام بها.
- **ما يرجى أن يكون** :وهي القيم المثالية التي يحس الناس استحالة تحقيقها بصورة كاملة .

٥-٤- بعد العمومية : وتنقسم إلى قسمين :

القيم العامة:وهي القيم التي يعم انتشارها في المجتمع كله بغض النظر عن ريفه وحضره وطبقاته وفئاته المختلفة وهي القيم المرتبطة بالعادات والتقاليد .

القيم الخاصة: وهي القيم المتعلقة بمواقف أو مناسبات اجتماعية معينة أو بمناطق محدودة أو بطبقة اجتماعية معينة .

٥-٥- بعد الوضوح : وتنقسم القيم من ناحية وضوحها إلى قسمين:

قيم ظاهرة:وهي التي يصرح بها أو يعبر عنها بالكلام.

قيم ضمنية: وهي تلك التي يستخلص ويستدل على وجودها من ملاحظة الاختيارات والاتجاهات التي تتكررفي سلوك الآخرين بصورة نمطية .

٥-٦- بعد الدوام : وتنقسم حسب استمرارها إلى :

قيم عابرة : وهي القيم الوقتية العارضة القصيرة الدوام السريعة الزوال

قيم دائمة : وهي القيم التي تبقى زمنا طويلا مستقرة في نفوس الناس من جيل لآخر كالقيم المرتبطة بالعادات والتقاليد (**جلبي،١٩٨٨، ١٢٩**)

٦- اكتساب القيم :

يعرف " ريشتر" عملية اكتساب القيم بأنها " العملية التي يتبنى الفرد من خلالها مجموعة معينة من القيم مقابل التخلي عن قيم أخرى ، إن التغير يتضمن إعادة توزيع الفرد لقيمه سواء على المستوى الفردي أو الجماعي "(**Resher, 1969,111**) وهناك من يرى أن القيم تزداد بزيادة عمر الفرد وخبراته وهي تختلف من مجتمع لآخر بينما يرى "كراثول " أن اكتساب القيم يحدث عبر عمليات تذويت متسلسلة على نحو هرمي ذات خمسة مستويات هي: (**الشناوي، ٢٠٠١ : ١٩٧**).

١- **مستوى الأستقبال** : ويشير هذا المستوى إلى مرحلة وعي المتعلم بالمثيرات المحيطة ورغبته في استقبالها وضبط انتباهه ، وتوجهه نحو مثيرات معينة دون غيرها في نظره .

٢- **مستوى الإجابة** : وينتقل الفرد في هذه الفترة إلىمرحلة الإندماج في الموضوع أو الظاهرة يرافقه شعور بالارتياح لذلك .

٣- **مستوى التقييم** : في هذه المرحلة يبدأ الفرد باعطاء قيمة وتقدير للأشياء أو الظواهر أو الموضوعات .

٤- **مستوى التنظيم** : في هذه المرحلة يطلع الفرد على العلاقات المتبادلة بين القيم ،ويعمل على إعادة تنظيمها في سلم قيمي مبينا مدى سيادة كل قيمة على القيم الأخرى .

٥- **مستوى الوسم بالقيمة** : وهي آخر مرحلة في عملية التذويت وتتميز استجابة الفرد فيها بالإتساق في المواقف ، وفي هذه المرحلة يتم اصدار السلوك دون استثارة للإنفعالات ويوسم بقيمة تدل على نمط سلوكه وحياته.

ثانيا: الآثار المتبادلة بين المصنع والمجتمع :

بما أن التصنيع هو عملية تنموية هدفها إحداث تحولات إجتماعية وإقتصادية وثقافية، فمما لاشك فيه أن له تأثير على المجتمع، غير أن هذا التأثير لا يسير في إتجاه واحد، بل أن المجتمع بدوره يمارس تأثيرات على هذه العملية. أي يوجد هناك تأثير متبادل بينهما حيث " أن التغيرات التي تعتري العلاقات والنظم الإقتصادية ذات علاقة متبادلة بالتغير الذي يعتري المجتمع" (رشوان،١٩٩٣ : ٨١)، فالتصنيع لاينشأ من فراغ بل نتيجة لحاجة معينة سواء من طرف الأفراد أو الدولة ،ولا تقوم له قائمة بدون أفراد المجتمع الذين يرتكز عليهم نجاح هذه العملية فهم الذين يقومون ببناء المصانع وتزويدها بالآلات وتشغيلها وبهم وإليهم يكون إنتاج السلع .

إلا أن المؤسسات الصناعية بدورها تمارس تأثيرا على الأفراد نتيجة لما يسودها من نظام ونوع خاص من العلاقات والقيم يستمد أصوله من طبيعة التنظيم الصناعي ، حيث يقوم الأفراد بدورهم بنقله إلى المجتمع " إذ يعتبر المصنع وسطا قويا قادرا على إحداث تغيرات في التوجهات القيمية للأفراد وذلك بسبب :

أولا : أن الإتصال بين الفرد والمصنع هو مستمر ومنتظم حيث يعرض الفرد نفسه لهذا النظام لمدة ثماني ساعات في اليوم ، لخمسة أو ستة أيام أسبوعيا ولسنوات عدة.

ثانيا: إن العمل في المصنع يعد من أكثر المهن تفضيلا وأهمية في حياة الناس.

ثالثا: والأهم في جعل المصنع وسطا قويا للتأثير على الأفراد هو بعض الميزات التي تتصف بها نشاطاته وتنظيمه كالتكنولوجيا، والإنتاجية، المنفعة، وعلى الأفراد ضرورة التكيف مع هذا الوسط"(Inkeles,Smith:1976 :157)

وقبل التطرق إلىالعلاقة التأثيرية بين التصنيع والمجتمع من المهم التعرض لمفهومي التصنيع والصناعة لمعرفة الفرق بينهما.

٢-تعريف التصنيع والصناعة:

٢-١- تعريف التصنيع:

هناك تعاريف عديدة للتصنيع ، إذ أن كل واحد يعرفه حسب الأيديولوجية التي ينتمي إليها أو من منطلق التخصص العلمي الذي يمارسه، ويمكن إيراد بعض التعاريف التالية :

أ- "التصنيع عملية ديناميكية تمتص اليد العاملة وتستوعب البطالة، وهي كعملية تحتاج إلى تغيرات في البناء الثقافي الإجتماعي ...إلخ ، وللتصنيع شروط موضوعية ومتطلبات تتعدى توفر رأس المال والموارد الخاصة والعمل والإدارة لتمتد إلى المجتمع أي إلى شروط إجتماعية

تتصل بالقيم والعادات ومؤسسات إجتماعية تعمق التقدم الإقتصادي وهذا ما يضمن نمو وانتشار المؤسسة الصناعية"(**طعم الله، ١٩٩٦: ١٢٦**)

ب- إن عملية التصنيع "تعني عملية تحول وانتقال ، كما أنها عملية ترتكز على فهم بعض المبادئ مثل انتشار الوعي والتزود بالمعرفة الصناعية واستخدام التجارب العلمية وتوفير المتطلبات اللازمة لبنائها وتطويرها"(**Bryce,1960:19**)

ج- هو تلك الصيرورة الإجتماعية الإقتصادية لخلق قوى منتجة وطنية بمكوناتها الإنسانية والتقنية وتدعيمها والتوسع فيها ضمن قطاع دولة إقتصادي يعمق باستمرار طابعه الديمقراطي بغية فتح سبيل التقدم والتغيير أمام التشغيل الجماعي المنتج عن طريق تنمية فروع منتجة لوسائل الإنتاج معدة لإنتاج وسائل أخرى "(**بن حسين،١٩٩١: ٩٢**).

د- هو " سياسة إقتصادية شاملة ذات أهداف إجتماعية وسياسية ترسمها الدولة في شكل تخطيط متدرج التنفيذ ويشترك الشعب مع الدولة في تنفيذ هذه السياسة المرسومة اشتراكا إيجابيا يهدف إلى تدعيم الإستقلال السياسي والإقتصادي"(**الساعاتي ، ١٩٨٠: ٣**).

ه- يرى الإجتماعيون ان التصنيع "عملية شاملة ذات بداية وتسير في حلقات كبرى متدرجة ومرتبطة بعضها ببعض وتكون كل حلقة منها بدورها عملية فرعية بذاتها.فالتصنيع سياسة توجيه النشاط الإجتماعي وفق خطة مرسومة لتحقيق أهداف ويمكن بلورتها في هدف أشمل هو إحداث التغير المادي في حياة الإنسان أي رفع مستوى معيشته ، بالإضافة إلى إحداث التغير المعنوي أي تغيير واقعه الحضاري الإجتماعي"(**الطفي، ١٩٨٢: ١٦٢**)

و- هو عملية تحول كبرى على طريق تنمية المجتمع وتحديثه ترتكز أساسا على الصناعة الحديثة وغايتها رفاهية الفرد والمجتمع عن طريق تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية وسبيلها في ذلك هو إعادة التعبئة الشاملة لعوامل الإنتاج واستغلالها الأمثل "(**النعماني، ١٩٨٩: ٦٦**).

٢-٢- تعريف الصناعة:

أ-الصناعة " هي تحويل المواد الأولية إلى مصنوعات ، وهي محور النشاط الإجتماعي في المجتمع الحديث لأن أغلبية السكان يعملون فيها كمنتجين ،كما أن أفراد المجتمع يعتمدون عليها اعتمادا كليا في اشباع حاجاتهم بصفتهم مستهلكين ، ويمكن النظر إلى الصناعة على أنها ظاهرة تؤثر في الظواهر الأخرى وتتأثر بها في نفس الوقت "(**بدوي،١٩٧٨، ٢١٥**).

ب- هي" كل مجهود يهدف إلى إنتاج مادي مستخرج من الطبيعة (أرض، بحر ،جو)، أو تحويل هذه المواد أو الخامات من حالة إلى أخرى أي إلى سلع تامة الصنع أو منشآت لها نفع مباشر للإنسان واشباع حاجاته"(**النعماني، ١٩٨٩: ٦٧**)

ج- هي أيضا"النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى إلى إنتاج أو تحويل أو إحداث تعديل في الأشياء والمواد بهدف تحقيق غاية محددة " **(Ecrement,1985:44)**

٣- أثر المجتمع على التصنيع:

إن أثر المجتمع على التصنيع يحوي العوامل التالية :

٣-١-عوامل إجتماعية:

- يعمل المجتمع على إمداد التصنيع بما يحتاجه من يد عاملة من عمال ومهندسين و إداريين ...إلخ ، حيث يفتح المصنع أبوابه يوميا لعشرات أو مئات من العمال الحاملين لخبرات وتجارب وعادات وتقاليد المجتمع الذي أتوا منه، والتي تنعكس على سلوكهم في مكان العمل .

- إن حجم السكان له تأثير على عملية التصنيع فكلما كان كبيرا زادت حاجتهم إلى استهلاك البضائع وهو ما يشكل دافعا لزيادة حجم الإنتاج الصناعي .

- يتأثر التصنيع كذلك بقيم وتقاليد المجتمع فكلما كانت متقبلة ومشجعة للصناعة أدى ذلك إلى جذب المشاريع الصناعية ونجاحها ، إذ أن نجاح عملية التصنيع يتوقف على طبيعة المعتقدات والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع .

- يحدد المجتمع للتصنيع نوع الإنتاج الذي يقوم به، فالإنتاج الصناعي يعكس إلى حد ما طابع المجتمع الذي يقام فيه، فهو صورة لما يحتاجه ويريده المجتمع ، ويقوم بتحديد نوع الصناعة المطلوبة وفق رغباته وحاجاته أي يحدد ماهية الصناعة المطلوبة وخصائصها وبالتالي فإن أي إنتاج صناعي إنما هو إنتاج لثقافة المجتمع الصانع لها " (**الدقس، ١٩٩٩، ٢٢٧**).

-إن طبيعة حاجات المجتمع ومتطلباته تعتبر موجها للمشروع الصناعي في تحديده لأهدافه حيث "أوضح فيليب سلزنيك أن بناء المجتمع المحلي يمكن أن يمارس ضغوطا تؤدي إلى تعديل أهداف التنظيم كما حدث لمؤسسة فالي(T.V.A) التي كانت تهدف إلى تقديم خدمات في مجال تنظيم الري وتدعيم القوى الكهربائية وتوزيع المخصبات، إلا أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين مارست ضغوطا عدلت من هذه الأهداف لتتلاءم مع ظروف تلك المجتمعات القروية (**النعماني، ١٩٨٩، ٢٧٠**) .

٣-٢-عوامل إقتصادية:

وهي" العوامل التي تساعد على توطن المشروعات الإنتاجية مثل اختيار الموقع والصناعات المنافسة وطبيعة الأرض والمناخ والتربة "(**النعماني** ،١٩٨٩، ٢٦٦) إن المواد الخام مثلا ووسائل النقل وقربها من الطرق والسكك الحديدية إذا توفرت في المجتمع فإنها تكون من أهم العوامل التي تساعد على جذب ونجاح المشاريع الصناعية .

كما أن وجود يد عاملة ماهرة وبأجور معتدلة يعمل على جذب المشاريع الصناعية والتي تتسع أيضا باتساع السوق ونشاطه واستمراره.

٤-أثر الصناعة على المجتمع :

يتجلى أثر الصناعة على المجتمع في عدة جوانب منها :

٤-١-الآثار الإجتماعية: وتتمثل في الجوانب التالية :

٤-١-أ-الأسرة :

إن الأسرة باعتبارها إحدى النظم التي تدخل في تكوين البناء الإجتماعي كانت الأكثر تأثرا بحركة التصنيع وقد يعزى ذلك إلى ارتباطها بالنظام الإقتصادي، وتتجلى مظاهر هذا التأثر في التغيرالذي حصل لها في الجانب الشكلي والوظيفي، **فعلى المستوى الشكلي** " يعتبر الإنكماش في حجم الأسرة الحديثة من جماعة قرابية ممتدة قامت على أساس من تجمع وحدات شبه أسرية صغيرة تقوم على رابطة الزواج وحدها من أهم مظاهر التغير التي لحقت بالأسرة " (**عبد العاطي، ١٩٨٥ : ٢٢٠**) وقد حدث ذلك بفعل ما أملاه التصنيع على الأفراد من متطلبات التنقل إلى المراكز الحضرية للعمل بالصناعة، خصوصا مع توفر وسائل النقل التي ساعدت في حصول عملية الإنتقال إلى المناطق الصناعية، بالإضافة إلى أن عملية الهجرة بغرض العمل تتطلب وجود وحدات صغيرة يسهل التنقل بها من مكان لآخر وهو حال الأسرة النووية.

كما أن آفاق العمل التي فتحها التصنيع أمام الأفراد وانخراطهم في العمل الصناعي قد أدى إلى تعدد المهن والأجور في العائلة الواحدة، وهو ما أدى إلى تعدد الأهداف بالنسبة لكل وحدة أسرية مما نتج عنه في الأخير انفصالها عن بعضها البعض إلى عائلات نووية ،كما أن الحضرية وما خلفته من تغير في النمط الإستهلاكي وظهور حاجات جديدة يصعب تلبيتها ،دفع الأسرة إلى تخفيض الإنجاب وهو ما أثر أيضا على حجم العائلة .

أما علىالمستوى الوظيفي فقد تم نقل الوظيفة الإنتاجية من الأسرة إلى المصنع، " لأن التطور التكنولوجي وانتشار التصنيع قد جعل من العملية الإنتاجية من السرعة والدقة والتنظيم ما يفوق حدود الأسرة التقليدية مما أفقدها بالتالي وظيفتها الإنتاجية "(**عبد العاطي ، ١٩٨٥، ٢٢٨**)،

وقد ترتب على ذلك أن فقدت الأسرة باقي الوظائف الأخرى كالتربية والرعاية الصحية والدين ،وذلك لأن التقدم قد جعل من التدريب على هذه الوظائف أمرا يفوق قدرات الأسرة التقليدية .

كما أن تحرر الأسرة من الوظائف التي كانت تثقل كاهلها قد منح الفرصة لعمل المرأة مما أكسبها الإستقلال الإقتصادي ورفع من مكانتها .

٤-١-ب-تغير الروابط القرابية:

بفضل التصنيع إذا أصبح مجال الأسرة والعمل منفصلين عن بعضهما البعض وقد أدى ذلك إلى تغير في الروابط القرابية، لأن شبكة العلاقات بين أعضاء الأسرة كانت تعكس بشكل أو بآخر تأثير المهنة حيث كان لها الأثر في خلق روابط قوية بين الأفراد وهوما كشفت عنه " دراسة "Boh " المتعمقة التي أجراها على عينة محدودة من الأسرالحضرية البريطانية على أن الروابط بين الأقارب تميل إلى أن تكون أقوى إذا كانوا قادرين على أن يعاون كل منهم الآخر معاونة مهنية "**(باركر، ١٩٧٢، ١٠٢)**،أما بعد انتقال الوظيفة الإنتاجية إلى المصنع الذي يستقبل أعدادا كبيرة من العمال من مختلف البيئات والطبقات، أصبح التفاعل بالتالي يتم داخل منظمات كبرى خارج حدود الجماعات القرابية،هذه الأخيرة التي لم تعد تفي بالغرض فيما يخص اشباع الحاجيات أو التعاون في إطار العمل وإنما أصبح الأمر يتطلب الاستعانة بأفراد آخرين من خارج حدود العلاقات القرابية، وهكذا "أصبح مفهوم القرابة يتعدى أفراد الأسرة الواحدة وصارت بقية الجماعات الإجتماعية لاتعرف بطريقة العامل القرابي، بل أصبح العامل الإقتصادي هو المحدد لنوعية الجماعات على أساس طبقي وليس قرابي"**(قنوص،١٩٩٣، ١٢٠)**

كما أن الإتجاه نحوالتصنيع قد أدى إلى حدوث هجرات واسعة إلى المراكز الصناعية مما يعني انفصال الأسر الصغيرة التي كانت تشكل الأسرة الممتدة "وذلك أن التصنيع يميل إلى التخفيف من سيطرة العلاقات القرابية من خلال توفير قابلية الحراك الجغرافي والمهني ضمن وبين الأجيال"**(Moore,1961,76)** أي أن هذا قد تسبب في حدوث استقلالية بين الأفراد الذين أصبح التزامهم وولاؤهم موجها فقط لعائلاتهم الصغيرة ، لأن انهيار الروابط القرابية جعل علاقات المصلحة تحل محلها وأصبحت العلاقات في العملية الإنتاجية تعتمد على روابط مهنية قائمة على أساس مادي ، كل هذا أدى إلى تحول العلاقات من مباشرة إلى علاقات غير مباشرة " لاشخصانية رسمية تعاقدية مقتصرة على جوانب ومهمات محددة ، تنافسية ،في الكثير من الأحوال من دون التزام بالآخر فيستمد الفرد اكتفاءه الذاتي ليس من علاقاته الشخصية الحميمة بل من انجازاته ونفوذه ومكانته ومن مقتنياته بالدرجة الأولى " **(بركات،٢٠٠٠، ٣٨)**.

وقد حدث هذا أيضا بفضل التطور التكنولوجي الحاصل وبما أتاحه من فرص متزايدة أمام الأفراد مما ساعدهم على مواجهة الحياة بمفردهم، دون اللجوء إلى مساعدة الأسرة الممتدة، وهوما أدى إلى بروز الفرد الذي أصبح له أهدافه الخاصة به ،وتعتمد مكانته بين الأفراد الآخرين على مدى نجاحه في تحقيقها (الأهداف)، مما نتج عنه المنافسة حيث يتسابق الأفراد فيما بينهم من أجل تحقيق مبتغاهم ومصالحهم الخاصة ، فقد أصبح لديهم نوع من الوعي يختارون فيه بين البدائل الموجودة بشكل يضمن لهم تحقيق الأهداف الفردية،مما أدى إلى ارتفاع قيمة الفرد وظهوره كوحدة مستقلة عن الجماعة.

٤-١-ج- تغير البناء الطبقي للمجتمع:

لقد أدى التصنيع إلى حدوث تغير في البناء الطبقي للمجتمع وذلك بسبب ما أحدثه من تحولات في البناء الإقتصادي، من زيادة التخصص وتقسيم العمل وإدخال التكنولوجيا الحديثة وبما فتحه من فرص مختلفة للأفراد لمهن متنوعة، وبما أن المهنة هي التي تحدد دخل الفرد فإنها تحدد كذلك وضعه الطبقي،بفضل ما توجده من " تمايز طبقي داخل المجتمع هذا التمايز المبني على الثروة وملكية وسائل الإنتاج القائمة على الصناعة في المحل الأول " (**الدقس،١٩٩٩، ٢٠٦**)، وإلى جانب أن المهنة هي مصدر الدخل فإنها تعد كذلك مصدرا لقيم خاصة حيت تختلف المهن فيما بينها من حيث القيم التي تتبناها وهو ما يجعلها تفرض على الفرد المشتغل بها نمطا معينا من السلوك يمتد حتى خارج نطاق العمل .

كما أن التصنيع قد فتح فرصا واسعة للعمل نظرا لحاجته لليد العاملة ولكن "ليست أيدي عاملة للعمل في المصانع فحسب ، وإنما تتطلب قوى عاملة من الإداريين والفنيين وهؤلاء يتزايد عددهم أيضا مع التقدم الصناعي والتنظيم البيروقراطي للمصنع"(**الدقس،١٩٩٩ ، ٢٠٨**) وهو ما أسهم في تكوين طبقة إجتماعية مستقلة بذاتها هي الطبقة العاملة وهي أهم وأقوى طبقة في المجتمع لإعتماد الإقتصاد عليها ولكبر حجمها.

٤-١-د-التحضر :

يعتبر التحضر ظاهرة ملازمة للتصنيع إذ رافق هذا الأخير انتقال موجات هائلة من الأفراد والعائلات إلى المدن طلبا للعمل، نظرا لحاجة الصناعة المتمركزة في المناطق الحضرية للأيدي العاملة حيث أن " الأجور العالية وطريقة الحياة المرفهة للعمال كانت أهم ما جذبهم إلى المدينة"(**Thomis,1974,152**)،و يضاف إلى ذلك الخدمات العامة فتشكلت بالتالي مراكز حضرية تتميز "بزيادة اتساعها وزيادة عدد سكانها وارتفاع الكثافة السكانية والتمايز

الإجتماعي بين أفرادها، ونمو التنظيمات والمؤسسات التي تكون المدينة"(**الدقس، ١٩٩٩، ٢١٦**).

ويؤثر التصنيع كذلك على إيكولوجية المدينة حيث "يظهر التمايز الطبقي نتيجة لشدة التخصص واختلاف المهن وتفاوت الدخول فتنقسم المدينة إلى منطقة رجال الأعمال المركزية ومنطقة تجارية وأخرى للصناعات الخفيفة والثقيلة ومناطق سكنية للفئات الغنية والمتوسطة والفقيرة"(**النعماني ، ١٩٨٩، ١٣٦**) .

٤-٢-الآثار الإقتصادية

٤-٢-أ-تراجع العمل الزراعي:

لقد تسبب التصنيع في تراجع العمل الزراعي وذلك بفعل الهجرات السكانية إلى المراكز الحضرية للإستيطان والعمل بها والتخلي بالطبع عن العمل بالزراعة إذ أن"الأغلبية الكبرى من السكان يعملون في الصناعة أو في الأعمال الإدارية،بدلا من الزراعة التي يعمل بها فقط ما نسبته من ٢%إلى ٥% " **(Giddenes,1992,51)** كما تم اتساع المدن الصناعية على حساب الأراضي الزراعية .

٤-٢-ب- ارتفاع مستوى المعيشة:

إن التصنيع بما فتحه من فرص واسعة للعمل وأجور مستقرة قد ساهم في ارتفاع مستوى المعيشة "فزاد إقبال العمال وأفراد المجتمع على استهلاك السلع وخاصة الصناعية نظرا لتوفرها بغزارة في الأسواق ووجود القدرة الشرائية لامتلاكها"(**الدقس، ١٩٩٩، ٢٢٢**).

٥- نظام المصنع ومميزاته:

"إن القيم تلعب دورا مهما في التنظيمات ولذلك يهتم القائمون عليها بترقية جملة من القيم الإنسانية والديمقراطية لنشر نوع من الثقة والتعاون بين العاملين وبذلك تؤثرعلى فعالية التنظيم" **(Cuming,Huse,1989,31)**.وكغيره من الأنساق التي تشكل النظام الإجتماعي وقع النسق القيم تحت تأثير عملية التصنيع الذي رافقه "اعتقاد في ضرورة العمل المنظم ،فضلا عن المسؤولية الفردية والإنجاز لواجبات عمل محددة ، كما يصاحب ذلك اعتقاد آخر مؤداه أن الأخذ بالقيم الرشيدة يعد مطلبا حيويا لانجاز الأهداف والتقدم الإقتصادي وتؤكد مثل هذه القيم على الأهمية الجوهرية للعلم"(**جلبي، ١٩٨٣، ٣٩٥**).

ويعد المصنع موطن هذه القيم باعتباره المجال الذي تمارس فيه الصناعة، فقد جاء استجابة للتغيرات الإقتصادية والإجتماعية التي خلفتها الثورة الصناعية ويمكن تعريف المصنع حسب "ماكس فيبر" بأنه "النظام الذي ينحصر في محل عمل منظم ترجع ملكية وسائل الإنتاج

فيه (غير البشرية) إلى مالك، و يقوم فيه الإنتاج على مبدأ التخصص وتقسيم العمل ويتم استخدام قوى آلية تحتاج إلى عناية"(**الدقس، ١٩٩٩، ٦٩**)، فالمصنع إذا هو تلك المؤسسة الإنتاجية التي تتم فيها الصناعة ويضم مجموعة من العمال تفوق نظيره في نماذج الإنتاج الأخرى حيث يقف هؤلاء العمال قريبين من بعضهم البعض ويقومون بتشغيل الماكينات.ويختلف نظام المصنع عن غيره من الأنظمة الإنتاجية السابقة ، حيث تميزه عنها مجموعة من الخصائص من بينها:

٥-١-استخدام التكنولوجيا:

إن استخدام الآلات والتكنولوجيا المتقدمة تعد من أبرز خصائص نظام المصنع والتي تميزه عن غيره من المؤسسات الإنتاجية السابقة ، فالآلات هي أهم مكونات البنية المادية للمصنع كما أن الإنتاج الصناعي يعتمد عليها اعتمادا كليا .

ولقد أثر التقدم التكنولوجي تأثيرا كبيرا على الصناعة، إذ يعتبر أهم العوامل التي شكلت طبيعة الصناعة الحديثة، فاستخدام الآلات المتقدمة هو الذي أملى ضرورة تخصيص أماكن معينة للإنتاج الصناعي توضع فيه الآلات ويتجمع فيه العمال للقيام بعملية الإنتاج، كما أنه هو الذي أدى إلى تقسيم العمل وتفتيت العملية الإنتاجية إلى مراحل أكثر بساطة، وهو الذي ساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية للمصنع، وتؤثر الآلات على العلاقات الإجتماعية السائدة في المصنع وعلى مهارات العمال وخبراتهم.

٥-٢- تقسيم العمل والتخصص:

تتميز العملية الإنتاجية في المصنع بالتعقيد واستخدامها لأعداد كبيرة من العمال والتكنولوجيا المتقدمة، ولذلك تم تقسيمها إلى مراحل متعددة أكثر بساطة وتخصصا، ترتبط فيما بينها بطريقة عضوية وظيفية، بالإضافة إلى ميزة تبسيط العملية الإنتاجية إلى مراحل متعددة أكثر بساطة، فإن تقسيم العمل له مزايا أخرى منها :

- يساهم في زيادة مهارة العامل من خلال تكراره المتواصل لنفس العملية مما يكسبه دقة وسرعة في الأداء ويزيد بالتالي معها كمية وجودة الإنتاج .
- يفيد في إقتصاد الوقت وذلك من خلال تعود العامل على العمل والحركات المؤداة فيه فيصبح أسرع في أداء العملية .
- خفض تكاليف الإنتاج من خلال زيادة مهارة العامل والإقتصاد في الوقت وتشغيل الآلات بصورة متواصلة.
- يساهم في تنظيم العلاقات الإجتماعية في العمل حيث "ساعد على خلق الأدوارالخاصة التي يقوم بها الأفراد داخل المصنع، كما أنه ساعد أيضا على تحديد الطرق التي كانت ترتبط بها هذه

الأدوار علاوة على ذلك فإن تقسيم العمل قد ساعد على تمييز الأعمال المختلفة على أساس المكانة ،المهارة ...ألخ وبذلك حدد جوانب معينة للعلاقات بين الأدوار"(**الفار ، ١٩٨٧، ١٤٢**).

وهكذا أدى تقسيم العمل إلى خلق أدوار متخصصة ومتعددة تختلف فيما بينها تبعا لكل مرحلة من العملية الإنتاجية وحسب المهارة والكفاءة الشخصية للعمال، "غير أن وجود مثل هذا العدد من التخصصات يتطلب زيادة التنسيق بينها حتى يحقق المشروع الأهداف المرجوة من إنشائه وذلك لأن تقسيم العمل يتضمن في جوهره التنسيق وتحقيق التكامل، فكانت زيادة تقسيم العمل تتضمن بالضرورة زيادة التنسيق والتكامل بين الأعمال والتخصصات والأجزاء التي يحتويها المشروع" (**عبد العاطي، ١٩٨٥، ١٣٣**)، وهو ما تضمنه البيروقراطية.

٥-٣-البيروقراطية (التنظيم الرسمي) :

إن الصناعة الحديثة باعتمادها على نظام الإنتاج الكبير وبضخامة منتوجاتها واستخدامها للآلات المعقدة وأعداد هائلة من العمال وتقسيم العمل، هذا الأخير الذي أوجد مراحل متعددة ومتمايزة للعملية الإنتاجية ترتبط فيما بينها بشكل وظيفي عضوي ، مما أملى ضرورة وجود نظام للتنسيق والربط فيما بين الأجزاء والأنشطة المختلفة للمصنع "وتحديد الأعمال بطريقة تجعل لكل عمل نوع معين من السلوك وتوقيت معين ونظام يكفل سرعة أداء العملية الإنتاجية واستمرارها ودقة توقيتها"(**عبد العاطي، ١٩٨٥، ٥٠**) ، ويعد التنظيم البيروقراطي هو المؤهل لأداء هذا الدور لاعتماده على إشراف مركزي واستخدامه لشبكة إتصال دقيقة ومنظمة، ويقوم النظام البيروقراطي على المبادئ التالية:(**الدقس، ١٩٩٩، ١٤١**)

- تسلسل المراكز والأدوار .
- تحديد وظائف للسلطات والمسؤوليات.
- تحديد وظائف كل قسم من أقسام المؤسسة الصناعية .
- قيام اتصال منظم من مختلف المستويات .
- الإعتماد على اللوائح والقرارات المكتوبة في توجيه العاملين بالمؤسسة .
- وضع أهداف المؤسسة فوق الأهداف والمصالح الفردية.

٥-٤-التنظيم غير الرسمي :

يعرف التنظيم غير الرسمي بأنه "شبكة من العلاقات الإجتماعية تربط بين مجموعة من الأفراد، وتكون هذه العلاقات الإجتماعية غير خاضعة للتنظيم الرسمي لكنها ترتبط بأداء العمل وتؤثر فيه "(**الدقس، ١٩٩٩، ١٤١**)، وينشأ هذا التنظيم تلقائيا نتيجة تفاعل الأفراد فيما بينهم

أثناء قيامهم بالعملية الإنتاجية ، وتقوم هذه العلاقات على أساس العمر أو الجنس أو الموطن أو القرابة أو المهنة.

٥-٥-النقابات العمالية :

إن تجمع العمال تحت سقف واحد وعملهم مع بعضهم البعض واشتراكهم في نفس الظروف الفيزيقية والإجتماعية والإقتصادية واحتكاكهم ببعضهم البعض ،كل هذا عمل على خلق الوعي بينهم واحساسهم بقوتهم وبأنهم يشكلون طبقة بذاتها محددة الأهداف ولذلك وجب عليهم التكتل فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم وهو ما تتكفل به النقابة فهي عبارة عن"هيئة من العمال منتخبة منهم لها حق المفاوضة والمساومة مع أرباب العمل من أجل تحقيق أهداف العمال في زيادة الأجور وتقليص ساعات العمل وتحسين ظروف الإنتاج "(**الدقس، ١٩٩٩، ٢١٨)** ، فالنقابة إذن هي عبارة عن هيئة عمالية هدفها النضال في مواجهة أرباب العمل من أجل حماية العمال والدفاع عن مصالحهم وتوعيتهم وتحقيق مطالبهم وتحسين ظروفهم الإجتماعية والإقتصادية.

٦- القيم العمالية في الصناعة :

إن نظام المصنع وبالإضافة إلى الخصائص السابقة التي ذكرت والتي تميزه عن باقي المنظمات الإنتاجية التي سبقته، يتميز كذلك بسيادة مجموعة من القيم تتلائم مع هذا الوسط، حيث يسوده اعتقاد في ضرورة العمل المنظم والمسؤولية الفردية لإنجاز واجبات عمل معينة، والطموح للنجاح ،والثروة ،والكفاءة...إلخ. وعموما يمكن اختصار بعض القيم التي تسود المصنع في ما يلي :

٦-١- الترشيد والعقلانية:

إن الترشيد والعقلانية يعتبران من أهم القيم السائدة في المصنع ويعرف الترشيد بأنه " تنظيم الإنتاج وفقا لقواعد المنطق والكفاية "(**الفار، ١٩٨٧ : ١٤١**)، أما العقلانية التي هي عبارة عن " نمط معين من السلوك الإجتماعي يحل التفكير الذي يقوم على العلاقات المنطقية بين الأسباب والنتائج محل التفكير التقليدي الذي يقوم على أسس انفعالية "(**هس، ١٩٨٣ :٦٣)** وفي ظل هاتين القيمتين يصبح المصنع عبارة عن " آلة جيدة التصميم تتألف من مكونات ترتبط فيما بينها لإنجاز غاية واحدة وبالكيفية الوظيفية التي تحقق له أعلى مستوى من الكفاءة "(**علام، ١٩٩٨ : ١٥٥)** . وذلك من خلال " محاولة تطوير أسلوب وبرامج العمل إلى أنماط أكثر تقدما، الأمر الذي يستوجب إلغاء كل تنظيم صناعي قديم ، وإعادة التنظيم الجديد على نحو مباشر

بطريقة تقصد العمل على إزدياد الإنتاج كما وكيفا مع رفع معدلات الإنتاجية"(**إسماعيل، ١٩٨٧: ٣٠٠)**.

ويتجسد الإتجاه العقلاني في المصنع من خلال البيروقراطية التي تعتبر" نوع من أنواع التنظيم العقلي والمنطقي يزيد من كفاءة التنظيم لا تشغل فيه الوظائف إلا وفقا للكفاءة الفنية وتشغل فيه المكانات عن طريق الإكتساب وليس عن طريق الوراثة"(**هس، ١٩٨٩ : ١٧٥**) .وتمتد العقلانية خارج المصنع لتشمل المجتمع ككل "فهي لم تعد محصورة فقط على التنظيمات الصناعية بل هي مهمة لأي تنظيم رسمي،باختصار العقلانية يمكن أن تستعمل كعنصر لتحديد الأدوار في كل المؤسسات داخل المجتمع الصناعي "**(Faunce,1968,33)** .كما أنها تعتبر بديلا عن الخرافية والتقليدية اللتين يتميز بهما المجتمع ماقبل الصناعي حيث كانت تسود" القدرية والتسليم بالواقع المادي المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع التغيير فيه ومن ثم ينشأ ضعف الدافع في تغيير الواقع"(**غيث، ١٩٨٦ : ١٤٧**) والتقليل من شأن الحياة الدنيا وتمجيد الحياة الأخرى.

وتتجلى العقلانية كذلك في "تقسيم العمل الذي يهدف إلى محاولة تخفيض تكاليف العمل من خلال نظام التخصص في المهام واختيار الأشخاص" **(Faunce,1968:18)**،وتشجع أيضا على النظرة المنطقية للحياة وإعمال الفكر حيث يؤمن الفرد بعالم تحكمه القدرة الإنسانية ويتخذ من التخطيط طريقة مثلى لحياته،ووسيلة للتعامل مع الظروف الحياتية الطارئة.

٦-٢-قيمة العمل :

إن أهم تغير طرأ على العمل في ظل التصنيع هو الإنتقال من الطابع الزراعي والحرفي إلى الطابع الصناعي والتكنولوجي وهو ما أدى إلى " انخفاض نسبة السكان العاملين في الزراعة مع زيادة ملحوظة في دوران العمالة والتمايز والتخصص في البناء المهني "(**الهمالي،١٩٨٦: ٤٩**) ، وساهم التصنيع في رفع مستوى معيشة العامل بما منحه له من امتيازات من أجر ومنصب عمل مستقرين وخدمات وذلك للأهمية التي تتمتع بها قوة العمل البشرية في سير العملية الإنتاجية لأن حجم ومستوى الإنتاج الصناعي يتحدد من خلال عدد ومستوى الأداء المهني للعمال.

إن كل هذا أدى إلى حدوث تحسن في أوضاع العمال وارتفاع قدرتهم الشرائية مما زاد من اقبالهم على استهلاك السلع المتنوعة المطروحة في الأسواق.

وبما أن العمل هو مصدر الدخل فإنه قد أصبح يلعب دورا هاما في تشكيل نوعية حياة العامل وتحديد المكانة الإجتماعية له ، فقد أصبح هو المحدد لذاتية الفرد والمكانة التي يحتلها في المجتمع لأن الفرد يعرف بمهنته وليس بعائلته .

كما أنه يمثل مصدر ثقافة الفرد وتزويده بالمعارف والخبرات فالعمل إذن " يزود الفرد بالمورد المالي وبمكانة وعلاقات إجتماعية مع الأفراد والمجتمع كما يزوده كذلك بالخبرات من خلال التجارب والصعوبات والتحديات التي يواجهها يوميا في مكان العمل" **(Mortimer,1986,1)**، وبالتالي أصبح العمل يحظى بالتقدير والإعتزاز،لأنه يعتبر ضرورة إجتماعية ونفسية "فالفرد يحرص على العمل ليس فقط للهدف المادي ولكن بصفة أساسية لأن العمل نشاط إجتماعي يوفر للفرد الوضع الإجتماعي والهيبة ويربطه بثقافته وبمجتمعه"**(عبد الحي، ١٩٨٦، ١٥)**.كما أنه " يمثل مظاهر السلوك اليومي الذي تدور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة"(الزيات، ٢٠٠١: ١٢).

وتبدو أهمية وضرورة العمل كذلك من خلال ولوج المرأة لمجال العمل الصناعي حيث "أصبحت المجتمعات تفتخر بارتفاع نسبة العاملات فيه لأن المشاركة الواسعة للمرأة معناه الإسراع في تحقيق التنمية وتقدم المجتمع"**(الدقس،١٩٩٩، ٢٦٠، ٢٦١)**

ولأن الوظيفة الإنتاجية قد انفصلت عن العائلة ،وأصبحت تؤدى خارج حدود العلاقات القرابية فإن العقلانية هي التي تحكم الإنتاج الصناعي، مما جعل عملية التوظيف هي الأخرى تخضع لمعايير جديدة، إذ لم تعد تعني مجرد ملء الوظائف والأعمال وإنما أصبحت تقوم على الأسس الموضوعية من حيث الكفاءة ومدى الخبرة دون النظر بعين الاعتبار إلى الأسس الذاتية فيما يتعلق بالأصل العرقي أو الجنس للمترشحين في عملية الإختيار المهني ، فالأفراد حين يختارون لمنصب عمل معين يكون ذلك على أساس ما يمتلكونه من تحصيل علمي، وتدريب مهني، وخبرة ،ومهارة وكفاءة الأداء، وتقبل أهداف الإدارة، وما يتوافق مع قيم المصنع ،وذلك وفقا للإحتياجات الفعلية والرغبة في الإرتفاع بالكفاية الإنتاجية وتحقيقا لأهداف المشروع، ويتم هذا باخضاع الأفراد المترشحين لإختبارات لاكتشاف من يحمل أفضل المؤهلات، وذلك بالإعتماد على مجموعة من المقابلات والإختبارات النفسية كاختبارات الذكاء، والقدرات العقلية واختبارات التحصيل الدراسي، وشخصية الفرد المترشح للوظيفة، وذلك بعيدا عن تأثير العوامل القرابية أو العنصرية أو الجنسية.**(بوفلجة، ٢٠٠٤، ٣٣)**.

٦-٣-احترام تدرج المكانات والتفاوت بينها والعلاقات بين العمال (الإنضباط):

إن نظام المصنع يضم أعدادا هائلة من العمال الذين يقفون قريبين من بعضهم البعض لتشغيل آلات على درجة عالية من التطور والتعقيد ، وإن تجمع هذا العدد من العمال تحت سقف واحد وتعاونهم في أداء العملية الإنتاجية يحتم وجود نوع من العلاقات فيما بينهم،غير أنه من الملاحظ في نظام المصنع أن هذه العلاقات تأثرت بالعقلانية السائدة فيه والتي تعمل على ضبط السلوك داخل المؤسسة الإنتاجية من خلال وصف وتحديد دقيق للمهام وكيفة آدائها والأفراد المكلفين بها،وتقسيم العمل إلى عدد من التخصصات مما يتطلب التنسيق وتحديد العلاقات فيما بينها، أي أن المصنع يتميز بوجود مستويات إشرافية يكون بعضها فوق بعض، لذلك فإن "أي مؤسسة يجب أن تحدد وظيفة ودور ومركز كل فرد ، وعلاقاته الوظيفية ،بروسائه ومرؤوسيه، سلطته...إلخ، بمعنى ماذا يفعل؟ من يقود من؟ من الذي يعلن الأوامرأو الإعلانات ولمن؟...إلخ"(**بشاينية،٢٠٠٢: ١٤٥**)

والملاحظ أن الأسس التي يرتكز عليها تدرج المستويات في المؤسسة الصناعية ليست السن والمهارة كما كان سائدا في النظام ماقبل الصناعي وإنما أصبحت عوامل أخرى مثل التحصيل العلمي والكفاءة والخبرة وتقبل أهداف الإدارة...إلخ هي التي تحدد مكانة العامل في هذا التدرج.

وتسير العلاقات في المصنع في اتجاهين " أولهما الإتجاه الرأسي الهابط ويمثل مسار التعليمات والأوامر ،وثانيهما الإتجاه الرأسي الصاعد من أسفل إلى أعلى ويمثل مسار التقارير والإلتماسات الخاصة بالعمل ومقترحات وشكاوى العاملين،إلى جانب الإتجاه الرأسي في السلطة يوجد الإتجاه الأفقي ويمثل مسار العلاقات بين الفرد ونظيره أو بين الأقسام عند مستوى وظيفي معين" (**علام، ١٩٩٨، ٢١٢**). أي أن " علاقات العمل تكون وظيفية بمعنى أنها تنحصر في علاقات غير شخصية فهي علاقات مع منصب العمل ومع الوظيفة وليست مع الأفراد الذين يشغلونها ، ويستمد العامل أحقيته في شغل منصب العمل من كفاءته في الأداء." وعلى العمال الآخرين أن يظهروا الإحترام والتقدير لأولئك الذين يحتلون مناصب أعلى منهم" (**Moore,1963,301**) حيث يشترط عليهم الإنضباط لأوامر رؤسائهم وإلا خضعوا لعقوبات وضوابط تحددها لوائح يصدرها التنظيم حفاظا على ضمان تحقيق أهدافه ،كما يجب عليهم أن يكونوا ملتزمين بالعمل ضمن فريق متعاون تسوده علاقات لاشخصية ،رسمية، غير ذاتية قائمة على أسس موضوعية، هدفها تحقيق المنفعة للمصنع ،وليس كما كان في النظام قبل الصناعي

الذي كانت تسوده علاقات قرابية أبوية نظرا لتولي الأسرة أداء العملية الإنتاجية في جو يسوده التعاون والتضامن.

٦-٤-احترام الوقت:

إن العملية الإنتاجية الصناعية وبسبب تعقدها وانقسامها إلى سلسلة من المهام مترابطة ومتكاملة فيما بينها ، يجعل أي خلل في إحدى مراحل الإنتاج يهدد العملية بأكملها ،وهو ما يستلزم التنسيق والتنظيم الدقيق، وهنا يلعب الوقت عنصرا هاما لضمان نجاح سيرها ولهذا تصبح قيمته " ذات أهمية إنتاجية أساسية في العملية الصناعية وأي تأخير في الوقت يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج بالإضافة إلى أن العمل الصناعي المعقد يتطلب دقة كبيرة في احترام الوقت أثناء عملية الإنتاج لأن العامل يكون حلقة في سلسلة الإنتاج وعمله يكمل عمل الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية" (**الدقس، ١٩٩٦ : ٢٥٩**)، فالعمل الصناعي يتطلب " احترام وقت العمل والمواظبة ، لأن تغيب فرد واحد قد يؤدي إلى اضطراب الإنتاج وهو ما لا يمكن التسامح معه"(**بوفلجة، ٢٠٠٣ : ٣٤**) ، لذلك يجب على العامل أن " يبتعد عن التأخير والغياب والتلكؤ والعناوعدم الإمتثال للأوامر واللامبالاة"(**إسماعيل،١٩٨٧: ١٢٥**)، وهذا عكس ما كان سائدا في النظام الحرفي أو الزراعي حيث كان العامل حرا في تحديد وقت العمل بما يتناسب مع ظروفه وكانت وحدة العمل الزمنية هي السنة أو الموسم ، كما كان الزمن هو المتحكم في عملية الإنتاج لأن طبيعة الإنتاج الزراعي أوالرعوي مثلا كانت تتم بمعزل عن تدخل إرادة الفلاح أوالراعي في ذلك بل أن عنصر الزمن هو المتحكم، أما في المصنع فإن العمل يتم بلا انقطاع وبوقت زمني محدد حيث تحسب وحدة العمل بالأسبوع أو الساعة لذلك ينظر للوقت "كأحد الموارد الأساسية في الإنتاج والتي يجب استثمارها بشكل كفء"(**القريوني، ١٩٨٩: ١٥٩**) .

ولهذا السبب فإن العامل بمجرد التحاقه بالعمل يزود بجدول زمني خاص يلزمه بالإلتحاق بالمصنع ومغادرته في وقت معين تحدده الإدارة ، ويجب عليه الإلتزام به ،فهو إذن لم يعد حرا أو مخيرا بين العمل والراحة بل إنه مجبر على الإنصياع لنظام معين ولمواعيد محددة ،وإلا تعرض للعقوبة لأنه " لايعمل حسب رغبته وإنما يجب أن يتوافق مع فكرة يوم العمل وأسبوع العمل كما يجب عليه في أدائه لوظيفته أن يتماشى مع نظام الآلة وليس مع نظام جسمه وعقله" (**الخولي، ١٩٨٨، ٣١١**).

٦-٥-قيمة المسؤولية:

لقد أدى تقسيم العمل الجديد في المصنع إلى تفتيت العملية الإنتاجية وانقسامها إلى مراحل متعددة مما ترتب عليه مهام دقيقة ومتخصصة حيث يضطلع كل فرد بأداء مهمة معينة و" يتوجب على الأفراد أن ينتظموا حول وظائفهم استنادا إلى تخصصهم، ويتم تحديد مسؤولية العمل في سيرورة متناسقة"(**Miller,1980,121**)، وهو ما يجعل الفرد مسؤولا عن نتائج أعماله أمام الآخرين لأن ذلك يعبر عن جهوده الفردية مادام لكل واحد مهمة يقوم بها، فهو يكون بمفرده مع الآلة مما يستدعي ضرورة الإعتماد على النفس وأداء مهمته والتي تتكامل مع المهام الأخرى لتحقيق تمام العملية الإنتاجية بأكملها ،وأن أي خلل يصيب واحدة من المهام يمتد ليمس عملية الإنتاج بأكملها.

إن هذا عكس ما كان سائدا في العملية الإنتاجية السابقة للتصنيع والتي كان يسودها تقسيم بسيط للعمل ، وكان يتم أداء الأعمال بطريقة جماعية لذلك لم يكن الفرد يسأل عن نتائج أعماله وهو ما جعله يحتمي بالجماعة ولا يتمتع بروح المسؤولية الفردية .

وهكذا فإن نظام المصنع يمنح كل فرد جزءا من المسؤولية يتناسب مع المهمة التي يؤديها ومكانته في سلم التدرج المهني ، لأنه في الآخر سوف يساءل الجميع عن نتائج العمل، وهو ما يجعل العامل يشعر بالمسؤولية والرغبة في رؤية المصنع الذي يعمل فيه ناجحا وذلك عن طريق " الاعتقاد في ضرورة العمل المنظم فضلا عن المسؤولية الفردية لإنجاز واجبات عمل محددة كما يصاحب ذلك اعتقاد آخر مؤداه أن الأخذ بالقيم الرشيدة يعد مطلبا حيويا لإنجاز الأهداف والتقدم الإقتصادي"(**جلبي، ١٩٨٣: ٣٨**)

٦-٦- قيمة الإنتماء للمصنع:

إن نظام المصنع الذي يتميز بتجميع عدد كبير من العمال في مكان واحد حيث يقومون بأداء العملية الإنتاجية ، ويكونون قريبين من بعضهم البعض ، ويخلق هذا القرب مشاعر من المودة بين العاملين. كما أن المصنع أصبح يشكل جزءا من حياة العامل إذ يقضي فيه تقريبا كل نهاره، وبذلك تنشأ مشاعر الإنتماء والولاء له والتقدير والإعتزاز به،ويتجلى ذلك في الشعور بالمسؤولية إتجاه مصنعه والعمل على تحقيق نجاحه وتقدمه .

٦-٧- قيمة الثروة والإستثمار:

إن قيمة المال تحتل مكانة معتبرة نظرا لسيادة العلاقات المادية في المصنع، فالعامل قد قدم إلى هذا المكان رغبة منه في العمل والحصول على عائد مادي مقابل الجهد الذي يبذله ، وتمتد قيمة المال إلى المجتمع حيث يعتبر هو الأساس الذي يعتمد عليه في تصنيف التمايزات

الإجتماعية ،ذلك أنه (المال) هو الوسيلة الرئيسية لتحقيق الحاجات الإنسانية ،ولذلك أصبح " ينظر إلى الإنسان على أنه كائن إقتصادي عقلاني يفترض به أن يجمع أكبر رأس مال ممكن يمكنه من تحقيق ما يريد، بل إن هناك اتفاقا على أن معظم الحاجات إن لم يكن جميعها يمكن اشباعها عن طريق الثروة "(**القريوني**،١٩٨٩ :١٥٨)، وهذا ما يجعلها مطلبا أساسيا يتنافس حوله الأفراد للوصول إلى الحصول على أكبر قدر منها ، والطموح نحو الغنى لارتقاء أعلى درجات السلم الإجتماعي وذلك من خلال بذل الجهود من أجل تحقيق ذلك كالقيام بالإدخار أو الإستثمار والرغبة في الإنجاز أي " الرغبة في الإمتياز وعدم الإعتقاد في الحظ وتحمل المسؤوليات وأن يكون الفرد مقاولا وليس موظفا"(**بوفلجة**،٢٠٠٤، ١٧٠)، وهو ما يتطلب كذلك توفر روح المبادرة والمجازفة والرغبة الحقيقية عند الأفراد وإلا فإنهم لن يصلوا إلى مبتغاهم ، أما في المجتمعات غير الصناعية نجد أن الحاجات المحدودة للفرد تجعل عملية السعي والطموح للمال أيضا محدودة ، إذ أن العامل في تلك المجتمعات يترك العمل بمجرد حصوله على المال الذي يسد حاجته العاجلة و" يرجع ذلك إلى أن فكرة تجميع الثروة وإمكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد فضلا عن أن الثروة نفسها لا تثير في ذهنه الصورة التي تثيرها في ذهن عامل في مجتمع صناعي، ويؤدي ضعف الحافز في تكوين الثروات إلى ضعف بذل الجهد وقد يرجع إلى الإعتقاد بأن قيمة الفرد ليست بما لديه من ثروة أو ما يكسبه من دخل، ويؤثر هذا بالتالي في استعداد الفرد لبذل الجهد" (**غيث**،١٩٨٦ : ١٤٧).

٦-٨- قيمة النجاح :

نظرا لسيادة العلاقات المادية وما نتج عنها من سعي في الحصول على المال، فإن النجاح هو الآخر اكتسب مفهوما جديدا إذ أصبح يستند على معايير ومقاييس أخرى، حيث يعتبر الجانب المادي مؤشرا على النجاح،" ويترجم ذلك في السعي لتجميع الثروة وتقديس العمل الذي يعتبر مصدرا للدخل حيث أن المجتمع يقدر الفرد الذي ينجح ويتفوق في عمله"(**الجوهري**، ١٩٨٠ :٢٦٨).، ويبدوذلك من خلال ." الفلسفة السائدة و هي أن المال والنجاح هما المكافأة للذين أثبتوا أنفسهم في الميدان ولا عذر لمن بقي فقيرا لأن ذلك دليل التكاسل والتهاون في العمل " (**بوفلجة**،٢٠٠٤، ١١)

٦-٩-الإدخار:

إن سيادة العقلانية داخل المصنع والحساب الإقتصادي الذي يعد منهجا لها، إضافة إلى تعرض الفرد لتقلبات السوق وما يلحقه من تأثير على الجانب المادي لديه ، وظهور حاجات جديدة وتغير نمط الإستهلاك ، فرض على الفرد أن يتصرف إزاء هذا الوضع ، فاتخذ من

التخطيط وسيلة للتعامل مع الظروف الطارئة ، ويتجلى ذلك في الإدخار الذي يعتبر أحد الطرق التي يحتاط بها الفرد من التقلبات التي يكون عرضة لها ، ويكون ذلك بإبقاء جزء من المال المكتسب وإيداعه في البنك ، غير أن هذا لايتم إلا عن طريق ترشيد وعقلنة الإستهلاك وتنظيمه بما يتوافق مع احتياجات الفرد ودخله .

ويعتبر الإدخار في المجتمعلت الصناعية مصدرا لتمويل الإستثمار في المشاريع، ويتم التوصل إليه كأسلوب في الحياة بتبني قيم تشجع على الحد من الإسراف والتخلي عن العقلية الإستهلاكية.

٦-١٠-شعور العمال بهويتهم:

أحدث التصنيع " تحولات هامة للغاية في تركيب قوة العمل وزيادات كبيرة في حجمها وتنوعها ، وقد نمت بناءِ على هذه التطورات في مجال الصناعة زيادة ملحوظة في قوة العمل المدينية " (**الخولي** ، ١٩٨٨، ١٦٤) وبهذا ظهرت فئة جديدة في المجتمع هي فئة العمال ، كما نشأت علاقة بين العمل والمكانة الإجتماعية ،إذ يعتبر الأول الأساس الذي يستند عليه الثاني وهو ما يؤدي إلى خلق طبقات إجتماعية و" بما أن الصناعة تساهم بقسط كبير في التركيب الوظيفي والتمايزات في المجتمع فإن لديها تأثير كبير على تشكل الطبقات "(**Miller, 1980,11**) إذ بفضلها" تتهيأ فرص زيادة الدخل وتعليم الفرد واكسابه المهارات التي تزيد من كفاعته وهذه الظروف تتجلى في الغالب في بعض الخصائص الإجتماعية والسكانية والتي من أهمها التباين المهني وازدياد تقديس العمل وتعقد نسق التدرج والحراك الإجتماعي " (**Warner,1959, 168**) ، كما ظهرت الطبقة الوسطى التي تكونت في البداية " من المقاولين الصغار ، المسيرين من ذوي الدخل المتوسط ، الأجراء من العمال المهرة ، التقنيين ، الحرفيين المهرة ، والذين ملؤوا الفراغ في المسافة الإجتماعية بين البروليتاريا وأرباب العمل ونخبة المحترفين " (**Faunce,1968,24**)، وبهذا ساهم التصنيع في خلق تشكيلة إجتماعية جديدة هي فئة العمال والتي تعد أهم قوة في المجتمع نظرا لأنها العنصر الهام في العملية الإنتاجية.

وبسبب احتكاكهم ببعضهم البعض واشتراكهم في نفس الظروف الفيزيقية والإجتماعية والإقتصادية ، والخبرة وتزايد التعليم ، يتولد لدى العمال وعيا طبقيا "حيث يشعرون بأنهم مختلفون عن غيرهم ويصبح المصنع في نظرهم مكانا يمكن فيه لجماعتهم الخاصة أن يساوموا إدارتهم على الأجور أو غير ذلك من الشروط" (**جلبي**، ١٩٨٣، ٤٨)، واكتسبت هذه الجماعة الخاصة فيما بعد طابعا رسميا هو النقابة ، والتي تمتلك عدة وسائل تعبيرية للحصول على مطالبها كالمفاوضات والإحتجاجات والإضرابات...إلخ

٧- النسق القيمي للعامل:

إن تصرفات العامل في المصنع لا تنطلق من فراغ وإنما هي عبارة عن تراكم مجموعة من الخبرات والمعارف التي تسمح له بالحكم على ما يدور حوله من أحداث وأمور مادية وإجتماعية ...إلخ، ويكون بالتالي الحكم على الأمور وتقييمها والتصرف إزاءها وفقا لطبيعة الأفكار والأحكام والقيم ."وتنظم هذه القيم بطريقة منسجمة ومتناسقة في صورة نسق مترابط ، مما يكون نظرة شاملة لدى الفرد تحدد تصرفاته في كل المجالات ، مما يؤدي إلى تكوين النسق القيمي للعامل " (**بوفلجة، ٢٠٠٣، ١٤**).

والملاحظ أن العوامل المؤثرة في تحديد النسق القيمي للعمل تختلف من مجتمع لآخر، فإلى جانب العامل التنظيمي المتمثل في نظام المصنع -الذي سبق ذكره- والقيم السائدة فيه ،توجد عوامل أخري يمكن حصرها فيما يلي:

٧-١- العوامل الدينية:

وتتمثل في احترام وتقديس العامل لمقدساته ، إذ أن الدين يعد من المصادر الهامة للتشريع ويلعب دورا في توجيه سلوكات وتصرفات الأفراد في كل المجالات الإجتماعية والمهنية ، فالعامل يتأثر بالحلال والحرام وما يتبع ذلك من جزاء وعقاب وهو ما يساهم في تحديد قيمه واتجاهاته نحو العمل .

٧-٢- العوامل التاريخية:

إن سلوكات وتصرفات العامل واتجاهاته ، تتأثر بتاريخ المجتمع ، إذ تعتبر نتيجة للمراحل التاريخية التي مر بها المجتمع في مراحل تطوره، وهو ما يساهم كذلك في تشكيل إتجاهات العامل نحو العمل وتحديد نسقه القيمي .

٧-٣-العوامل السياسية:

إن العوامل السياسية تلعب دورا في تحديد طريقة الحكم في مختلف المؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية. وهي التي تحدد ما إذا كان النظام الإقتصادي عمومي أو حر .كما أنه لطبيعة الخيار السياسي وممارسة الديمقراطية إنعكاسات على تنظيم العمل وسلوكات العمال.

٧-٤- العوامل الإجتماعية:

إن الأفراد يخضعون للعادات و التقاليد التي تكون في المجتمع ، كما أنهم يساهمون في فرض احترامها من خلال الضغوط الإجتماعية المختلفة. ويكون تأثير هذه العادات ظاهرا في مكان العمل كالنظرة للعمل واشتغال المرأة واختلاط الجنسين في مواقع العمل .وعدا التقاليد يمكن إيراد عوامل إجتماعية أخرى مثل:

- العلاقات الأسرية : إن العلاقات الأسرية والقبلية وخصوصا في المجتمعات النامية تتميز بالقوة والإتساع ، وهو ما يؤثر على علاقات الأفراد في مكان العمل سواء فيما بين العمال أو بينهم وبين رؤسائهم.

- إتجاه الولاء : إن نجاح المؤسسات الصناعية مرهون بمستوى انتماء العمال وولائهم لها، " إلا أن ذلك قد يتعارض مع الولاء للقبيلة أو الجهة ، حسب ما هو معمول به وفق الأعراف السائدة في المجتمع" (**بوفلجة، ٢٠٠٣، ١٨**).

٧-٥-العوامل الإقتصادية:

إن العوامل الإقتصادية تلعب دورا في التأثير على قيم الأفراد وتصرفاتهم المهنية، فعند ارتفاع الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يؤثر سلبا على جدية العامل في عمله لأن العمل متوفر ، بينما إذا ارتفعت نسبة البطالة وقل الطلب على اليد العاملة فإن ذلك يجعل العامل يبذل جهدا إضافيا للحفاظ على منصب عمله ، وذلك بتكييف سلوكه مع الواقع المهني الجديد .

الخلاصة:

وهكذا تبين أن التصنيع ليس وحده الذي يؤثر على المجتمع بل أن هذا الأخير يمارس تأثيره على الأول ، ويتم ذلك من خلال القيم التي تلعب دورا في توجيه سلوك الأفراد ، فالعمال يأتون إلى مكان العمل حاملين لقيم خاصة يحاولون طبع تنظيم المصنع بها غير أن هذا الأخير يحتوي على قيم خاصة به (من تكنولوجيا وانضباط واحترام الوقت والمواعيد...إلخ) ويحدث بالتالي نوع من التأثير المتبادل بين قيم الأفراد وقيم المصنع ليتشكل في الأخير النسق القيمي للعامل الذي يحكم سلوكه داخل وخارج مكان العمل.

الفصل الثالث:

التصنيع في الجزائر

مقدمة:

إن التحول الذي عرفه الغرب المتمثل في الإنتقال من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي،كان نتيجة توفر جملة من المعطيات الموضوعية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والديمغرافية.غير أنه في بلدان العالم الثالث ، ومن أجل الخروج من دائرة التخلف اعتمدت على خطط تنموية وذلك باستيراد نماذج أثبتت نجاحها في مجتمعات أخرى مما جعل منها قدوة .
وفي هذا الصدد تندرج التجربة التنموية الصناعية الجزائرية حيث سيحاول هذا الفصل إبراز ذلك من خلال الحديث عن مسار التصنيع فيها ، أي نشأته وتطوره ودوره في خلق طبقة عمالية صناعية.

١-الحركة الصناعية في الجزائر قبل الإستقلال:

إن الإقتصاد الجزائري خلال الحقبة الإستعمارية تعرض لعدة إجراءات هدفت في مجملها إلى جعله إقتصادا مكملا للإقتصاد الفرنسي وتتمثل هذه الإجراءات في :

١-١ صبغ الإقتصاد الجزائري بالطابع الزراعي:

ولقد " بني هذا الدور على أساس إمكان تنمية القطر الجزائري في اتساق مع حاجات التطور الرأسمالي بتحويله إلى مزرعة كبيرة لإنتاج المواد الأولية (الكرمة،الحبوب،المعادن)" (**ذياب**،١٩٩٦، ٢٥٥)، وهكذا اسندت للإقتصاد الجزائري الوظائف الزراعية إلى جانب لعبه دور الخزان الممون بالمواد الأولية لصالح الإقتصاد الفرنسي، والملاحظ أنه حتى القطاع الزراعي كان على حساب مصلحة الجزائريين إذ كانوا يستهلكون عددا من الحريرات" أقل بمرتين من الحد المعترف به علميا واقتصرت وجبات ثلاثة أرباع السكان تقريبا على الحنطة والشعير" (**سميرنوف**،١٩٨٨: ٢٤)،حدث هذا بسبب اعتماد القطاع الزراعي على زراعة المحاصيل التجارية وتكريسها للتصدير دون الإعتداد بحاجات السكان المحليين ونمط استهلاكهم ، فالمهم فقط هو خدمة الإقتصاد الفرنسي،وهذا ما توضحه الإحصائيات حيث بلغت مساهمة المنتوجات الزراعية الموجهة للتصدير"حسب معطيات ١٩٥٥ نسبة ٥٦% من مجموع الناتج الزراعي" (**سميرنوف**، ١٩٨٨: ٢٣)، إن ما يؤكد كذلك الطابع الزراعي للإقتصاد الجزائري هو ضعف مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد الذي "بلغ عام ١٩٥٥انسبة ١٤،٣% أي أقل بمرتين من نسبة مساهمة الزراعة"(**سميرنوف** ،١٩٨٨: ٢٩).

١-٢- إلحاق الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي:

تواصلا مع إجرءات التخريب المنظم للإقتصاد الجزائري ولخلق تبعيته الكاملة للإقتصاد الفرنسي ،قامت السلطات الإستعمارية بإلحاق الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي وفتح

السوق الجزائرية أمام المنتجات الفرنسية، ولتسهيل مرور وانتقال هذه الأخيرة فقد اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية، وبالتالي فإن نظام الحماية الجمركية الزراعية والصناعية والتجارية من المنافسة الأجنبية والذي يفرض رسوما على السلع المستوردة لم يكن معمولا به، وذلك "بعد إدخال الجزائر رسميا ضمن الأراضي الجمركية الفرنسية بموجب قانون ١٨٨٤ وطبقت في أراضيها جميع بنود النظام الجمركي الفرنسي"(**بومخلوف،١٩٩٠: ٢٠**)، وهو ما شجع على الإستيراد وفتح السوق الجزائرية أمام البضائع الفرنسية ونتيجة للأرباح التي تدرها هذه العملية فقد تشكلت طبقة من المستفيدين والذين دفعتهم المصلحة إلى الإتحاد ومعارضة قيام صناعة في الجزائر وإجهاض كل المحاولات في هذا المجال، لأن حدوث ذلك هذا سيمنع عنهم الأموال والإمتيازات، فأثناء الحرب العالمية الأولى وعلى إثر إنقطاع علاقات التجارة بين الجزائر وفرنسا ظهرت الحاجة إلى قيام صناعة صغيرة لتلبية حاجات الطبقة الكولونيالية المحلية لكن بعد الحرب تم إيقافها"وتحطيمها من قبل البرجوازية الكولونيالية المرتبطة بالإستيراد والتصدير بسبب المنافسة وعودة التجارة مع فرنسا"(**Haouari,1985:123**).

كما وقد أدت عملية فتح السوق الجزائرية كذلك إلى تدمير الصناعة الحرفية القائمة بسبب عجزهذه عن منافسة البضائع الفرنسية.

١-٣- غياب إرادة سياسية حقيقية في إقامة صناعة متطورة:

إن انعدام سلطة سياسية تلعب دورا في حماية المصالح الجماعية، وهو ما مرت به التجربة الأوروبية،التي تميزمسار التصنيع فيها بلاحيادية الدولة التي تولت تدعيم عملية التصنيع، لكن في الجزائر لم يكن الأمر ممكنا " فدولة إستعمارية مستقلة عن الدولة الأم لا يمكن أن يكتب لها النجاح لأن المستوطنين سيكونون دوما بحاجة إليها(الدولة الأم) ،إن البنية الصراعية للنظام الإستعماري لاتسمح بقطع الروابط مع الدولة الأم"(**Haouari,1985; 122**) وهكذا فإن غياب جهاز الدولة الذي يتولى وضع وبناء البنية التحتية ،التي يقوم عليها التصنيع من نقل وطرقات وغيرها من القطاعات الأساسية الضخمة التي يتطلب إنجازها دعما حكوميا شكلت عامل طرد للمستثمرين، الذين لم يخاطروا باستثمار أموالهم في الصناعات الإستخراجية بسبب "أن نفقات النقل وعدم توفر الطرق التي اقتصر دورها على ربط مراكز تجمع الأرروبيين بعضا ببعض قللت من الرغبة في استغلال عدد كبير من المناجم"(**Haouari,1985,126**).

وهكذا فقد كانت الصناعة الجزائرية في العهد الإستعماري محرومة من عدد من الحوافز اللازمة لتطويرها واقتصرت فقط على الصناعات الإستخراجية حيث يتم نقل المواد المستخرجة باتجاه الموانئ القريبة من مراكز الإستغلال لتمويل الصناعات الفرنسية، لذلك كان الحرص من

طرف السلطات الاستعمارية على "عدم خلق قاعدة إنتاج صناعي قوية، فتجاهلت بذلك تطوير صناعات إنتاج أدوات العمل، التي تعرف بأنها صناعة استثمارية بما لها من تأثير مباشر على رفع الإنتاج والإنتاجية ، ولهذا كان الإنتاج الصناعي ضعيفا في الجزائر"(**بهلول، ١٩٩٩: ١**).

واقتصرت الصناعة فقط على "استخراج معدنين هما الفوسفات والحديد ، حيث ينتج الفوسفات الممتاز الذي يستخدم في الزراعة ويصدر الباقي إلى فرنسا وباقي الدول الأوروبية،إن هذه الصادرات درت أرباحا قدرت ب ٦٥ مليون فرنك سنة ١٩٣٠" (**Haouari,1985;127**) ، أما مناجم الحديد فقد ضاعفت من إنتاجها هي الأخرى وتم تصدير منتجاتها إلى بعض الدول الأوروبية، أما فرنسا فلم تكن تستورد إلا الجزء القليل منه بسبب غنى أراضيها بهذه المادة(الألزاس واللورين). وفي الخمسينات امتدت الصناعة لتشمل المنغنيز والفحم والمواد الأولية لصناعة مواد البناء.

هكذا لم تحرص السلطات الإستعمارية على إقامة قاعدة صناعية في الجزائر "بل بالعكس قامت بتحجير بناها الإجتماعية وجمدت كل إحتمالات التطورالصناعي " (**Haouari,1985;129**) وذلك من خلال تكريس التخلف وفرض الطابع الزراعي على الإقتصاد وجعل الصناعة هشة تهدف فقط إما إلى تلبية الحاجات الإستهلاكية المحلية أو إلى التخفيف من حجم المنتوجات الموجهة للتصدير.

٢-التصنيع بعد الإستقلال:

٢-١- التصنيع عشية الإستقلال:

بعد الإستقلال وجدت الجزائر إقتصادا مشوها " ذو طابع إستعماري ، تجاري وزراعي أكثر من صناعي ما عدا القطاع المنجمي الموجه للتصدير"(**Haouari,1985: 129**) والمرتبط ارتباطا عضويا بالإقتصاد الفرنسي وبرأس المال الأجنبي وهو ما استغله أولئك الذين شرعوا عشية الإستقلال في هروب مكثف وتهريب لرؤوس الأموال، وذلك بهدف ترك الشغور الإداري والإقتصادي لإثارة البلبلة وفرض واقع سياسي معادي للإستقلال .

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي ميزتها الإمكانيات الهزيلة وغياب طبقة رأسمالية وطنية قادرة على الإضطلاع بمهمة التنمية، وما كان متوفرا فقط " طبقة برجوازية تجارية تنشط أحيانا في بعض النشاطات الصناعية الصغيرة المرتبطة في تموينها وتجهيزها برأس المال الأجنبي، إلى جانب طبقة إقطاعية خاضعة لعلاقات إنتاج جامدة"(**بهلول، ج١، ١٩٩٩: ٣٩**)، أمام هذا الوضع لم تجد الحكومة الجزائرية بدا من التدخل في عملية تنظيم الإقتصاد الوطني منتهجة بذلك سياسة التخطيط وهكذا "انطلقت في عملية التصنيع قصد القضاء على الشرعية

الإستعمارية قبل كل شيء، ثم محاولة لايجاد الحلول للمشاكل الكبيرة التي تعيشها الغالبية العظمى من السكان"(غربي، ١٩٩٦: ٣٧) .

٢-٢- التصنيع: قواعده النظرية وموقعه في الوثائق الإيديولوجية وخطط التنمية

٢-٢-أ- القواعد النظرية للتصنيع في الجزائر:

" إن القواعد النظرية للإختيار الصناعي للجزائر يقوم على ثلاثة مبادئ: التصنيع، التكامل ، الإنفتاح الإقتصادي" **(Ecrement,1986:49)** ولتحقيق هذه الأبعاد الثلاثة وقع إختيار الجزائر على نظريتي الصناعة المصنعة ،والتصنيع ببدائل الإستيراد.

- **نظرية الصناعة المصنعة:**

تمثل هذه النظرية محور الإستراتيجية التصنيعية في الجزائر والتي حسب رائدها "دي برنس" "De Bernis" " تتمثل في قطاع الحديد والصلب ، الصناعات الميكانيكية، الكيميائية، الإستخراجية ،مواد البناء والطاقة **(Benssad,1979:137)**" ويعتبر "دي برنس" أن الصناعة المصنعة وحدها القادرة على تقليص التبعية وادماج البنى الإجتماعية والإقتصادية" **(Benouada,1983,122)**، وتتميز الصناعة المصنعة "بكثافة تكنولوجيتها وتعقدها الشديد من جهة ، وقدرتها على توليد صناعات ومجالات واسعة للتشغيل ، وتعتبر وسيلة هامة لتعجيل عملية الإستقلال الإقتصادي باعتبارها المجال الأساسي لإكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية" **(بومهرة،١٩٩٩،:٣١)**.

إنطلاقا من هذه المعطيات رأت الحكومة الجزائرية أنها بهذه الميزات يمكنها ضمان استقلالها الإقتصادي " وهدم البنى الإجتماعية والإقتصادية وإقامة بنى حديثة اعتبرها القائمون على تنفيذ هذه الإستراتيجية أكثر رشادة وعقلانية"**(Pavot,1993:67)** ، وتكمن أهمية الصناعة المصنعة في تحقيق الإستقلال الإقتصادي في دورها الريادي، فهي بمثابة القاطرة التي تجر باقي الصناعات الأخرى ، إن هذا المفهوم ورد في السياسة التصنيعية السوفياتية وحدد بالضبط من طرف " ف.بيرو""F.Perroux" في نظريته قطب النمو ويقول في كتابه :"إقتصاد القرن العشرين" ويؤيده في ذلك "دي برنس" أن الصناعة المصنعة هي ذلك القطاع ذو التجهيزات الجيدة لأنه إنطلاقا من هذا القطاع ، فإن النمو الإقتصادي يقود بقية الإقتصاد نحو التقدم " **(Bensaad,1979 :137)** ، وبالتالي ستكون النتيجة خلق صناعات أخرى متكاملة تقنيا وإقتصاديا.

لكن "دي برنس" وضع شروطا ضرورية لنجاح سياسة الصناعة المصنعة ومن أهمها: **(Bensaad,1979 :141)**

وتقترح هذه النظرية أنه بدلا من التخصص في تصدير المواد الأولية يجب توجيه الإهتمام للداخل ، وإنتاج السلع للتخفيف من الواردات ، وتنطلق هذه العملية من الصناعة الخفيفة ذات الإستهلاك المحلي الواسع لسد الطلب عليها والإستغناء عن إستيرادها بالعملة الصعبة ، وهذا يتطلب " بعث إنتاج محلي يعوض ما كان يستورد من قبل أو ما كان يمكن أن يستورد لو لم يوجد ذلك الإنتاج" (**الطرابلسي، ١٩٩٢: ٧٣**).

إن التصنيع ببدائل الإستيراد يلعب دورا في تحقيق الإستقلال الإقتصادي وذلك بتقليص الإعتماد على الخارج والإكتفاء الذاتي والحد من الإستيراد وهو ما يسمح بتراكم رأس المال الذي توجهه الدولة نحو تنويع إقتصادها. غير أن لهذه السياسة سلبيات منها :

- اصطدامها بضيق الأسواق المحلية ومحدودية نمط الإستهلاك القائم .
- تؤدي إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الإستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.
- لم تتمكن هذه السياسة من تغيير نمط الإنتاج القائم فاستمرت الصادرات مكونة من مواد أولية زراعية ومعدنية ومحروقات وتزايدت الواردات من السلع الوسيطة والإنتاجية في ظل تدهور شروط التبادل.

٢-٢-ب- التصنيع في الوثائق الأيديولوجية:

- **برنامج طرابلس:**

لقد أدركت العناصر الوطنية قبل الإستقلال خطورة الوضع الإقتصادي الجزائري، ولذلك أخذت احتياطاتها راسمة بذلك خط سير البلاد الإقتصادي لما بعد الإستقلال في مشروع أطلقت عليه اسم " برنامج طرابلس " ، حيث أعلن فيه أن التوجه الإقتصادي والأيديولوجي لجزائر ما بعد الإستقلال سيكون إشتراكيا وفي هذا الإطار سيعمل على إقامة " إقتصاد وطني هادف إلى تحرير البلاد من السيطرة الأجنبية والليبرالية الإقتصادية عن طريق سياسة التخطيط بفضل مشاركة العمال"(**Ecrement,1986: 19**) .

وقد اعترف برنامج طرابلس لفئة العمال والفلاحين بالدور البارز الذي أدوه في حرب التحرير الوطني ولذلك يجب رد الجميل لهم بإعطائهم فرصة التمتع بثمرة الإستقلال وذلك لا يكون إلا" بتحقيق ثورة زراعية متضمنة الإصلاح الزراعي حسب مبدأ الأرض لمن يخدمها، عصرنة الزراعة ، المحافظة على التراث الوطني ، تطوير البنية التحتية ،تأميم الثروات المعدنية والطاقوية وتشجيع التصنيع" **(Ecrement,1986: 1)** ،والملاحظ أن برنامج طرابلس قد ركز بالدرجة الأولى على الإصلاح الزراعي ذلك أن الحديث عن التصنيع سيؤدي بالضرورة

إلى الحديث عن رؤوس الأموال الضخمة التي تتطلبها عملية إقامة الهياكل القاعدية ، خصوصا أن الإستعمار قد خلف قاعدة صناعية هشة وغير متوازنة، غير أن "ذكر التصنيع في آخر الترتيب لم يعن مطلقا أن قيادة جبهة التحرير الوطني قللت من أهميته في النضال من أجل الإستقلال الإقتصادي والقضاء على التخلف"(**سميرنوف، ١٩٨٨: ٦١**) .

- **ميثاق ١٩٦٤:**

في وثيقة الميثاق الوطني ١٩٦٤ حاولت الجزائر إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية التي عرفتها مرحلة ما بعد الإستقلال ، كما دعمت الإختيار الإشتراكي واهتمت كذلك بالإعداد للإصلاح الزراعي غير أن اهتمامها بالصناعة وخصوصا الثقيلة كان مؤجلا وتم الإكتفاء فقط بالتنويه إلى الطموحات والإمكانات المتعلقة بإقامتها ، وهذا يعكس مدى جسامة الصعوبات التي واجهها الإقتصاد الوطني بعد الإستقلال والمشاكل الإجتماعية التي تمثلت في البطالة والفقر والأمية ، لذلك ركزت نشاطها أولا على محاولة حل هذه المشكلات أو على الأقل التخفيف من حدتها وذلك يتلخص في ضرورة إيجاد حل لمشكلة العمالة، وتقليص استيراد السلع الإستهلاكية، ثم الإهتمام فيما بعد بإقامة صناعة ثقيلة، لأن تحقيق ذلك يتطلب جهدا ماديا وبشريا ووقتا وهو ما ستشرع في تنفيذه .

- **ميثاق ١٩٧٦:**

جاء ميثاق ١٩٧٦ بعد وصول قيادة سياسية جديدة إلى الحكم في ١٩ حزيران ١٩٦٥ والتي عمدت إلى إرساء قواعد إقتصادية جديدة أساسها الإختيار الإشتراكي مواصلة بذلك المشوار من أجل تحقيق الإستقلال الحقيقي للبلاد إذ " أن الإستقلال السياسي والإستقلال الإقتصادي هما لفظان متكاملان مكملان للإستقلال الحقيقي الذي وحده فقط يستطيع أن يمنع استبدال شكل سيطرة إستعمارية مباشرة بأخرى إستعمارية غير مباشرة ، جديدة إمبريالية " **(Bensaad,1979:146)** وذلك بالقيام بـــ :

- عصرنة الزراعة عن طريق عصرنة وتنسيق هياكل تنمية وتحقيق الثورة الزراعية.
- إقامة تصنيع كثيف وحقيقي قائم على الصناعات القاعدية .
- الإهتمام بالثروات المعدنية وتنمية الصناعات الصغيرة المحلية والصناعات الحرفية .

ما يمكن ملاحظته في ميثاق ١٩٧٦ هو بروز سياسة التنمية الصناعية بوضوح، وذلك من خلال إرادة القيادة السياسية الجديدة في إتخاذ الصناعة أساس للتقدم الإقتصادي ، كما أن مرور ١٤ سنة على الإستقلال سمحت على الأقل بالتخفيف من حدة تلك المشاكل وإتخاذ الإجرءات الضرورية لإيجاد الحلول لها.

٢-٢-ج- التصنيع في مخططات التنمية:

لقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها بعد الإستقلال في وضعية صعبة حيث كان تأمين سير النشاط الإقتصادي مستحيلا دون تدخلها ، وبهذا انطلقت في عملية تنموية قائمة على سياسة التخطيط . وهدفت خطة التنمية الجزائرية إلى :**(بهلول، ج١، ١٩٩٩: ٨٩)**

- تحسين المستوى المعيشي والثقافي للمواطنين.
- توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع.
- تحقيق التوازن الإقليمي.
- تحقيق الإستقلال الإقتصادي.

وقد كانت المخططات التي انتهجتها الجزائر طيلة فترة التنمية كما يلي:

- **المخطط الثلاثي (١٩٦٧-١٩٦٩):**

إن المخطط الثلاثي يعد أول تجربة تخطيط في تاريخ الجزائر المستقلة ، وتم إعتباره كخطة تجريبية وذلك لصعوبة الظروف التي انطلق فيها، حيث لم يكن من الممكن تطبيق ذلك قبل هذا التاريخ " نظرا لعاملين : عامل حداثة عهد الجزائر بالإستقلال ، وعامل انعدام الظروف الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الإجتماعية الوطنية"**(بهلول ،ج١، ١٩٩٩: ١٦٥)**.

وقد توزعت الإستثمارات كالتالي:**(بهلول ،ج١ ، ١٩٩٩: ٧٥)**

أ- الإستثمارات الإنتاجية المباشرة ٦،٧٩ مليار د.ج موزعة:

- الزراعة ١،٨٨ مليار د.ج .
- الصناعة ٤،٩١ مليار د.ج.

ب-الإستثمارات شبه الإنتاجية ٠،٣٦ مليار د.ج.

ج-الإستثمارات غير الإنتاجية المباشرة ٢،٠١ مليار د.ج موزعة على :

- البنية التحتية الإقتصادية ٠،٢٨ مليار د.ج .
- البنية التحتية الإجتماعية ١،٧٣ مليار د.ج"

من خلال إلقاء نظرة على توزيع الإستثمارات في المخطط الثلاثي يمكن وبسهولة ملاحظة سيطرة القطاع الصناعي، وذلك من خلال الفارق الكبيرفي الأموال المخصصة للإستثمار بينه وبين القطاعات الأخرى ،وقد كان النصيب الأوفر لقطاع المحروقات حيث " خصص له نسبة ٤٢%ثم الصناعة الثقيلة ٤٠،٤% " **(بهلول ،ج١، ١٩٩٩: ٧٥)** ، كما توجه الإهتمام كذلك بالصناعات البتروكيمياوية والميكانيكية وبناء المعدات الكهربائية .

- **المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠- ١٩٧٣):**

"إن المخطط الرباعي الأول (١٩٧٠-١٩٧٣) هو أول مخطط تنموي جزائري بالمعنى الكامل"(**Boutefnouchet , 1984: 37**) وذلك من خلال إكتسابه خبرة في مجال التخطيط من المخطط السابق ، وتتمثل الأهداف التي رسمها هذا المخطط في :

- تقوية ودعم بناء إقتصاد إشتراكي.
- تعزيز الإستقلال الإقتصادي للبلاد.
- جعل التصنيع عامل من عوامل التنمية بالدرجة الأولى .

وتحقيقا لهذه الأهداف أولى المخطط الرباعي الأول عناية أكبر بالمحروقات والصناعات الميكانيكية " رغبة من الدولة في إرساء قواعد الصناعة الثقيلة التي تساعد المجتمع على توفير شروط التكامل الإقتصادي الداخلي بين القطاعات" (**بهلول،ج١، ١٩٩٩: ١٩٩**).

إن الإهتمام بالصناعات الثقيلة يعد تجسيدا لهدف جعل التصنيع عامل من عوامل التنمية إذ " لا تستهدف هذه السياسة مجرد بعث صناعات متعددة هنا وهناك وإنما الغاية هي وضع قواعد صناعية قادرة على التأثير على التطور العام للمجتمع وعلى تحقيق إمكانات إنتاج وطنية تستطيع أن تلبي الحاجات الإجتماعية المختلفة"(**بهلول،ج١، ١٩٩٩: ٢٠٩**) ،وهكذا شرعت الدولة في إقامة مشاريع صناعية مختلفة وتوسيع أخرى.

- **المخطط الرباعي الثاني (١٩٧٤- ١٩٧٧):**

إن المخطط الرباعي الثاني هو الثالث من نوعه الذي اتبعته الجزائر بعد الإستقلال، ومن الطبيعي أن يكون حلقة وصل بما أنجز وما يطمح لإنجازه ، إذ واصل إهتمامه بالتصنيع الذي أعتبر محرك التنمية الشاملة للمجتمع ،ويبرز ذلك من خلال توزيع الإستثمارات حيث ظفرت " الصناعة الثقيلة بنسبة ٦٥% من مجموع الإستثمارات الصناعية، كما جرى تركيز خاص على زيادة فرص العمل وتنفيذ ما يسمى بالبرامج الخاصة بتطوير مناطق البلاد الأكثر تخلفا"(**سميرنوف، ١٩٨٨: ٨٠**) ،وهكذا تواصل الإهتمام بقطاع المحروقات . وفي إطار استراتيجية التصنيع ببدائل الإستيراد اهتمت الدولة في هذا المخطط بالصناعات الخفيفة ذات الإستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري كالصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية ومواد البناء والخشب والورق .

- **المخطط الخماسي الأول (١٩٨٠-١٩٨٤):**

بفضل إكتسابها خبرة في مجال التخطيط قامت الدولة هذه المرة بالإعتماد على فترة زمنية أطول من تلك المعتمدة في المخططات الثلاثة السابقة، وهي فترة خمس سنوات وقد إعتمد

هذا المخطط في " توزيع الإستثمارات على أولويات إجتماعية تستجيب لثلاثة أهداف هي : التكامل الإقتصادي، وإشباع حاجات الإستهلاك والتهيئة الإقليمية"(**بهلول ، ج ٢، ١٩٩٩: ٣٦**) وفي هذا الإطار واصلت الدولة إهتمامها بالتصنيع حيث بلغت " حصة الصناعة في هذا المخطط ٧٩،٥ مليار د.ج من أصل مجموع الإستثمارت البالغ ١٩٦،٩ مليار د.ج"(**بن حسين، ١٩٩٠: ٩٦**)

و لقد كان هدف الخطة الخماسية الأولى (٨٠، ٨٤) هو تدارك بعض الإختلالات التي ظهرت حيث تبين أن الإهتمام المتزايد بالمحروقات تسبب في حدوث إختلالات مالية"(هني، ١٩٩٣: ٢)، لذلك امتد إهتمام الدولة لإقامة الصناعات الخفيفة وتوزيع هذه الإستثمارات في كافة أرجاء التراب الوطني ، وذلك رغبة في خلق التوازن الجهوي ومنح الفرصة لكل مناطق البلاد في الاستفادة من التنمية، التي تهدف إلى خلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة العائلات الجزائرية من أجل تحقيق الإستقرار الإجتماعي.

- **المخطط الخماسي الثاني:**

لقد استفادت الصناعة في المخططات السابقة من النصيب الأكبرمن الأموال المخصصة للإستثمار حيث أنه " من ١٩٦٧ إلى غاية المخطط الخماسي(٨٠-٨٤) امتصت الصناعة حوالي ٦٠% من مجموع الإستثمارت وقد كان قطاع الصناعات الثقيلة والصناعات التجهيزية هي التي استفردت بحصة الأسد أي حوالي ٩٠%من الإستثمار الصناعي"(**Judet,1984,22**). غير أنه في ظل الأزمة الإقتصادية وانخفاض أسعار البترول، إتخذت الجزائر إحتياطاتها وقررت في هذا المخطط الإعتماد على الإستثمارات الصناعية بما يتوافق والإمكانات المالية والتقنية، لإجتناب وضع برامج قد تعجز فيما بعد عن تنفيذها، مما يعكس الأهمية التي يحتلها البترول في التنمية الصناعية المعتمدة لأن " الجزائر مثلت دوما نموذجا للتصنيع الذي استخدم البترول من أجل نشر الصناعة وعصرنة الزراعة وتحقيق التحول الجذري لإقتصاد جمد من طرف الإستعمار" (**Judet,1984,22**) . وبهذا تخلت عن الإندفاع الطموح الذي ميز بداية سياسة التصنيع والذي حمل في بعض الأحيان تناقضا بين الواقع المتردي والطموح المندفع.

مع هذا المخطط ودعت الجزائر النهج الإشتراكي وسياسة التخطيط وذلك بسبب إنخفاض الأسعار والطلب العالمي على البترول ، وما نتج عن ذلك من آثار على بقية قطاعات الإقتصاد الوطني ، مما أدخل الجزائر في أزمة إقتصادية وجدت أن الخروج منها هو التخلي عن الإشتراكية.

٣- مراحل نشوء وتطور الصناعة:

بعد عرض الإطار النظري الذي انبثقت منه التجربة التنموية الصناعية الجزائرية تنتقل الدراسة من النظري إلى الواقع ، وذلك لعرض ما تم تحقيقه ملخصة بذلك مسار نشوء وتطور الصناعة في الجزائر، الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل ، تمتد المرحلة الأولى من ١٩٦٢إلى ١٩٦٧ وهي المرحلة التي تلت ١٣٢ سنة من الإستعمار والمحاولات الأولية للقضاء على الموروث الإستعماري ، أما المرحلة الثانية فتمتد من ١٩٦٧إلى ١٩٨٩ وهي مرحلة بداية إعتماد سياسة التخطيط إلى غاية تخلي الجزائر عنه،وتتضمن الخمسة مخططات التي سبق الحديث عنها ، أما المرحلة الثالثة تبدأ من ١٩٨٩ وهو تاريخ صدور دستور ١٩٨٩ والذي أعلنت فيه الجزائر صراحة تخليها عن الأيديولوجية الإشتراكية ودخولها إقتصاد السوق وما عرفته الصناعة من تطورات نتيجة الوضع الجديد.

٣-١- -مرحلة ١٩٦٢-١٩٦٧:

وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى مرحلتين:

٣-١-أ- مرحلة ١٩٦٢إلى ١٩٦٥ :

وهي المرحلة التي تلت الإستقلال مباشرة، وتميزت بفوضى شملت الجانب الإقتصادي والإجتماعي بل وحتى السياسي الذي ميزه صراع محموم على السلطة، وعدم توصل القوى الفاعلة في الساحة السياسية إلى رأي يرضي جميع الأطراف حول نموذج التنمية، أما الجانب الإجتماعي ميزه نسبة الفقر والأمية العاليتين ،واكتساح أعداد هائلة من الريفيين للمدن التي ميزها نقص هياكل الإستقبال ،يضاف إلى ذلك عودة اللاجئين من تونس والمغرب وضرورة توفير العمل والسكن لهم . أما المجال الإقتصادي والذي كان طيلة فترة الإستعمار محل تخريب واستغلال فاحش انتهى بوجود جهاز إقتصادي قائم على أسس صناعية ضعيفة أو تكاد تنعدم وعليه " فإن الوحدات الموجودة قبل الإستقلال لم يكن بوسعها أن تشكل بأي حال من الأحوال نسيجا صناعيا يمكن أن تنطلق منه عملية تصنيع تتماشى والمشروع الوطني للتنمية"(**ناجي، ١٩٨٩ :٨٧**) ، ومما زاد الوضع تعقيدا هو الهروب المكثف لرؤوس الأموال والعمال المهرة من المستعمرين ، وذلك بقصد شل حركة الإقتصاد الوطني هذا بعد عمليات الحرق والتدمير التي قامت بها الجماعات المعارضة لإستقلال الجزائر ،أما المؤسسات الصناعية التي نجت " أتلف نظام التوثيق فيها تقريبا ،و فككت بعض معداتها المركبة ، لقد تهدم نظام علاقات الإمداد والتموين نتيجة عزل الجزائر عن السوق الفرنسية " (**سميرنوف، ١٩٨٨: ٣٤**) .

إن الإنطلاق في عملية تنموية يتطلب إحداث قطيعة جوهرية مع الوضع القائم، وإرساء قواعد سياسية تنموية تنطلق من تصور جديد يتوافق ووضعية وطموح المجتمع الجزائري، ولتحقيق ذلك لا بد من أخذ فكرة واضحة عن الوضع، لذلك أثناء عام ١٩٦٣ طلبت وزارة الصناعة والطاقة القيام بتحقيق حول الصناعة في الجزائر، يسمح بإعطاء فكرة شاملة عن الوضع السائد ،وقد سمح هذا التحقيق بإبراز المميزات التالية:(**بن حسين، ١٩٩١ : ٩٢**)

- لم تكن الصناعة الجزائرية متطورة بما فيه الكفاية .
- لم تكن هذه الصناعة متجانسة فقد كان وزن الصناعة الثقيلة والتحويلية محدودا.
- كانت كفة الصناعات الغذائية هي الراجحة.
- كانت فروع الصناعة تضم دون استثناء العديد من الوحدات الحرفية .
- كانت الصناعة مستوطنة جغرافيا في شمال البلاد وفي المراكز الرئيسية على وجه التحديد: الجزائر ، وهران ، عنابة.
- كانت تبعية الصناعة قوية لاسيما في مجال التزويد بالمواد الأولية والعمالة الفنية".

إن هذه الوضعية فرضت على الدولة الجزائرية انتهاج أسلوب التدخل الحكومي لتسيير الإقتصاد الوطني لأنها – الدولة– وحدها القادرة على التكفل بمهمة تنمية الإقتصاد الوطني وتلبية حاجات المجتمع وفي هذا الصدد "كان نصيب الإستثمارات الصناعية ضعيفا نسبيا وتم التركيز على صناعة المواد الإستهلاكية ،النسيجية ،الجلدية ، الغذائية.إن الأهداف الأولية في هذه الفترة كانت خلق مناصب شغل وإرضاء الحاجات الإستهلاكية للسكان" **(Ecrement,1986: 29)** ، وفي هذا الإطار شرع في"نهاية ١٩٦٣بتأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات واتبعت بالشركة الوطنية للحديد والصلب"(**سميرنوف،١٩٨٨: ٦٤**)،هاتان المؤسستان اللتان سوف يكون لهما دور كبير ،لأنهما ستشكلان فيما بعد ركيزة الإستراتيجية التنموية، والملاحظ في هذه الفترة بقاء الإقتصاد الجزائري في علاقة إرتباط برأس المال الأجنبي ،ولذلك كانت أغلب المشاريع المنفذة بتمويل أجنبي، الذي واصل أسلوبه في تكريس نوع معين من الصناعات وهي الصناعات الإستخراجية وخصوصا النفط والغاز.

٣–١–ب– مرحلة ١٩٦٥– ١٩٦٧ :

تميزت هذه المرحلة بوصول قيادة سياسية جديدة لسدة الحكم وذلك في ١٩ حزيران ١٩٦٥ وقد حملت معها فلسفة سياسية جديدة خاصة بها "عبرت عنها من خلال تأكيدها على الإختيار الإشتراكي للجزائر ورغبتها في تخليص الإقتصاد الوطني من التبعية الأجنبية واستعادة

الثروات الوطنية ومن جهة أخرى تأسيس إقتصاد وطني حر ومبني على قواعد صلبة" **(Bensaad,1979 ,21)** .

وهكذا انطلقت الجزائر في سياسة جديدة في عملية التأميم، قناعة منها أن بناء إقتصاد وطني حر لا يكون إلا بالسيطرةعلى ثرواتها الباطنية وتحريرها من الإستغلال الأجنبي ،فقامت بتأميم النظام المصرفي مما سهل الحصول على العملة الصعبة التي يوفرها التصدير ،وهو ما أتاح للحكومة حرية التصرف فيه، وتوجيهه بما يتوافق وإحتياجاتها مستقلة بذلك عن سيطرة رأس المال الأجنبي ،وقامت كذلك بتأميم أراضي المعمرين والمناجم ،وأوكلت" للمؤسسة الوطنية للحديد والصلب مهمة بناء مركب الحديد والصلب بمساعدة الإتحاد السوفياتي التقنية والمالية" (سميرنوف، ١٩٨٨: ٦٤) ،وقد كشف هذا الإنجاز عن قدرة الجزائر في الإعتماد على نفسها، واللجوء إلى مساعدة الدول الأخرى، معبرة بذلك عن نيتها الحقيقية في التخلص من الوصاية التي يحاول الإستعمار القديم أن يفرضها عليها.

٣-٢- المرحلة الثانية (١٩٦٧-١٩٨٩):

تميزت هذه المرحلة بسير منظم للإقتصاد الوطني نتيجة إعتماده على التخطيط،وخلال هذه الفترة تم إعطاء الأولوية للتصنيع والذي اهتم "بالإستغلال المنظم للثروات الطبيعية وإقامة القطاعات القاعدية للصناعة الثقيلة،وتنظيم أدوات الإنتاج لتطوير مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وإنتاج السلع المخصصة لتلبية الحاجات المحلية"(سميرنوف،١٩٨٨: ٦٥)،وتبعا لهذه السياسة كان القطاع التصنيعي هو أكثر القطاعات تطورا،ويظهر ذلك من خلال توزيع الإستثمارات الإجمالية حيث فازت الصناعة بـــ "٤٦،٦% من مجموع إستثمارات الفترة الممتدة من ٦٧ إلى ٨٩ .واعتمدت هذه الإستثمارات بصفة خاصة سياسة أولوية تنمية وسائل الإنتاج وفي مقدمتها صناعات الحديد والصلب والصناعات المكانيكية والصناعات البتروكيمياوية بنسبة ترتفع إلى ٥٠% من مجموع الإستثمارات الصناعية"(**بهلول، ج٢ ، ١٩٩٩: ٩٠**) .

كما تميزت هذه المرحلة بالقرار الذي اتخذته الجزائر في ٢٤-٠٢-١٩٧١ والذي أعلنت فيه:**(Ecrement,1986; 56)**

- "تأميم المحروقات والمشاركة الجزائرية في كل المؤسسات البترولية بـــ ٥١% وتأكيد الرقابة الفعلية .
- تأميم الغاز الطبيعي بنسبة ١٠٠% وكذلك النقل الأرضي للمحروقات .
- تموين السوق الفرنسية بالبترول يتم على قاعدة أسعار السوق.

- تحتفظ الشركات الفرنسية بـــ ٤٩% من النشاطات ونفس النسبة من البترول المستخرج". وبهذا الإجراء أصبحت الجزائر تتمتع بالرقابة الكاملة على مواردها وهوما يتيح لها حرية وضع المشاريع بما يتوافق واحتياجاتها.

ولقد أولت الجزائر خلال هذه الفترة اهتماما بالصناعة الثقيلة ، كقطاع المحروقات الذي يعتبر الأكثر قدرة على تزويد الإقتصاد الوطني بالعملة الصعبة اللازمة لتموين القطاعات الأخرى ،كما تم توسيع وإقامة مؤسسات إنتاج لمختلف المنتوجات . إن ما يوضح الإندفاع الكبير للدولة الجزائرية نحو التصنيع هو حجم التنفيذ الذي بلغ " ٣٧ مليار دينار بدلا من ٢٧،٧ مليار د.ج التي وردت مثلا في خطة ٧٠-٧٣ ، ويفسر ذلك بتحسن إمكانات الحكومة المالية بعد تأميم الصناعات النفطية"(**سميرنوف، ١٩٨٨: ٨٠**).

غير أن سيرورة التنمية الصناعية الجزائرية لم تستطع المحافظة على ذلك الإيقاع التصاعدي فسرعان ما عرفت انتكاسا خصوصا بعد انخفاض الطلب على البترول والتضخم وغلاء المعدات المشتراة من الغرب ،وعجزت الجزائر عن إيجاد المصادر المالية لتمويل مشاريعها التنموية الطموحة وهو ما أدى بها إلى الحد من اندفاعها ومحاولة تكييف طموحاتها وخططها مع إمكانياتها المالية"وفي مواجهة الوضعية الإقتصادية العميقة التي عاشتها البلاد منذ انهيار أسعار البترول في ١٩٨٦، اتخذت الحكومة منذ ١٩٨٧ جملة من الإصلاحات الإقتصادية الهادفة لتغيير تنظيم الإقتصاد"(**Bounoua,1999: 31**)،إذ" قامت الحكومة بمباشرة سياسة تقشفية لأجل تحقيق التوازن الإقتصادي والمالي،وتمت بذلك مراجعة برامج الإستثمار على ضوء هذا الإنخفاض إذ تم خفض حجم الاستثمارات بمقدار ٩% تقريبا**Dahmani,1999) 83,** . إن آثار هذه الإصلاحات والإجراءات سوف تظهر بوضوح في المرحلة القادمة.

٣-٣-المرحلة الثالثة (ما بعد ١٩٨٩):

تميزت هذه الفترة بإعلان الجزائر تخليها عن النهج الإشتراكي ودخولها إقتصاد السوق حدث هذا عقب تسجيل النشاط الصناعي لتدهور منتظم،وذلك يعود" لإنخفاض تمويل المؤسسات إلى ٣٢،٦% مما تسبب في عجزها وارتفاع قروضها البنكية والتي قدرت بـــ٤٢ مليار د.ج، ووصل الأمر ببعض الوحدات إلى التوقف عن العمل" (**Dahmani,1999,84**) .

إن هذه الوضعية التي آل إليها القطاع الصناعي بسبب:(**Abdou,1999:31-32**)

- الإستعمال الضعيف والمزمن للإمكانيات الإنتاجية والذي كان بمعدل ٥٠%، وذلك بسبب الصعوبات التموينية ، والهرم التقني المتزايد لأجهزة المؤسسات.

- ضعف الطلب الوطني الذي يعكس انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، ومنافسة الإنتاج الأجنبي في ميدان المنتوجات الإستهلاكية الغذائية، المنتوجات الإستهلاكية والأجهزة المنزلية، وذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية.

- المستوى المتدني للإنتاجية.

- تدهور رساميل المؤسسات العمومية خصوصا، وهو ما يترجم العجز المالي المتزايد".

وبسبب هذا العجز أعلنت الجزائر استبدالها لنظام التسيير القائم منذ ثلاث عشريات بنظام تسيير ذو طابع ليبيرالي أي "استبدال نموذج تنظيم مركزي قائم على ملكية الدولة ومبني على علاقات هرمية ومنتظمة بنوع آخر أكثر لا مركزية يناسب ذلك الإقتصاد الليبرالي،يكون فيه المعيار القانوني أي التعاقد هو المنظم للعلاقات الإقتصادية بين الفاعلين الإقتصاديين فيما بينهم وبين الدولة "**(Bounoua,1999:31)** ،إن هذا الإجراء يعني دخول الجزائر إقتصاد السوق وسياسة الخوصصة ،غير أنها قبل تطبيقها ذلك قامت ببعض العمليات التمهيدية من بينها سياسة الإصلاح الهيكلي الذي ينص على إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية وذلك بتفتيت المؤسسات الكبيرة إلى وحدات صغيرة لتسهيل عملية تسييرها،إلا أن هذه العملية لم توقف التدهور المتواصل للقطاع الصناعي والذي أصبح يثقل كاهل الدولة بالديون حيث كلفت" خزينة الدولة مبلغا يقدر بـــ ٣١ ألف مليار سنتيم وهو مبلغ طائل وضخم جدا ،لكن لا شيء كان يبدو قد تحقق من ذلك الإصلاح، بل بدأت تطفو الإختلالات والمزالق الناجمة عن إعادة الهيكلة العضوية والمالية"(**بشاينية**،٢٠٠٣، ١٦٦)،وبعد هذا التعثر لجأت الدولة إلى سياسة إصلاحات جديدة تعرف" بإستقلالية المؤسسات" وذلك" بمنح المؤسسات الحق في إدارة مستقلة لشؤونها دون أي تدخل من طرف الوصاية الوزارية أو سلطات أخرى محلية أو مركزية،ومقابل ذلك فهي مطالبة بالكفاءة الإنتاجيةو المالية"(**هني**،١٩٩٣، ٣٠)، وقد كانت هذه السياسة مرحلة تمهيد فعلي للإنطلاق في عملية الخصخصة التي بدأت في " أفريل ١٩٩٦ وتعلق الأمر في البداية بالخوصصة الصغيرة وبرقم مبدئي ٢٧٤ مؤسسة ،و في نهاية ١٩٩٧ قامت الحكومة بنشر قائمة بالمؤسسات والوحدات الإنتاجية القابلة للخصخصة، كقطاعات الخدمات ومواد البناء،أماالمؤسسات الكبيرة أجل البت فيأمرها إلىغاية١٩٩٩"
(Benachnhou,1999: 77).

هذا ما انتهت إليه سيرورة التصنيع في الجزائر والتي طالما مثلت تجربة رائدة في العالم النامي تحتذي بها تلك الدول الطامحة للخروج من التخلف ، تجد هذه التجربة نفسها اليوم

تتخبط في مشاكل جمة مما اضطرها إلى التراجع عن اختياراتها وانتهاجها سبلا أخرى طالما ناضلت ضدها.

٤- تطور الطبقة العاملة الصناعية في الجزائر:

يرافق التصنيع ونمو القاعدة الصناعية ، تشكل وتنامي طبقة عاملة حاملة لقيم صناعية، تلعب دورا في قيادة المجتمع نحو التقدم وذلك بسبب موقعها في العملية الإنتاجية واحتكاكها المتواصل بالظاهرة، ولأنها أهم وأكبر قوة إنتاجية ولها يعود الفضل في تحديد حجم ومستوى الإنتاج الصناعي.

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد: هل ساهمت تجربة التصنيع الجزائرية في خلق طبقة عمالية صناعية؟ ، أم أنها اقتصرت فقط على الجانب المادي والإنشاء المتزايد لقاعدة الإنتاج المادية دون الإهتمام بالعامل البشري؟، الذي يؤدي إهماله إلى " تناقضات عديدة على جبهات مختلفة منها التعارض بين التقدم التقاني المادي وقدرة العامل الجزائري على مسايرة مثل هذا المستوى واستيعابه" (**غربي،١٩٩٦ : ٢٩٣**) .

وهذا ما سيتم الحديث عنه من خلال إبراز سيرورة تشكل هذه الفئة بماضيها وحاضرها.

٤-١- الطبقة العاملة الجزائرية أثناء الفترة الإستعمارية:

لقد أدركت السلطات الإستعمارية أهمية العنصر البشري والدور القيادي للطبقة العاملة، لذلك بذلت كل ما في وسعها لمنع تشكلها، وذلك بإتباع سياسة ذات بعدين:

- البعد الأول كان على قاعدة الإنتاج المادية ،إذ عملت على عدم خلق قاعدة صناعية حقيقية يمكن أن تكون الأساس المادي لتشكل هذه الفئة ، والتي بدورها تقود المجتمع نحو التحرر والإنعتاق. ومن الأساليب التي اتبعتها الإدارة الإستعمارية لمنع قيام قاعدة صناعية في الجزائر، إدماج الإقتصاد الجزائري وجعله مكملا للإقتصاد الفرنسي ،وقد كان الإقتصاد الجزائري ضحية هذا الإجراء، حيث لم يصمد أمام قوة منافسة البضائع الفرنسية، مما أدى إلى تدمير الصناعات الحرفية بسبب تحرير السوق وسيطرة الإقتصاد النقدي وغلاء المواد الأولية المستوردة، وبفضل جهود طبقة التجار والبرجوازيين التي عملت على دعم هذا التحطيم للإستفادة من عملية الإستيراد والتصدير. ولم تشمل عملية الدمج سوق البضائع فقط بل تعدتها إلى سوق العمل مما جعل اليد العاملة عرضة للإستغلال الرأسمالي.
- البعد الثاني كان موجها نحو الأفراد العاملين بصفة مباشرة ، إذ عملت السلطات الإستعمارية على إتباع أساليب هدفها وضع عوائق في طريق تشكل طبقة عاملة ولو على أساس تلك القاعدة الهزيلة .

٤-١-أ- الممارسات الإستعمارية على الطبقة العاملة:

لقد بذلت الإدارة الإستعمارية قصارى جهدها لمنع الطبقة العاملة الجزائرية من بلوغ " لا الحجم ولا درجة التنظيم التي تجعل منها حركة اجتماعية فاعلة ومؤثرة "(**عنصر،١٩٩٩: ١١٥**) وذلك بتضييق الخناق عليها لتسهيل استغلالها فيما بعد ومن هذه الممارسات:

- **التفقير:**

لقد بدأت هذه السياسة منذ السنوات الأولى للإحتلال ، حيث تم إصدار قوانين انتزاع ملكية الأراضي وتحويلها إلى مزارع للمحاصل التجارية التي لا تمت بصلة لنمط الاستهلاك الجزائري، فقد كان الهدف هوالقيام بتصديرها وليس الاستهلاك المحلي.إن الأرض التي طالما مثلت مصدر رزق الإنسان الجزائري والأساس الذي تجتمع حوله القبيلة في المنطق الاجتماعي الجزائري القديم، يعني انتزاعها احداث قطيعة مع هذا الأخير والزج بالفرد الجزائري في وضعية جديدة ليست له سابق معرفة بها .

ولقد استمرت هذه العملية طيلة وجود السلطة الإستعمارية ، حيث عملت على إثقال كاهل الأهالي بالضرائب التي تدفع نقدا مما اضطرهم إلى بيع أراضيهم والتوجه إلى العمل في المزارع الفرنسية وهناك يستغلون كيد عاملة رخيصة، وانتهت عملية الإستلاب هذه بالجزائريين إلى حالة الفقر، ففي أواسط الخمسينات كان حوالي" ٥\١٢ من السكان الجزائريين في ذلك الوقت فقراء جدا وكان حوالي ١٠٦ آلاف شخص أشباه فقراء تقل ملكيتهم عن هكتار واحد ولا يحصلوا من ملكيتهم على ما يكفي لسد رمق العيش"(**سميرنوف، ١٩٨٨: ٢٠**)، وعملية الإفقار هذه سيستغلها الاستعمار فيما بعد لصالحه، ليملي على الأفراد الراغبين في العمل الشروط التي يريدها ويضطرهم بالتالي إلى القبول بها باعتبارهم الطرف الأضعف،وهكذا انتهت عملية التفقير هذه بتحويل الجزائريين "من ملاك إلى أجراء بأقل الأجور وعمال موسميين حسبما تمليه طبيعة المزروعات وذلك فقط بهدف العيش ودفع الضرائب نقدا"(**بوخلوف،١٩٩٠: ١٥٥**) .

- **التجهيل:**

كما فعل الإستعمار في سياسة التفقير بضربه الأرض التي كانت تمثل أساس المنطق الإقتصادي،لجأ كذلك في حربه التجهيلية إلى ضرب المدارس والمساجد وتحويلها إلى كنائس وثكنات عسكرية، وحرمان الجزائريين من التعليم وذلك بنشر فكرة عدم صلاحيتهم لذلك،وبعد مرور قرن من الاحتلال وبالضبط " في سنة ١٩١٤ لم تصب نسبة التعليم إلا ٥% من الأطفال الذين هم في سن الدراسة . وفي سنة ١٩٢٤ نسبة ٦% ولم يستقبل التعليم الثانوي إلا ٨٤ تلميذا مسلما في السنة"(**Agenon,1977: 68**)، والملاحظ أن فرص فتح أبواب التعليم والالتحاق

بالمدارس الفرنسية لم تتح لكل الجزائريين " فالذين استفادوا من هذه السياسة هم من أبناء الإقطاعية المرتزقة ، ونسبة المتعلمين هذه لم تزد على نسبة قطرة واحدة في البحر"(**الأشرف، ١٩٨٣ : ٤١٥**) ونتيجة لهذه السياسة بلغت نسبة الأمية في أوساط الجزائريين"٩٠% من الذكور و٩٦% من الإناث قبل بداية الستينات"(**سميرنوف ،١٩٨٨: ٢٦**).

إن نسبة الأمية المرتفعة في أوساط الطبقة العاملة سيصعب من تدريبها وتأهيلها مما يسهل استغلالها كيد عاملة رخيصة فاقدة التأهيل،واستعمالها في المهام البسيطة،وهوما يمنع اندماجها في الأوساط الصناعية الحقيقية التي تشكل وعيها بهويتهاوبأهميتها في العملية الإنتاجية.

- **التمييز:**

في هذه السياسة عمل الاستعمار على تحطيم شخصية الفرد الجزائري، وذلك باتباع وسيلة التمييز العرقي وايهامه بتفوق العنصر الأوروبي عليه،وزرع عقدة النقص لديه،ولقد استغلت هذه فيما بعد " في إسناد المهام وفي توزيع الأجور وفي المعاملات الأخرى حيث تقبل كشيء طبيعي ولا يثور عليها" (**بومخلوف،١٩٩٠ : ١٥١**)، وهكذا ففي الحالة التي يجد فيها الجزائريون عملا توكل لهم الأعمال الشاقة لكن عند استلام الأجور كانوا يتقاضون أدناها، إذ كانت تسلم على أساس الإنتماء العرقي لا على أساس الجهد المبذول، ونفس القاعدة بالنسبة للمهام فغالبا ما كان الجزائريون يشغلون وظائف التنفيذ" أما مهن الإشراف والمسؤوليات فكانت تعود للأوروبيين من إسبان وفرنسيين وغيرهم"(**بومخلوف، ١٩٩٠: ١٦٩**) فمثلا " كان العمال الجزائريين المأجورين المشتغلين في المستثمرات المنجمية يمثلون الفئات المهنية الضعيفة، وكان من النادر وجود جزائريين موظفين أوإطارات"(**Boutefnouchet,1989 :70**)، وهكذا ظلت مهام و مهن الإشراف والإدارة شيئا غامضا بالنسبة للعامل الجزائري، بل إنه يرى عدم أحقيته بها.

وبعد تحطيم السلطات الإستعمارية للبنيات الإقتصادية والإجتماعية، وانتزاع الأراضي والإستيلاء عليها " واقتلاع آلاف من قراهم ومداشرهم والرمي بهم في سوق العمل المأجور التي بدأت تتشكل تدريجيا مع ظهور مزارع المعمرين ومنشآتهم التجارية" (**عنصر، ١٩٩٩ :١٥٦**)، راسمة لهم بذلك خط سيرهم والنطاق الذي يتحركون فيه والمجالات التي يعملون فيها ، حيث عملت على تركيزهم في القطاعات التقليدية سواء الزراعية أو الصناعية إذ " ارتبط معظم السكان المحليين بقطاع الإقتصاد التقليدي ، ففي أواسط الخمسينات اعتمد ٥،٣ مليون شخص من مجموع ٨،٧ مليون في معيشتهم على الإقتصاد التقليدي"(**سميرنوف،١٩٨٨: ٢٠**).

إضافة إلى تقليدية العمل ، فإنه كذلك لم يكن دائما بل كان موسميا" يتم تحت ظروف قاسية حيث كانت للمعمر السلطة في تشغيل العامل الجزائري بأبخس الأجور ولوقت محدد" (**بومخلوف،١٩٩٠ :١٦١**)، وكانت مدة العمل تمتد لساعات طويلة تحت ظروف مناخية قاسية، فكان العمال المهاجرون يقيمون في أكواخ أو في بيوت قصديرية تفتقر إلى أدنى المعايير الصحية وهو ما جعلهم عرضة للأمراض، وفي هذه الحالة سرعان ما يستغني عنه رب العمل لأن طابور البطالين الطامحين للعمل طويل وبامكانه أن يختار منه ما يشاء وبالشروط التي يفرضها.

في ظل هذه الظروف القاسية توكل للعامل الجزائري أكثر المهام تعبا وأقساها وأدناها أجورا، ففي الزراعة مثلا كانت " تستخدم اليد العاملة الجزائرية في أعمال القطاف كونها الأرخص في سوق العمل ويستخدم الأوروبيون كتقنين ومسؤولين عن العمل"(**بومخلوف،١٩٩٠ : ١٦٩**)، أما في القطاع الصناعي تمنح لهم أعمال التنفيذ البسيطة التي لا تتطلب تأهيلا أو تدريبا على العمل وبهذا يكون " الاستعمار قاد إلى تعطيل تشكيل الطبقة العاملة وإلى تفقيرها وتهميش الفلاحة دون تزويد منفذ للصناعة"(**Bensaad,1979 : 22**)، بل عمل على إحداث القطيعة بين اليد العاملة وبين منطقها الإجتماعي الذي نشأت فيه وتركها عرضة للضغط المزدوج الإستعماري والرأسمالي.

٤-٢- الطبقة العاملة الجزائرية بعد الإستقلال:

٤-٢-أ-اليد العاملة عشية الإستقلال:

شهد الإقتصاد الجزائري عشية الإستقلال وضعية جد حرجة ميزتها المغادرة الجماعية للإطارات والإختصاصيين والعمال المؤهلين الفرنسيين، وتركهم لمناصب عملهم شاغرة رغبة منهم في شل حركة الإقتصاد الوطني ولهذا " كان يجب تعويض ما يقارب ٣٠٠ ألف عامل وموظف فرنسي فروا من الجزائر"(**Boutefnoucet,1989: 72**)، وبالنظر إلى المستوى المتدني للمعرفة التقنية التطبيقية ونسبة الأمية المرتفعة في أوساط العمال، يبدو أن تأمين هذا العدد مستحيلا،غير أن العمال الجزاريين حاولوا السيطرة على الوضع وبحركة عفوية ميزتها حماسة السنوات الأولى للإستقلال ، فتولوا بأنفسهم إدارة المؤسسات الزراعية والصناعية الشاغرة لمنع وقف الإنتاج، وظهر بذلك ما يعرف بقطاع التسيير الذاتي، والذي أعطيت له الشرعية فيما بعد عن طريق مرسوم آذار ١٩٦٣، لقد استلم العمال تلك المؤسسات وهي في وضعية صعبة جدا، حيث عمل المستعمرون قبل رحيلهم على إتلاف الوثائق وفك الآلات والمعدات ليطمئنوا من عدم تمكن العمال الجزائريون ذوو الخبرة المحدودة في تركيبها

وتشغيلها.وتميزت هذه الفترة أيضا بارتفاع نسبة البطالة " إذ مثلت نسبة ٣٣% من اليد العاملة النشيطة في المدن وما يقرب ٢مليون بلا عمل في الأرياف"(**Boutefnouchet,1989: 64**) .

٤-٢-ب- سياسة التشغيل وتطور العمل الصناعي:

لقد كانت مشكلة العمالة من أولى أولويات الخطط التنموية في فترة ما بعد الإستقلال، والشغل الشاغل للسلطة السياسية والتي رأت أن إكرام العامل هو واجب من واجباتها،إعترافا بدوره في حرب التحرير، وانطلاقا كذلك من أيديولوجيتها الإشتراكية التي تمنح العامل البشري الأهمية في موقع العمل، وعيا منها أنه فقط بتعبئة الطاقات البشرية يمكنها بلوغ أهدافها التنموية وليس باعتمادها وسائل أخرى " فالدولة الجزائرية ليست دولة مستغلة، وفي الواقع فإن العامل ليس غريبا في المصنع، في الشركة أو في الإدارة التي يعمل فيها وأنه على الثروة الوطنية والتنمية أن تستجيب لمصالح الطبقات الكادحة والمجتمع ككل "(**Bensaad,1979: 23**). وفي هذا الإطار صدر في ١٦ - ١١ -١٩٧١ قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات العمومية منهيا بذلك فترة التسيير الذاتي ، "والذي يعمل على تحقيق المساواة بين العمال في الحقوق والواجبات ويجعل من العامل منتجا ومسيرا في آن واحد"(**واضح،٢٠٠٢، ٣٣**) .إذ أن"غياب المشاركة العمالية في تسيير المؤسسات خصوصا في القطاع الصناعي يمكن أن يحد كثيرا من المكتسبات الثورية. لذلك فإن الإشتراكية ترى أن المكافأة المثلى للعامل بأن تجعل منه عضوا فعالا في المؤسسة بأن يكون منتجا ومسيرا في نفس الوقت"(**Boutenouchet1984: 17**). كما أن " مشاركة العمال في تسيير المؤسسات هو بمثابة مدرسة تكوين سياسي، إقتصادي واجتماعي، فيه يغترف العمال المعارف التي تزيد إحساسهم بالمسؤولية وتطور من قدراتهم في تسيير الأعمال، وفيه يؤكدون دورهم منتجين ومسيرين وبذلك سيكون بإمكانهم إصلاح أوضاعهم وتحسين ظروفهم بأنفسهم"(**Ghezali,1981,25**)،ويحدث ذلك عن طريق القيام"بانتخاب مجلس عمال الذي بدوره ينتخب مجلس مركزي أو مجلس مؤسسة هذا التنظيم يشترط الديمقراطية في تسيير المؤسسات والتشكيلات العمالية "(**boutefnouchet,1984: 17**) وبهذا فقط تحول العامل من عامل أجير موظف لقوة عمله إلى عنصر فعال في الإنتاج، يساهم في تسيير وإدارة المصنع.

غير أن "قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات قام باستغلال المشاركة وتوجيهها لاحداث اجماع مجلس العمال بدون تفرقة بين التدرج في مناصب العمل" (**Ghezali,1981,96**) وهو ما أدى إلى ظهور بعض المظاهر السلبية تتمثل أهمها في ما يلي:

- انتشار الاهمال وعدم الامتثال للقوانين : إذ أن شعور العامل بدوره في إدارة المؤسسة والأمن المهني جعلته يتصرف وكأنه يشتغل في ملكه الخاص ، وهو ما جعل المسؤولين يجدون صعوبة في دفع العمال للعمل والإمتثال للقوانين.

- الركون للكسل: إن عدم إمكانية معاقبة المتهاونين واستحالة طردهم دفعت بالعمال إلى التهاون والتقاعس عن أداء واجبهم .

- ضعف حوافز العمل: فكما أنه لم يكن من الممكن معاقبة المقصرين ، فكذلك كان لا يمكن جزاء المجدين ، مما أدى بالعمال المجتهدين إلى تقليد العمال المتكاسلين طالما أن النتيجة في الأخير واحدة .

والملاحظ أن عملية تطور ونمو الطبقة العاملة سارت جنبا إلى جنب مع تطور الحركة الصناعية والمخططات التنموية ، إذ رافق بناء المشاريع الصناعية تشغيل أعدا كبيرة من العمال مثال ذلك " ورشات الحجار التي شغلت ٣٠٠٠ عامل مؤهل ونصف مؤهل سنة ١٩٦٨ وفي ١٩٧٨ تضاعف هذا العدد ١٠ مرات ليبلغ٣٠ ألف عامل . ولأول مرة منذ الإستقلال عرفت الورشات الصناعية تركيزا مهما لليد العاملة كهذا"(Boutefnouchet1986: 37). وهكذا لعبت الصناعة دورا في استقطاب أعداد هائلة من اليد العاملة وهو ما اعتبر" حدثا إقتصاديا واجتماعيا هاما في الجزائر المستقلة وهوفي نفس الوقت حدث تاريخي لأنه غير العلاقة بين المجتمع والعمل "(Mahiou,1986 :141) .

لقد حدث هذا خصوصا في فترة السبعينات التي عرفت تطبيق خطط تنموية واتخاذ قرارات سياسية هامة أحدثت قطيعة مع الماضي وساهمت في وضع الجزائر في طريق جديد " وفي هذه الفترة وفرت الصناعة٢٨% من مناصب الشغل "(Benachenhou,1985:264) تحقق هذا في ظل سياسة الدولة في تلك الفترة الهادفة إلى التشغيل الكامل لليد العاملة النشيطة من أجل تعبئة العمال واشراكهم في كل مظاهر الحياة الإقتصادية ولقد عبرت المخططات التنموية المتوالية عن هذه النظرة " فإذا كانت سياسة التشغيل ليست ظاهرة في المخطط الثلاثي الأول فإنها أصبحت عنصرا أساسيا للمخطط الرباعي الأول ١٩٧٠- ١٩٧٣ الذي تعهد بخلق ٢٦٥ ألف منصب شغل جديد من بينها ١٧٠ ألف في القطاع الصناعي ، وهذه الأهمية ستعطى كذلك للعمل في المخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤-١٩٧٧ حيث كان هدفه خلق شروط تسمح بتوفير عمل دائم لمجمل السكان الناشطين في آفاق ١٩٨٠"(Boutefnouchet,1984:37)

وهكذا شكلت سياسة التشغيل في تلك الفترة أولى الأولويات، فكثيرا ما كانت المؤسسات الصناعية تدمج أعدادا في الشغل بشكل يفوق احتياجاتها ، وساعدها في ذلك وفرة السيولة النقدية

وما ذرته الفورة النفطية من أرباح على الإقتصاد الوطني، وقد كان سلوك هذه المؤسسات "رشيدا في مفهوم التخطيط المركزي لأنه كلما ازداد حجم شركة ما من حيث عدد عمالها ازدادت قوتها التفاوضية من أجل الحصول على المعونات والمعاملة الخاصة من القائمين على التخطيط " **(فان در هوفن، ١٩٩٦: ٣٠٣)** .

إن هذه الدينامكية التي طبعت العمل الصناعي والفرص المتاحة والمرونة التي ميزت سياسة التشغيل، هذا فضلا عن الإمتيازات المادية والإجتماعية التي استفاد منها العمال في القطاع الصناعي، كل هذه العوامل لعبت دورا في توجه اليد العاملة الجزائرية وتركزها في هذا القطاع، وهو ما تسبب في نزوح أعداد هائلة من السكان الريفيين رغبة منهم في حياة أفضل . ذلك أن " دخول اليد العاملة الريفية في القطاعات غير الزراعية يأتي في الغالب نتيجة لظروف مفروضة وليس عن اختيار، أي يتم الحراك الجغرافي تحت ضغوط إقتصادية وإجتماعية متعددة أساسها المدخولات وظروف المعيشة بشكل عام"**(بومخلوف ،١٩٩٠ : ١٨٧)**، يضاف إلى ذلك عدم استقرارالعمل الزراعي الذي يتميز بالموسمية وعدم قدرته على تلبية الإحتياجات المتولدة، وهكذا يظهر تركز اليد العاملة في الصناعة حيث أنه قبل الإستقلال " كان حوالي نصف مجموع العمال يعملون في مؤسسات صغيرة تشغل أقل من خمسة عمال، مما يعني أن درجة زيادة تمركز العمال الصناعيين بدأت تزداد فقط في السبعينات بسبب تشغيل المؤسسات الجديدة التابعة للقطاع الحكومي، مثلا في ١٩٧٣ اشتغل في ١٩مؤسسة وطنية حوالي ١٥٠ ألف عامل" **(سميرنوف ، ١٩٨٨: ١٨٠)**.

٤-٢-ج- نتائج سياسة التشغيل:

لقد تواصلت سياسة التشغيل هذه في ظل حداثة اليد العاملة الجزائرية التي تكونت في الغالب من " أفراد ومجموعات ذات خلفيات إجتماعية ومهنية متنوعة، ويعتبر هذا التنوع أحد الأسباب المعيقة لعملية تشكل طبقة عمالية متكاملة ومتجانسة نسبيا"**(عنصر ،١٩٩٩ : ١٣١)** ، يضاف إلى ذلك أن نسبة كبيرة من الطبقة العاملة الجزائرية – وبفضل عملية النزوح الريفي– لم تكن" تشكل فئات عمالية خالصة بل لها خصائص وصفات ريفية غالبة بما يؤثر على طريقة التفكير وعلى ازدواجية الولاء بين الريف والمدينة"**(عبد الفضيل ، ١٩٩٧ ،١٢٦)**، وتميزت اليد العاملة الجزائرية كذلك بضعف التأهيل الذي شمل الأغلبية الساحقة من العمال بسبب مستواهم العلمي المتدني –الذي عمل الإستعمار على تكريسه– في الوقت الذي كانت فيه " الصناعة الناشئة تفترض على الأقل ما نسبته ٤٠% من العمال المؤهلين تأهيلا كافيا. إن جنينية اليد العاملة المؤهلة والمنحدرة من القطاع الزراعي والبناء ومن الإقتصاد الإستعماري

والتأطير التدريجي للمعاهد الجزائرية والأجنبية كانت غير كافية بالنسبة للحاجة الأولى للصناعة والإدارة والخدمات في البلاد"(Boutefnouchet,1984,40) . إن ضعف التأهيل كان بسبب التجديد الذي عرفته الطبقة العاملة والذي كان "بمقدار الثلث تقريبا في فترة قصيرة وكانت عملية التجديد بعناصر غير صناعية وكان كذلك لاستخلاف اليد العاملة الأوروبية ذات آثار سلبية على تعبئة وتنظيم طبقة عمالية فتية"(**عنصر،١٩٩٩ : ١١٦**).

في ظل هذه الظروف التي تميزت بها اليد العاملة الجزائرية، حاولت الدولة تجاوز هذه العقبات وذلك بوضع برامج لتدريب وإعداد الكوادر لكن هذا النظام عجز عن حل المشكلة،إذ بقيت " معدات حديثة جدا في كثير من المؤسسات متوقفة عن العمل بسبب غياب المستخدمين أو المشرفين أو عمال التصليح والإعتماد على خدمات الإختصاصيين الأجانب بصرف النظرعن كلفتها العالية في المدى الطويل" (**سميرنوف، ١٩٨٨: ٨٧**) .ذلك أن "التدريب المباشر في مكان العمل كان يمثل النموذج الغالب في تكوين اليد العاملة حيث يتولى العامل الخبير (القديم) دور المكون ، ويعمل العامل المبتدىء على الملاحظة وتسجيل المعلومات وطرح الأسئلة،وبهذا يبدوأن التركيز على ضرورة اكتساب تكوين تقني في مركز تكوين كان ضئيلا إذا ما قورن بالإهتمام بتشكل العلاقات الإجتماعية التي تقوم فيما بعد بين العامل الجديد ومدربه" .**(Mebtoul,1986,53-54)**

برغم كل هذه الخصائص التي طبعت اليد العاملة الجزائرية،أصرت الحكومة الجزائرية على المضي قدما في سياسة التشغيل،ساعدتها في ذلك العائدات النفطية التي عملت على استثمارها في الجانب الإجتماعي ، إذ ميز تلك الفترة "ارتفاع الأجور بدون وضع اعتبار للجهود الإنتاجية الإضافية ولكن بالنظر إلى المنتوجات الخارجية والريع"(**El kenz, 1989: 186**) ، كما أن اهتمام المصنع بالقضايا الإجتماعية للعمال من صحة،استهلاك، سكن ... إلخ جعله يضيع " وظيفته الأساسية المتمثلة في الإنتاج ورفع عدد عماله تحت شعار أخذ الإحتياط للغياب أو المغادرة المفاجئة للعمال . إضافة إلى قيامها بترقيات مهنية سريعة وغير مسبوقة بتكوين "

(El kenz ,1989: 190)

كما تمت الإشارة إليه سابقا كان تطور اليد العاملة جنبا إلى جنب مع تطور الصناعة ، وهكذا فبعد انتهاء فترة الفورة النفطية، وتراجع أسعار البترول أثر ذلك على التوازنات المالية للإقتصاد الجزائر ، وهو ما أدى إلى اتباع سياسة الخوصصة، مما يعني نسف سياسة التشغيل حيث "تدهورت وضعية الشغل ، ففي ١٩٩٢" تم توفير فقط ٨٠٠٠٠ منصبا جديدا مقابل ١٢٥٠٠٠ في ١٩٩١ ،في حين أن الاحتياجات قدرت بـــ ٢٤٠٠٠٠ منصب شغل في السنة إلى

غاية سنة ٢٠٠٠، وبذلك ارتفعت نسبة البطالة من ٢٠،٢% في ١٩٩١ إلى ٢٢% في ١٩٩٢، وفي هذه السنة شلت حركة معظم المؤسسات العمومية بسبب الديون والعجز وأصبح هناك إلى جانب البطالة الفعلية بطالة تقنية" (Dahmani,1999,183) ، كماأن النمو الذي عرفته الطبقة العاملة في الفترة السابقة تقهقر،وحتى الزيادة التي لوحظت في بعض القطاعات فإنها كانت هامشية، وذلك بسبب التخلي عن سياسة التصنيع وقد أدى ذلك إلى ركود اليد العاملة الصناعية وهامشيتها من جهة أخرى، بل وأكثر من ذلك تم اللجوء إلى تسريح أعدادا كبيرة من العمال والزج بالعامل الجزائري في وضعية جديدة ليست له سابق معرفة بها .

٤-٢-د- تطور الفعل النقابي:

إن تطور الفعل النقابي وترسخه في الضمير الجمعي العمالي هو مؤشر دلالة على نضج الطبقة العاملة ، ويمكن تلخيص المراحل التي مرت بها الحركة النقابية الجزائرية إلى ثلاثة مراحل :

- **مرحلة النضال المطلبي:**

ساد هذا الإتجاه بعد الحرب العالمية الثانية وامتد إلى غاية تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين سنة ١٩٥٦ ، وأهم ما ميزه أن إستقلال البلاد كان على رأس قائمة المطالب المطروحة ، فقد رأى العمال أن هذه هي المهمة الجوهرية التي يجب أن يتكفلوا بها ،غير أن الملاحظ أن النقابات لم تأخذ بهذه المطالب لأن الأوروبيين كانوا مسيطرين عليها ، حيث قدرت نسبة الجزائريين " بأقل من ١% من الحركة العمالية قبل عام ١٩١٤ ثم لم تتجاوز ١٠% سنة ١٩٣٠ إلى أن اقتربت من الثلث عشية الحرب العالمية الثانية غير أنه بعد " مجازر ٨ ماي ١٩٤٥ وقع انسحاب جماعي للعمال الجزائريين من جل النقابات المتواجدة"(قيرة، ٢٠٠١: ١٤٤) ، وهو ما شكل انتكاسة وتقهقر للحركة النقابية، وبدأ التفكير في تأسيس نقابة خاصة يديرها جزائريون ، نقابة تحمل مطالبهم ، وتضطلع بإيصال أصواتهم وعرض مشاكلهم بدون قيد أو معارضة ، وفي ١٩٥٦ تم تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والذي بدأت معه عهدا جديدا من النضال النقابي.

- **مرحلة الحركة النقابية الوطنية:**

إن الإشتراك في الأهداف بين الإتحاد العام للعمال الجزائريين وجبهة التحرير الوطني ، جعل النشاط النقابي في تلك الفترة يركز على النضال ضد المستعمر لتحرير البلاد . إن هذا الإهتمام زاد من شعبية الإتحاد العام للعمال الجزائريين على حساب التنظيمين المنافسين وهما

الإتحاد العام للنقابات الجزائرية وإتحاد نقابات العمال الجزائريين، إذ " بعد شهر واحد من إنشائه وفي مارس ١٩٥٦، أصبح مجموع عمال الإتحاد يعادل ١٠ آلاف منخرط ينتمون إلى ٧٢ فرعا نقابيا " (قيرة ،٢٠٠١: ١٤٥)، ويظهر الإتجاه الوطني للإتحاد العام من خلال مساندته لمواقف جبهة التحرير الوطني ودعوته إلى الإضرابات العمالية ، ومثال ذلك إضراب الثمانية أيام من (٢٨-١ إلى ٤-٢ ١٩٥٧) والذي ساند جبهة التحرير الوطني خلال المناقشات الأمم المتحدة المخصصة للقضية الجزائرية وقد لاقى نجاحا واستجابة كبيرة في أوساط العمال،غير أن النشاط الوطني للعناصر النقابية جعلها عرضة للمتابعة الإستعمارية مما أثر على سير نشاطه داخل التراب الوطني ففي " نهاية ١٩٥٧ كان أغلب النقابيين في السجون والمعتقلات بينما لجأ البعض إلى الخارج وممارسة نشاط ديلوماسي أكثر من نقابي"(قيرة،٢٠٠١: ١٤٦) وهو ما أثر على الحركة النقابية، إذ منعتها هذه الإنقطاعات المتواصلة من تراكم التجارب لديها وتكوين الخبرة الكافية التي يمكن أن تشكل مرجعية تاريخية تجتمع حولها الطبقة العاملة فيما بعد وتقوم على أساسها.

- **نقابة التسيير:**

تبدأ هذه المرحلة بعد الإستقلال حيث استمرت جبهة التحرير تمارس سلطة على توجهات ونشاطات الإتحاد العام للعمال الجزائريين،الذي استمرهو بدوره في قيادة الحركة العمالية، إلا أن وصاية جبهة التحرير لم ترق لبعض العناصر الذين طالبوا برفعها،وبهذا انقسم الأعضاء فيما بينهم بين معارض للوصاية ومؤيد لها،وانتهى الخلاف بالإتفاق حول انتخاب مسؤولين من الإتجاهين،لخلق التوازن غير أن الخلاف استمر وهو ما أثر على مصداقية الإتحاد وصورته في نظر العمال الذين تمثل رد فعلهم الطبيعي في انخفاض عدد المنخرطين فيه ثم جاء المؤتمر الثالث سنة ١٩٦٩ ليضع حدا لهذا التدهور بتكريس تبعية الإتحاد لجبهة التحرير مما يعني تكريس الإتجاه التسييري على الإتجاه المطلبي .وبهذا انتهى الإشكال وبشكل نهائي وأصبح الإتحاد العام تحت إشراف جبهة التحرير الوطني، وهو " المنظمة الوحيدة لتأطير العمال وتهدف إلى تعبئتهم وتجنيدهم من أجل تحقيق أهداف الثورة الإشتراكية، عن طريق تعميم وتطوير مشاركة العمال في تسيير المؤسسات وضمان تمثيلهم لدى هيئات الدولة كما تهدف إلى ضمان مصالح العمال المادية والمعنوية وتطوير العمال سياسيا ونقابيا" (قيرة: ٢٠٠١ : ١٤)،

" وابتداءا من ١٩٨١ كان على كل مسؤول نقابي أن يثبت عضويته للحزب الواحد، وهكذا حصر دور النقابة في الدفاع عن الدولة وتطبيق أوامرها ، فقد كانت الإضرابات ممنوعة في القطاع العمومي ، ولذلك تولت النقابة أمر التنبيه للإضرابات المتوقعة وفي بعض الحالات تنجح

في منع حدوثها" (Dahmani,1999,152)، "وهكذا فإن الخضوع المطلق للإتحاد العام للعمال الجزائريين لسيطرة حزب جبهة التحرير الوطني أعطى للحكومة حرية التصرف في إتخاذ القرارات المتعلقة بعالم الشغل وأحيانا دون اللجوء إلى استشارة النقابة"(**دليو،٢٠٠١، ٢٦**) وهو ما أدى إلى تهميشها وعدم لعبها لدورها.

ومما يميز النشاط النقابي خلال فترة السبعينات هو اعتماده على الإتجاه المطلبي الذي اقتصر على المطالب الإقتصادية ، وقد ساعد الوضع المالي والإقتصادي على تلبية هذه المطالب غير ان فترة الثمانينات وما تميزت به من تحولات على البنية الإقتصادية والإجتماعية أبرزها التخلي عن الإشتراكية،هذا الإجراء الذي نسف سياسة التشغيل وجعل العمال مهددين في مناصب شغلهم وتركهم عرضة لمنافسة ودوامة سوق العمل، وهو ما بعث حيوية وانتعاشا في أوساط الحركة النقابية التي انتقلت من " الأشكال التعبيرية البسيطة في التعبير والفردية والمحصورة في عمل واحد وذات المحتوى الإقتصادي الدفاعي إلى الأشكال الأكثر جماعية، والإتجاه نحو الإضرابات القطاعية بدل الإضراب المحصور في مكان واحد " (**فان در هوفن،٣١٠:١٩٩٦**).

برغم كل هذه لم تشكل الحركة النقابية القوة الفاعلة المعارضة التي تلجأ إليها الحكومة قبل إتخاذ أي قرار يمس الطبقة العاملة باعتبارها قيما على مصالح هذه الأخيرة . إذ يلاحظ بالعكس تمادي الحكومة في تطبيق سياسة الخوصصة والتسريح العمالي، الذي مس حتى تلك المؤسسات التي طالما مثلت رموزا لإنجازات الصناعة الجزائرية ، يحدث هذا برغم الإضرابات المتواصلة للعمال وما يفترض أن تمارسه من تأثير للوقوف في وجه هذه الممارسات .وهو ماحدث في حالة بعض الحركات العمالية الغربية التي اكتسبت نضجا في هذا المجال، حيث " تجمع بين بعض أجزاء الحركة النقابية روابط وثيقة مع الأحزاب السياسية ، فكثيرا ما تتطور إلى نزاع سياسي أمور تبدأ بخلاف بين النقابات والحكومة مما يؤدي إلى الحيلولة دون تنفيذها" (**الكنز، جابي،١٩٩٦: ٢٢٦-٢٢٧**). وهو مالم يحدث في الجزائر برغم توفر الأطراف الثلاثة – النقابة، الأحزاب السياسيةوالوسط الذي يساعد على تحقيق ذلك (الجو السياسي والإقتصادي)_ إلا أن التفاعل لم يحدث ، مما يعكس مستوى نضج الحركة العمالية التي لم تبلغ الحد والدرجة التي تسمح لها بلعب دورها في قيادة الطبقة العاملة والمجتمع.

الخلاصة:

وهكذا يمكن إستخلاص أن مسار التصنيع في تجربة التنمية الجزائرية والنهاية التي آل إليها من خلال تراجعه عن الطريق الذي سلكه في البداية، وعدم قدرته على تشكيل طبقة عمالية صناعية ، يعكس فشل هذه التجربة ، برغم النجاحات التي تحققت في بداية المشروع ، والتي ساعد في حدوثها توفرجملة من الظروف من أهمها ارتفاع أسعار النفط ، والذي لعب دور الخزان لتمويل تلك المشروعات التي تميزت بالطموح المندفع.

الفصل الرابع:

إجراءات الدراسة الميدانية

- الإدارة العامة وتضم ٣٧ عاملا.
- قسم الموارد البشرية ويبلغ عدد عماله ٢٦ عاملا .
- القسم المالي ويشغل حوالي ٢٣ عاملا.
- قسم التموين : عدد عماله ٨٩ عاملا.
- القسم التقني ويضم ١٥١ عاملا.
- قسم الصيانة ويشغل ٦٧ عاملا.
- القسم التجاري ويضم ٩٨ عاملا.

٣- عينة الدراسة:

إن المركب إذن يعتبر من أعرق المؤسسات الصناعية في الجزائر ومن الإنجازات التي شهدتها مرحلة التنمية الوطنية. ويتكون من عدة فروع كما هو مذكور آنفا لذلك تم الإقتصار على دراسة فرع واحد تم إختياره باستعمال الطريقة العشوائية باستخدام السحب العشوائي أي (القرعة) فكانت النتيجة هي فرع : الجزائرية لصناعة الأنابيب الملحومة (ALFATUS)، ويتكون هذا الفرع بدوره من عدة أقسام وتم اختيار القسم التقني وذلك باستخدام السحب العشوائي أيضا وهذا القسم هو الذي يشهد العملية الإنتاجية الفعلية. حيث يتم فيه صناعة الأنابيب ويضم ١٥١ عاملا من بينهم ٠٥ نساء و ١٤٦ رجلا ، ينقسمون إلى :

- ٣٤ مهندسا .
- ١٩ مشرفا.
- ٩٨ عاملا.

و هكذا فإن نسبة العينة تبلغ ٣٠% أي من جملة ٤٩١ عاملا يضمهم فرع (ALFATUS) شملت العينة ١٥١ عاملا. وقد امتدت الدراسة شهرين (شهر تموز وآب٢٠٠٤).

٤- أدوات جمع البيانات:

نظرا لتعدد جوانب الظاهرة الإجتماعية،فإن الباحث ومن أجل الإلمام بمختلف هذه الجوانب يلجأ إلى إستخدام وسائل متعددة لجمع بيانات عن الظاهرة موضوع البحث ، وفي هذه الدراسة تم إستخدام الأدوات التالية:

أ- الأستبانة:

تعتبر الإستمارة أداة أساسية لجمع البيانات وهي عبارة عن " نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع، أو مشكلة، أو موقف"(**سيد أحمد، ١٩٩٥، ٣٥٠**).

وتتكون إستمارة البحث من ٥٨ سؤالا موزعة على المحاور التالية :

- البيانات الأولية .
- قيمة العمل.
- العلاقات داخل المصنع.
- قيمة الإنتماء للمصنع والمسؤولية.
- قيمة الإدخار.
- قيمة المال والطموح.
- قيمة الوقت.
- وعي العمال بهويتهم.

ونظرا لأن بعض العمال أميين والبعض الأخر متقفين ثقافة فرنسية،إضافة إلى تأخر البعض وعدم تعاونهم في إعادة الإستمارة بعد ملإها، تم تفضيل إجراء إستمارة المقابلة عن طريق قيام الباحثة بطرح الأسئلة وجها لوجه على المبحوث وكتابة إجابته، وبالرغم مما تستغرقه هذه الطريقة من وقت، إلا أنها أفضل حيث تضمن الإجابة على كل الأسئلة من خلال توضيحها في حالة عدم الفهم، والحصول على كل الإستمارات المستخدمة في البحث، وملاحظة التعابير والحركات التي يتفاعل بها المبحوث مع الأسئلة المطروحة والسماح كذلك بالإستفادة من معلومات أخرى لاتتضمنها أسئلة الإستمارة.

ب- المقابلة:

المقابلة " كأداة للبحث هي حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء والإتجاهات أو الإدراكات أو المشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي أو الحاضر(**أبوطاحون، ١٩٩٨ : ٢٣٢**).

وقد تمت المقابلة مع بعض المسؤولين والمهندسين وحتى العمال المنفذين والحديث معهم عن الظروف العامة في المصنع والتغيرات التي شهدها وآرائهم ومواقفهم إزاءها.

ج- التعريفات الإجرائية:

١- القيم:

هي نموذج فردي ذو جذور في البناء الإجتماعي الثقافي للمجتمع ، يكتسبه الفرد من خلال التنشئة الإجتماعية وينطبع بطابع الحضارة التي ينتمي إليها . وتعتبر القيم الأساس الذي يستند عليه الفرد في الحكم على سلوك الآخرين كما أنها تتحكم في توجيه سلوكه وأفعاله وعلاقاته مع الآخرين.

٢- التصنيع:

التصنيع هو سياسة إقتصادية إجتماعية وثقافية تتمثل في تغيير نمط الإنتاج القائم، وذلك بتحويل العملية الإنتاجية اليدوية إلى الآلية بإدخال آلات جديدة عليها بهدف تنمية المجتمع البشري وتقدمه ،وذلك بإنتقاله من مجتمع ذو طابع زراعي إلى مجتمع صناعي حديث،غير أن نجاح عملية الإنتقال يكون مرهونا بمدى عمق حضور القيم الصناعية في ذهنيات الأفراد المشتغلين بالمجال الصناعي.

د- التحليل الإحصائي:

والذي يهتم بالجانب الكمي الذي يمثل جانبا كبيرا من الدراسة إذ أن الإحصائيات تعتبر المادة الخام لكل البحوث الإجتماعية ، وتم استخدام التحليل الإحصائي بواسطة الكمبيوتر عن طريق برنامج (SPSS) وقد تم استخدام الإحصاء الوصفي للتكرارات والنسب المئوية و اختبار مربع كاي (χ٢) لإيجاد العلاقات ذات الدلالة الإحصائية.

الفصل الخامس:

تحليل وتفسير البيانات

مقدمة:

يحاول هذا الفصل تقديم إجابات عن التساؤلات التي طرحتها الدراسة وذلك من خلال تحليل وتفسير البيانات التي تم جمعها عن طريق استبانة الدراسة.وبخصوص الفروق ذات الدلالة الإحصائية ،وردت بعض الجداول التي تم ربطها فقط مع متغيرات دون أخرى ، وذلك لأنه لم توجد لها دلالة لذلك تم الاستغناء عنها.

١- خصائص أفراد العينة:

تميز أفراد العينة بالخصائص التي يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم (١)
توزيع المبحوثين حسب الخصائص الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية

العمر	التكرار	النسبة %	مستوى التعليم	التكرار	النسبة %
٢١ – ٣٠	٤٣	٢٨,٥	أمي	٢	١,٣
٣١ – ٤٠	٧٣	٤٨,٣	ابتدائي	٥	٣,٣
٤١ – ٥٠	٢٢	١٤,٦	متوسط	٣٥	٢٣,٢
٥١ – ٦٠	١٣	٨,٦	ثانوي	٥١	٣٣,٨
المجموع	١٥١	١٠٠%	جامعي	٥٨	٣٨,٤
مكان الولادة	التكرار	النسبة %	المجموع	١٥١	١٠٠%
ريف	٥٣	٣٥,١	نوع المسكن	التكرار	النسبة %
حضر	٩٨	٦٤,٩	شقة	٧٧	٥١,٠
المجموع	١٥١	١٠٠%	بيت	٥٥	٣٦,٤
مكان الاقامة	التكرار	النسبة %	فيلا	١٩	١٢,٦
ريف	٣٧	٢٤,٥	المجموع	١٥١	١٠٠%
حضر	١١٤	٧٥,٥	أفراد العائلة	التكرار	النسبة %
المجموع	١٥١	١٠٠%	١ – ٤	٤٧	٣١,١
الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %	٥ – ٨	٧١	٤٧,٠
متزوج	٨٧	٥٧,٦	٩ – ١٢	٣٠	١٩,٩
أعزب	٦٤	٤٢,٤	أكثر من ١٢	٣	٢,٠
المجموع	١٥١	١٠٠%	المجموع	١٥١	١٠٠%

- العمر:

تظهر بيانات الجدول رقم (١) أن ٤٨,٣% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (٣١-٤٠) سنة وهو ما يعكس ما أملته حالة سوق العمل،الذي يتميز بزيادة الطلب وقلة العرض، إذ أصبح

الحصول على منصب عمل يتطلب مستوى تعليمي عالي وسنوات خبرة طويلة ومرحلة عمرية تسمح للعامل ببذل الجهود الكافية وتحمل أعباء العمل. وفي ظل هذه الشروط تبدوهذه الفئة الأنسب باعتبار أن العمال الذين تتراوح أعمارهم بين (٢١-٣٠) سنة تنقصها الخبرة لذلك بلغت نسبتها ٢٨,٥% ، في حين ١٤,٦% تراوحت أعمارهم بين (٤١-٥٠) سنة ، أما الباقون البالغة نسبتهم ٨,٦% فقد تراوحت أعمارهم بين (٥١-٦٠) سنة ، وبالرغم من أن هاتين الفئتين تتمتعان بالخبرة الكافية إلا أن التقدم في السن يصعب عليهم الحصول على منصب عمل دائم كما قد تعود إلى إحالتهم على التقاعد المسبق .

- **مكان الولادة :**

فقد تبين أن ٣٥,١% مولودين في الريف ، وأن ٦٤,٩% مولودين في الحضر، إن التفاوت بين النسب لصالح الحضريين يعود إلى تواجد المراكز الصناعية في المدينة وبعدها عن المناطق الريفية، مما يجعل مسألة الإنتقال إلى مكان العمل أمر صعب بالنسبة للريفيين، يضاف إلى ذلك وجود الأرض كمصدر يتيح لهم الحصول على عمل بدل التنقل إلى المدينة .

غير أنه من جهة أخرى يلاحظ أن حوالي ثلاثة أرباع أفراد العينة (٧٥,٥%) يقيمون حاليا في الحضر ، الأمر الذي يظهر مسألة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة والتي على رأس أسبابها البحث عن فرصة عمل .

- **الحالة الاجتماعية :**

ان ٥٧,٦% من العمال متزوجين ، في حين شكل العزاب ما نسبته ٤٢,٤% . وبلغت نسبة الجامعيين ٣٨,٤% ، وحملة المرحلة الثانوية ٣٣,٨%، وذوي التعليم المتوسط ٢٣,٢% ، والمرحلة الابتدائية ٣,٣% ، في حين بلغت نسبة الأمية بين أفراد العينة ١,٣% ،والملاحظ أنه كلما كان مستوى التعليم أعلى كلما إرتفعت نسبة العمال،إذ يلاحظ مثلا أن نسبة العمال الأميين كانت الأخفض نظرا للأسلوب المنتهج في سياسة التصنيع الذي يقوم على إستخدام التكنولوجيا المتطورة، مما يتطلب وجودعمال ذوي مستوى تعليمي عالي حتى يمكنهم التعامل مع هذه الآلات. و يعبركذلك عن حالة سوق العمل حيث أصبح الحصول على منصب شغل يخضع لشروط عدة من بينها إرتفاع المستوى التعليمي و الخبرة، وهو ما جعل ذوو الكفاءات العليا يلتحقون بمناصب لا تتلائم مع مستوياتهم التعليمية نظرا لقلة العرض وكثرة الطلب .

- **السكن:**

وقد تبين أن ٥١% من أفراد العينة يسكنون الشقق وهذا النوع من السكن مرتبط بحركة التصنيع والتحضر، وان ٣٦,٤% في بيوت ، في حين ١٢,٦% في الفلل وهذا يميزعموما أصحاب المستوى الإقتصادي العالي،والملاحظ هنا هو إختفاء ظاهرة السكن في بيوت الصفيح التي رافقت بداية عملية التصنيع إذ شهدت المناطق الصناعية نزوحا ريفيا من السكان الطامعين في الحصول على مهن صناعية، نظرا لما تتميز به من دخل مستقر ومرتفع ،ويبدوأنهم بعد حصولهم على ذلك تخلوا عن تلك البيوت وانتقلوا للإقامة في شقق، أوقاموا بتهديم تلك البيوت وبناء أخرى ملائمة لهم، كما يعود اختفتاء هذه الظاهرة أيضا إلى جهود الدولة للقضاء على هذه الظاهرة المرتبطة بمرحلة الاستعمار،أي أن ظاهرة السكن في بيوت الصفيح مع مرور الوقت بدأت في التناقص حيث يستقر العمال في بيوت جديدة ، وهذا ما أثبتته " خديجة دجاني في دراستها "التصنيع والنمو الحضري في الجزائر" حيث وجدت أن نسبة أفراد عينة بحثها المقيمين في بيوت الصفيح أخذت في التناقص حيث أنه في الفترة الممتدة من (١٩٧٥-١٩٧٩) بلغ أفراد العينة الذين سكنوا بيوتا من صفيح ٣٢،٠٩% ويلاحظ أنه خلال هذه الفترة تميزت بإعطاء أهمية كبيرة للصناعة، وهوما جعل المناطق التي تركزت فيها المشاريع الصناعية تشهد إقبال أعدادا هائلة من المهاجرين الطامعين في منصب عمل، مما نتج عنه انتشار أحياء الصفيح ،أما في الفترة الممتدة من (٨٠-٨٩) -وهو تاريخ إجراء دراستها- وجدت أن النسبة إنخفضت إلى١٢،٠٩% وهو ما يتوافق مع النتائج التي توصل إليها البحث حيث وجد أن نسبة الساكنين في بيوت الصفيح بلغ (٠%) ،وقد يعود إلى استقرار العمال وجهود الدولة في القضاء على هذه الظاهرة، كما يمكن إرجاعه إلى قلة فرص التوظيف حيث بالعكس تشهد سوق العمل زيادة في الطلب ونقص في العرض أي لم يعد هناك شيء يجذب المهاجرين .

- **عدد أفراد العائلة:**

عن عدد أفراد العائلة فإن ٤٧% تراوح عدد أفراد عائلاتهم بين (٥-٨) فردا ، و ٣١,١% أقل من (١-٤) أفراد ، في حين ١٩,٩% بين (٩-١٢) فردا ، أما الباقون البالغة نسبتهم (٢%) فقد زاد عدد أفراد عائلاتهم عن (١٢) فردا،والملاحظ أن حجم العائلة قد بدأ في الإنخفاض ويعود ذلك إلى التحول من العائلة الممتدة المرتبطة بالذهنية الريفية والتي تتميز بكثرة عدد أفرادها إلى العائلة النووية التي تتميز فقط بإقتصارهاعلى الأب والأم وأبنائهما، وذلك بسبب إنتقال الوظيفة الإقتصادية

من الأسرة إلى المصنع مما تسبب في توزع أفراد العائلة على مؤسسات ومصانع مختلفة وهو ما تطلب إنفصال العائلات النووية المكونة للعائلة الممتدة خصوصا بعد ظهور تعدد في الأجور في العائلة الواحدة مما أدى إلى الإستقلال المادي للأفراد وهو ما أضعف سلطة الأب الذي كان يقوم بنفسه بعملية توزيع العوائد المادية التي كانت تجنيها العائلة من عملها الجماعي، وكان يقوم بتحديد الاهداف الواجب تحقيقها. أما وقد أصبح الأفراد يمارسون وظائف مختلفة وفي أماكن مختلفة ويقبضون أجورهم من مصادر مختلفة، فقد أدى ذلك إلى ظهور تعدد واختلاف في الأهداف والاحتياجات وهو ما أدى إلى إستقلالهم في السكن. كما يعود إنخفاض حجم العائلة كذلك إلى تنظيم النسل حتى يتمكن الآباء من تلبية إحتياجات الأبناء بسبب تزايد متطلبات تربيتهم والذي أملته التغيرات في الحياة الإجتماعية، وزوال التفكير الذي يشجع على إنجاب أكبر عدد من الأبناء لاستغلالهم في العملية الانتاجية هذه الأخيرة التي انتقلت من العائلة، وتولتها مؤسسات خاصة حيث أصبح رب الأسرة هو الذي يقوم بهذه المهمة بمفرده .

الجدول رقم (٢)
توزيع المبحوثين حسب متغيرات العمل

العاملين في العائلة	التكرار	النسبة %	المنصب الحالي	التكرار	النسبة %
١ – ٢	١٢٣	٨١,٥	مهندس	٣٤	٢٢,٥
٣ فأكثر	٢٨	١٨,٥	مشرف	١٩	١٢,٦
المجموع	١٥١	١٠٠%	عامل	٩٨	٦٤,٩
الزوجة تعمل	التكرار	النسبة %	المجموع	١٥١	١٠٠%
تعمل	٣٠	٣٤,٥	الخبرة في المصنع	التكرار	النسبة %
لا تعمل	٥٧	٦٥,٥	١ – ١٠	١٠٢	٦٧,٥
المجموع	٨٧	١٠٠%	١١ – ٢٠	١٧	١١,٣
العمل السابق	التكرار	النسبة %	أكثر من ٢٠	٣٢	٢١,٢
زراعي	٢٨	١٨,٥	المجموع	١٥١	١٠٠%
صناعي	١١	٧,٣	مهنة الأب	التكرار	النسبة %
تجاري	١١	٧,٣	زراعي	٤٥	٢٩,٨
خدمات	١٣	٨,٦	صناعي	٦٧	٤٤,٤
طالب	٨٠	٥٣,٠	تجاري	١٢	٧,٩
أعمال حرة	٨	٥,٣	خدمات	٢٠	١٣,٢
المجموع	١٥١	١٠٠%	أخرى	٧	٤,٦
			المجموع	١٥١	١٠٠%

- **عدد الأفراد العاملين في العائلة:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٢) أن ٨١,٥% من أفراد العينة يتراوح عدد العاملين في عائلاتهم بين (١-٢) فردا ، في حين ١٨,٥% يبلغ عدد العاملين (٣) فأكثر،وما يمكن ملاحظته أن النسبة تقل كلما ازداد عدد الأفراد العاملين وهو ما يعكس الحالة التي يشهدها سوق العمل، الذي يتميز بكثرة الطلب وقلة العرض ،غير أن ماينبغي الاشارة إليه من جهة أخرى أن تعدد العاملين في العائلة تكون له انعكاسات، فهو سوف يسمح بارتفاع المستوى الاقتصادي والمعيشي للأفراد ويتيح لهم التطلع إلى مستويات استهلاك أرقى من تلك التي كانت سائدة والتي تقتصر فقط على ما هوضروري.إلا أنه من ناحية ثانية سوف يؤدي إلى حدوث استقلال إقتصادي فيما بين الأفراد مما يؤدي إلى إنفصالهم عن بعضهم البعض.

- **عمل الزوجات:**

بخصوص عمل زوجات العاملين، فقد تبين أن ٣٤,٥% من زوجاتهم عاملات،و يمكن تفسير هذه النسبة بندرة فرص العمل وعدم توفر الزوجات على متطلبات الحصول عليه، من خبرة وارتفاع مستوى التعليم خصوصا وأن الاحصاءات تبين ان ارتفاع نسبة الأمية في صفوف النساء أكثر من الرجال، أو قد تعود كذلك إلى رفض الزوج لعمل زوجته حتى لوكانت تمارس عملا من قبل فإنه يفضل مكوثها في البيت لاسباب أخلاقية (كالغيرة على الشرف) وتمسكا بالتقسيم الاجتماعي للعمل التقليدي ،الذي يوكل له مهمة العمل خارج البيت وتتولى الزوجة أداء المهام المنزلية.

أما بخصوص وجود خبرة سابقة في العمل فان أكثر من نصف أفراد العينة (٥٣%) لم يعملوا من قبل، بل التحقوا بهذا العمل مباشرة بعد انهاء دراستهم أو تركها ، في حين أن ١٨,٥% كانت طبيعة عملهم السابقة في المجال الزراعي،وفي مجال الخدمات ٨,٦% في حين بلغت نسبة من كانوا يعملون في المجال الصناعي ٧,٣% ويمثل هذه النسبة في المجال التجاري ، وشكل العاملين سابقا في الاعمال الحرة ما نسبته ٥,٣% . والملاحظ إذن أن نسبة العمال الذين اشتغلوا بالمجال الصناعي منخفضة، وهو مايعني قلة خبرة أفراد العينة في مجال العمل الصناعي، أما أولئك الذين التحقوا مباشرة بالعمل في المصنع فهذا يعني عدم خبرتهم أصلا بالحياة العملية وهو ما يمكن أن يطرح مشكلة تكيفهم مع الوسط الصناعي و القيم السائدة فيه

- **المنصب الوظيفي:**

أما عن المنصب الوظيفي الحالي لأفراد العينة فان ٢٢,٥% منهم مهندسين ،اضافة الى ١٢,٦% مشرفين ، في حين ٦٤,٩% عمالا. وتبين أن حوالي ثلثيهم (٦٧,٥%) تبلغ خبرتهم في هذا المجال (١٠) سنوات فاقل ويعود ذلك إلى حركة التجديد في اليد العاملة ، في حين أن ٢١,٢% تزيد خبرتهم عن (٢٠) سنة، أما الباقون فتراوحت خبرتهم بين (١١-٢٠) سنة، وقد يعود انخفاض هذه النسبة إلى الاجراء الذي اتخذته الإدارة نتيجة للظروف التي يمر بها المصنع، حيث عرض على العمال إمكانية تسريحهم إراديا مقابل حصولهم على نسبة معينة من المال مقابل كل سنة عمل أدوها في المصنع .كما طرح أيضا قانون التقاعد المسبق الذي يتيح للعامل إمكانية إحالته على التقاعد قبل بلوغه سن ٦٠ وفق شروط معينة، والملاحظ ان هذين الإجراءين قد لقيا إستجابة في صفوف العمال نظرا للحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد .

وتظهر البيانات أن ٤٤,٤% من أباء أفراد العينة كانوا يعملون في المجال الصناعي، في حين ٢٩,٨% يعملون في المجال الزراعي ، وفي مجال الخدمات ١٣,٢% ، والتجارة ٧,٩% ، أما الباقون البالغة نسبتهم ٤,٦% فيعملون في أعمال أخرى متفرقة.أي أن نسبة ٦٦،٦% من أفراد العينة لم يشتغل آباؤهم بالأعمال الصناعية مما يعني أنهم لم يتلقوا تنشئة إجتماعية تتبنى قيم صناعية وتشجعهم على العمل الصناعي.

٢- القيم العمالية : وتشتمل على القيم الاقتصادية والادارية والاجتماعية

أولا : القيم الاقتصادية وتشمل قيمة العمل ، وقيمة الادخار ، وقيمة المال والطموح.

١ - قيمة العمل:

إن قيمة العمل تعد من أهم القيم الصناعية وفي الجدول التالي ستتم محاولة التعرف على مدى رسوخها عند المبحوثين.

الجدول رقم (٣)

توزيع المبحوثين حسب بعض المتغيرات المتعلقة بقيمة العمل

كيفية الحصول على العمل	التكرار	النسبة %
عن طريق مسابقة	٣٢	٢١,٢
تدخل أحد الأقارب	٣٥	٢٣,٢
المراجعة الشخصية للمصنع	٨٤	٥٥,٦
المجموع	١٥١	١٠٠%
الرضا عن العمل الحالي	**التكرار**	**النسبة %**
راضي	١٠١	٦٦,٩
غير راضي	٥٠	٣٣,١
المجموع	١٥١	١٠٠%
التفكير في البحث عن عمل اخر	**التكرار**	**النسبة %**
يفكر	٧٧	٥١,٠
لا يفكر	٧٤	٤٩,٠
المجموع	١٥١	١٠٠%
سبب البحث عن عمل اخر	**التكرار**	**النسبة %**
الأجر	٢٧	٣٥,١
المركز الاجتماعي	١٣	١٦,٩
العمل الحالي لا يناسب المؤهلات	٣٧	٤٨,١
المجموع	٧٧	١٠٠%

- **طريقة التوظيف:**

إن طريقة التوظيف لها أهمية كبرى تسمح بتخطيط قوة العمل وتنظيمه والسيطرة على الإنتاج والطرق التي يتم بها، بحيث تساعد في توجيه هذه القوة العاملة وفقا لإمكانياتها العلمية والجسمية لتحسين الإنتاج ،و تظهر بيانات الجدول رقم (٣) ان ٥٥,٦% من أفراد العينة حصلوا على عملهم الحالي عن طريق المراجعة الشخصية للمصنع أي أن العامل يجب أن يبذل جهدا

ويتصل شخصيا بالمصنع ليرى إن كان يعرض طلبات توظيف أم لا، وهو ما يعني خضوع العملية للصدفة مما يعكس عدم توفر تقاليد في التوظيف حيث يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة في المصنع لضمان الحصول على أكبر عدد من المترشحين، لإتاحة اختيار أكفأهم وأنسبهم لتلك المهمة،وهو ما حصل لنسبة٢١،٢% الذين حصلوا على عملهم بعد اجتيازهم مسابقة ونجاحم فيها، في حين ٢٣,٢% تحصلوا على ذلك عن طريق تدخل أحد الأقارب وهو ما يعكس بقاء سيطرة الروابط القرابية في المصنع،واعتماد معيار الروابط الدموية في التوظيف أكثر من الكفاءة.والملاحظ أن هذا السؤال الخاص بطريقة الحصول على العمل و بالرغم من انطوائه على بعض الإحراج، إلا أنه بعد تجريب الاستمارة تقرر الابقاء عليه بعدما لوحظ تجاوب العمال معه ، بل أكثر من ذلك أنه عند المقابلة وبمجرد طرح السؤال وقبل ذكر الإقتراحات يجيب البعض مباشرة بأنهم تحصلوا على عملهم عن طريق تدخل أحد الأقارب ولا يجدون حرجا في ذلك ،مما يبين مدى ترسخ هذه الظاهرة وتحولها إلى مسألة عادية، وهو ما تعبر عنه النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة حيث توصلت "خديجة دجاني" إلى نسبة بلغت ٥٤،١٧% من العمال الذين حصلوا على عملهم عن طريق تدخل أقاربهم ،أما دراسة الفضيل رتيمي التي جاءت بعنوان " القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية" فقد بلغت النسبة ٧٧% من العمال الذين عبروا عن أن دخولهم إلى العمل كان بسبب وجود أقارب أو أصدقاء لهم داخل المصنع، بل وقد ذهب البعض إلى حد القول أنه قبل التفكير في العمل يجب التفكير في العلاقات القرابية ولا فائدة في الحصول على أية وظيفة مهما كانت الشهادات. وهكذا يلاحظ ترسخ هذه الظاهرة في المؤسسة الصناعية الجزائرية و آثارها السلبية على سير العمل والإنتاج حيث يحل الانحياز للعلاقات القرابية مكان الموضوعية وتطبيق القوانين وتفضيل المصلحة القرابية على مصلحة المصنع .

- **الرضا عن العمل:**

وقد تبين أن حوالي ثلثي العمال (٦٦,٩%) راضون عن عملهم الحالي وقد يعود سبب ذلك إلى أن العمل قد لبى عندهم حاجات معينة فقد مكنهم من الحصول على أجر مستقر يستغلونه لتلبية حاجاتهم، أو قد يعود إلى أنهم تمكنوا من الحصول على الرضا النفسي من خلال شعور العامل أنه عنصر فاعل في المجتمع، أوأن العمل مكنه من الرضا الإجتماعي حيث يحصل على التقدير والإحترام من قبل أفراد المجتمع لأن له دورا هاما يؤديه، أو قد يعود كذلك إلى الظروف العامة

التي يمر بها سوق العمل الذي يتميز بزيادة في الطلب ونقص في العرض، مما يجعل مسالة الحصول على منصب عمل مستقر ميزة كبيرة يتمتع بها الفرد .

وتظهر بيانات الجدول رقم (٤) أن نسبة الرضا عند المهندسين بلغت ٩١,٢%، وانخفضت الى ٦٣,٢% عند المشرفين ، والى ٥٩,٢% عند العمال ، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ١١,٨ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠١ ، مما يظهر أن الاختلاف في درجة الرضا حسب المنصب الوظيفي هو اختلاف جوهري، مما يدل على أن درجة رضا المهندسين هي الأعلى بين باقي المناصب الوظيفية الأخرى ،وذلك يعود لتمتع هذه الفئة بامتيازات سواء من حيث الأجر أو المكانة العالية في سلم التدرج المهني. أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المنصب الوظيفي والرضا عن العمل.

الجدول رقم (٤)
توزيع المبحوثين بخصوص الرضا عن العمل الحالي حسب المنصب الوظيفي

المنصب / الرضا	مهندس		مشرف		عامل		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
راضي	٣١	٩١,٢	١٢	٦٣,٢	٥٨	٥٩,٢	١٠١	٦٦,٩
غير راضي	٣	٨,٨	٧	٣٦,٨	٤٠	٤٠,٨	٥٠	٣٣,١
المجموع	٣٤	١٠٠	١٩	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ٢ = ١١,٨ ، **درجات الحرية** = ٢ ، **مستوى الدلالة** = ٠,٠١								

- **التفكير في البحث عن عمل آخر:**

وبالرغم من أن ٦٦،٩%راضون عن عملهم إلا أن ٥١% منهم يفكرون في البحث عن عمل آخر، مما يؤكد ما سبق أن الرضا لا يتعلق بالعمل في حد ذاته أو ما يحيط به من ظروف وإنما يرتبط بالظروف العامة لسوق العمل، لذلك فالعامل أول ما يجد عملا آخر يرضيِ عنه فعليا فإنه يتخلى عن منصبه الحالي ويلتحق مباشرة بالعمل الجديد، ومن جهة أخرى تعكس النتيجة مستوى معين للطموح عند أفراد العينة، إذ بالرغم من رضاهم إلا أنهم دائموا البحث عن عمل آخر يكون في مستوى طموحاتهم ,وقد جاءت هذه النتيجة متقاربة مع النتيجة التي توصل إليها "الفضيل

رتيمي" في دراسته"القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية " وهي أن ٥٢% من أفراد العينة يرغبون في تغيير عملهم بسبب ظروف العمل والرغبة في تحسين الجانب المادي ،أما النتيجة التي توصل إليها "محمد بومخلوف" في دراسته "إنتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة" كانت أقل من النسبتين السابقتين إذ بلغت ٢٠،٨٦% من الذين يفكرون في تغيير العمل، ويعود سبب هذا الإختلاف إلى الفارق الزمني الذي أجريت فيه هذه الدراسات إذ أن الدراسة الأخيرة قد كانت في بداية الثمانينات وهي فترة تميزت بإعطاء أهمية كبيرة للقطاع الصناعي وللعاملين فيه، لذلك لم يجد العمال ضرورة لتغيير عملهم ،أما الدراستين اللتين جاءت نتيجتهما متقاربة فقد أجريتا في فترة واحدة وهي المرحلة التي جاءت بعد التغيرات التي عرفتها الجزائر بعد تخليها عن النهج الإشتراكي ودخولها إقتصاد السوق وما نتج عن ذلك من تأثيرات على عالم الشغل وعلى سوق العمل وزيادة البطالة، حيث أصبح الحصول منصب عمل مستقر من الفرص النادرة التي يمكن أن يحظى بها الفرد، مما جعل الكثير يلتحقون بوظائف أدنى من إمكانياتهم ، وشهدت كذلك هذه الفترة تدهور الإمتيازات التي كان يتمتع بها العامل الصناعي من خدمات وأجور عالية مما أدى إلى إنتشار التذمر وعدم الرضا في صفوف العمال عن واقعهم المهني المتردي، وفي هذه الحالة تصبح الرغبة في التغيير أكبر.

أوقد يعود سبب الإختلاف إلى زيادة الطموح عند العمال فهم دائموا البحث عن الأفضل من أجل تحسين وضعيتهم إلى الأحسن ، فقد عبر ٤٨،١% منهم بأن العمل الحالي لا يتناسب ومؤهلاتهم لذلك فهم يفكرون في البحث عن عمل آخر أي أنهم يعتبرون المؤهلات هي المعيار الأساسي في تقييم مدى ملاءمة العمل لهم وهو ما يفسر أن هذه الفئة التحقت بالعمل هذا نتيجة للضرورة وليس عن قناعة أو اختيار، لدرجة أنها قبلت بمنصب عمل أدنى من مؤهلاتها إذ يلاحظ وجود نسبة كبيرة من أصحاب المستوى الجامعي في دور المنفذين، هذا المنصب الذي لا يتطلب أكثر من المجهود الجسمي ،وهذه الوضعية تبعث على التساؤل حول مدى تأثيرها على العلاقات في المصنع مع وجود عمال ذوي مستوى ثانوي ومتوسط لكنهم بسبب الخبرة يحتلون مناصب أعلى في سلم التدرج المهني. أما ٣٥,١% من الذين يفكرون في البحث عن عمل آخر فهم يطمحون للحصول على عمل بأجر أعلى، مما يبين عدم الرضا على الأجور في هذه المؤسسة وعدم ملائمتها للجهود المبذولة من طرف العمال وعدم تلبيتها لحاجاتهم،أما الباقون من الباحثين عن عمل اخر والبالغة نسبتهم ١٦,٩%

فيتطلعون لتحسين مركزهم الاجتماعي من خلال العمل الجديد وهذا يعبر عن رؤية معينة عند هذه الفئة حيث أن العمل امتد إلى خارج إطار المصنع ليصبح وسيلة لارتقاء السلم الإجتماعي.

الجدول رقم (٥)

توزيع المبحوثين بخصوص التفكير في البحث عن عمل اخر حسب المنصب الوظيفي

المنصب / البحث	مهندس		مشرف		عامل		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
راضي	٢٨	٨٢,٤	١١	٥٧,٩	٣٨	٣٨,٨	٧٧	٥١,٠
غير راضي	٦	١٧,٦	٨	٤٢,١	٦٠	٦١,٢	٧٤	٤٩,٠
المجموع	٣٤	١٠٠	١٩	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ^2 = ١٩,٦ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١								

هذا وتظهر بيانات الجدول رقم(٥)أن نسبة الباحثين عن عمل آخر بين المهندسين قد بلغت ٨٢,٤%، فيما وصلت إلى ٥٧,٩% بين المشرفين٣٨،٨.% بين العمال، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي(χ^2) ١٩,٦ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، مما يظهر أن فئة المهندسين هم الأكثر بحثا عن عمل اخر، بالرغم أن العنصر السابق يبين أنهم الأكثر رضا عن عملهم وهذا يعبر عن الطموح الذي تتمتع به هذه الفئة والفرص المفتوحة لها باعتبار الخبرة والمستوى التعليمي الذي تتميز به.

الجدول رقم (٦)

توزيع المبحوثين بخصوص التفكير في البحث عن عمل اخر حسب المستوى التعليمي

مستوى التعليم / البحث عن عمل	أمي %	ابتدائي %	متوسط %	ثانوي %	جامعي %	المجموع %
راضي	–	٢٠,٠	٣٧,١	٥١,٠	٦٣,٨	٥١,٠
غير راضي	١٠٠	٨٠,٠	٦٢,٩	٤٩,٠	٣٦,٢	٤٩,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	٢	٥	٣٥	٥١	٥٨	١٥١
χ^2 = ١٠,٥ ، درجات الحرية = ٤ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٣						

وتوجد كذلك فروق جوهرية بين المستوى التعليمي والبحث عن عمل آخر حيث يبين الجدول رقم (٦) أن نسبة الباحثين عن عمل آخر قد بلغت ٦٣,٨% عند الجامعيين، فيما بلغت ٥١% عند حملة المرحلة الثانوية ، و٣٧,١% عند حملة التعليم المتوسط ، فيما انخفضت الى ٢٠% عند المرحلة الابتدائية والى ٠% عند الأميين وذلك لعدم توفر الفرص أمامهم ، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ^2) ١٠,٥ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٣ ، مما يظهر أنه كلما ارتفع مستوى التعليم كلما نشط الفرد في البحث عن عمل آخر لأن التعليم يفتح فرص العمل أمام الأفراد

الجدول رقم (٧)
توزيع المبحوثين بخصوص التفكير في البحث عن عمل اخر حسب العمر

العمر / البحث عن عمل	٢١-٣٠ %	٣١-٤٠ %	٤١-٥٠ %	٥١-٦٠ %	المجموع %
يفكر	٦٧,٤	٥٨,٩	١٨,٢	٧,٧	٥١,٠
لا يفكر	٣٢,٦	٤١,١	٨١,٣	٩٢,٣	٤٩,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	٤٣	٧٣	٢٢	١٣	١٥١
χ٢ = ٢٥,٧ ، درجات الحرية = ٣ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١					

أما بخصوص عامل العمر فقد وجد أيضا أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عمر العمال وتفكيرهم في البحث عن عمل آخر حيث تظهر بيانات الجدول رقم(٧) أن نسبة الباحثين عن عمل آخر قد بلغت ٦٧,٤% عند الأعمار (٢١-٣٠) سنة ، وبلغت ٥٨,٩% عند الذين تتراوح أعمارهم بين (٣١-٤٠) سنة ، ١٨,٢% عند الذين تتراوح أعمارهم بين (٤١-٥٠) سنة ، فيما تنخفض الى أدنى حدودها عند الذين تزيد أعمارهم عن (٥٠) خمسين سنة لتبلغ نسبة ٧،٧% ، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٢٥,٧ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، مما يظهر أنه كلما زاد عمر الفرد كلما انخفض نشاطه في البحث عن عمل آخر وذلك ليحافظ على حقوقه المكتسبة من العمل في المصنع لفترة طويلة من مكافآت وترقيات والتقاعد، كما أن المتقدمين في السن تعتبر حظوظهم في إيجاد عمل آخر قليلة حتى ولو كانوا يتمتعون بالخبرة الكافية، وذلك لأن المصنع عندما يوظف عاملا معينا فإنه يضع في اعتباره إمكانية الاستفادة من مجهوداته،وهو ما لا يمكن تحقيقه مع العمال المتقدين في السن الذين تتناقص مجهوداتهم كلما زادت أعمارهم إضافةإلى أن قربهم من سن التقاعد يمنع الاستفادة منهم لفترة طويلة .

ومما سبق يظهر أن الباحثين عن عمل آخر هم في غالبيتهم من المهندسين ومن حملة الشهادات الجامعية والأعمار الصغيرة .

الجدول رقم (٨)

توزيع المبحوثين حسب بعض المتغيرات المتعلقة بالعمل المرغوب به

نوع العمل الذي ترغب فيه	**التكرار**	**النسبة %**
فردي	٤٣	٢٨,٥
جماعي	١٠٨	٧١,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠
نوع العمل الذي ترغب فيه	**التكرار**	**النسبة %**
حر	٥٩	٣٩,١
حكومي	٩٢	٦٠,٩
المجموع	١٥١	%١٠٠
نوع العمل الذي ترغب فيه	**التكرار**	**النسبة %**
زراعي	٢١	١٣,٩
صناعي	٧٨	٥١,٧
تجاري	٥٢	٣٤,٤
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **نوع العمل المرغوب فيه:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٨) أن ٧١,٥% من أفراد العينة يرغبون بالعمل الجماعي،غير أن تفضيل نسبة كبيرة من أفراد العينة للعمل جماعيا لا تبدو متلائمة مع العمل الصناعي الذي يتسم بتخصيص الوظائف وتقسيم المهام حيث يتكفل كل واحد بأداء مهمة معينة، وفي نفس الوقت يتوافق هذا التفكير مع العمل الزراعي الذي يتم في جو تعاوني حيث يشترك جميع الأفراد في تحقيق هدف مشترك، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على النشأة الريفية للعمال الجزائريين، هذا الوسط الذي تسوده قيم إجتماعية نابعة من الإعتقاد الديني أو مرتبطة بطبيعة العمل الزراعي الذي يدعو إلى التعاون والتضامن الإجتماعي،ويتجلى ذلك في أسلوب اتخاذ القرار وانجاز مختلف المشاريع

التي تعود على الجماعة بالفائدة وذلك فيما يسمى بعمل الجماعة إذ يتفق مثلا رجال القرية على التطوع بيوم أو أكثر في إنجازعمل معين كالحصاد أو حفر القنوات أوشق الطرقات...إلخ.

أما بالنسبة للعمل الحكومي والحر فيرغب فيه ٦٠,٩% لما فيه من إمتيازات كالأجر المستقر والتأمين عند المرض والتقاعد، ممايجعل العمال يتمسكون به بالرغم من وجود قيود فيه والتزامات تقف حجرعثرة في طريقهم نحو الإبداع والتقدم كالقوانين وضرورة الإرتباط بأهداف المؤسسة،عكس العمل الحر الذي يتميز بالحرية والفرص المفتوحة نحو التفوق والنجاح إلا أنه تكتنفه المغامرة والمخاطرة وهو ما جعل العمال يتمسكون بالعمل ذو الطابع الحكومي خوفا من هذه الميزة .

و من جهة أخرى يلاحظ أن ٥١,٧% يرغبون في الاستمرار في العمل في المجال الصناعي لما يمتازبه من امتيازات و تركيز الدولة عليه ويبدو ذلك من خلال عدد المستثمرات في هذا المجال وما يتمتع به العمال من أجر مستقر و التأمين...إلخ. في حين أن ٣٤,٤% يرغبون بالعمل التجاري لما يتميز به من حرية وربح سريع، كما ترتبط أيضا بمعتقدات دينية حيث أجاب البعض ان "التجارة بركة" لأن النبي (ص) قد اشتغل بهذه المهنة وبالتالي "فهي مهنة مباركة" مما يعكس سيطرة القيم الدينية على اختيارات الأفراد للمهن، أما الباقون البالغة نسبتهم ١٣,٩% فيرغبون في العمل الزراعي وقد يعود ذلك إلى الأصول الريفية لبعض العمال الذين اشتغلوا بها من قبل أو إلى الطابع الموسمي للعمل الزراعي حيث يعمل فترة ويستريح أخرى مما يحرره من الالتزام النظامي بالعمل، أو قد يعود أيضا إلى ندرة فرص العمل في المجالات الأخرى مما جعل العامل هنا يعود للزراعة.

بخصوص قيمة العمل : لوحظ وجود خليط من القيم الصناعية والدينية والأخلاقية ، كما بدا التأثر واضحا بالظروف الإقتصادية والإجتماعية التي تمر بها الجزائر،حيث يفضل العمال العمل الصناعي إلا أنهم في الوقت نفسه يرغبون بالعمل ذي الطابع الحكومي الذي يؤدى بطريقة جماعية،أي أنهم يتفادون الأعمال التي تميزها المخاطرة والفردية وهذا يتناقض مع قيم العمل الصناعي الذي يسوده تقسيم دقيق للعمل حيث يتولى كل عامل أداء مهمة معينة .

كما يلاحظ سيادة علاقات قرابية فبخصوص التوظيف وجد أن نسبة من العمال تم توظيفهم عن طريق تدخل أقاربهم،وهذا ليس في صالح العمل الصناعي الذي من المفروض أن يكون معيار الكفاءة هو الحاسم في عملية التوظيف .

أما عن الرضا فقد وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين المنصب الوظيفي.

كما توجد فروق جوهرية كذلك بين التفكير في البحث عن عمل آخر مع المنصب الوظيفي والعمر والمستوى التعليمي .

٢ – قيمة الادخار:

تعد قيمة الادخار من القيم الصناعية ،ذلك أنها تزرع لدى الفرد قناعة بضرورة التخطيط للمستقبل وعدم ترك الأمور للارتجال، حتى لا يكون عرضة لتقلبات الأوضاع، ذلك بالتخلي عن الذهنية الاستهلاكية وترشيد الاستهلاك بما يتوافق مع الامكانات المتاحة.

الجدول رقم (٩)
توزيع المبحوثين حسب بعض المتغيرات المتعلقة بقيمة الادخار

كفاية الأجر	التكرار	النسبة %
يكفي	٥٨	٣٨,٤
لا يكفي	٩٣	٦١,٦
المجموع	١٥١	%١٠٠
كيفة التصرف لتعويض النقص	**التكرار**	**النسبة %**
الاقتراض	٤٠	٤٣,٠
تنظيم الاستهلاك	٢٨	٣٠,١
العمل الاضافي	٢٥	٢٦,٩
المجموع	٩٣	%١٠٠
إمكانية الإدخار في حالة كفاية الأجر	**التكرار**	**النسبة %**
يدخر	١١٨	٧٨,١
لا يدخر	٣٣	٢١,٩
المجموع	١٥١	%١٠٠
التصرف في الأجر في حالة كفايته	**التكرار**	**النسبة %**
تحسين نمط الاستهلاك	٢٨	١٨,٥
شراء سيارة	٢١	١٣,٩
بناء بيت	٥٣	٣٥,١
السفر والترفيه	٦	٤,٠
الذهاب للحج	٢٨	١٨,٥
استثمار المال	١٥	٩,٩
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **كفاية الأجر:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٩) أن أجر ٦١,٦% من أفراد العينة لا يكفيهم ولا يتماشى مع المجهودات التي يبذلونها،وهو ما يؤثر على روحهم المعنوية وبالتالي على إنتاجهم.ويعتبر أفراد العينة المتزوجون أكثر عرضة لعدم كفاية الأجر وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١٠)،حيث تظهر البيانات أن نسبة كفاية الأجر عند المتزوجين قد بلغت ٣٢,٢% وذلك لكثرة المسؤوليات وما يتطلبه الأبناء من نفقات،فيما ارتفعت الى ٤٦,٩% عند العزاب ، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي(χ^2) ٣,٤ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٤ ، مما يظهر أن الأجر أكثر كفاية عند العزاب منه عند المتزوجين وذلك لأن المسؤوليات تكون أكبر عند المتزوجين منه عند العزاب .

الجدول رقم (١٠)
توزيع المبحوثين حسب كفاية الأجر والحالة الاجتماعية

الحالة الإجتماعية / كفاية الأجر	متزوج		أعزب		المجموع %	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
يكفي	٢٨	٣٢,٢	٣٠	٤٦,٩	٥٨	٣٨,٤
لا يكفي	٥٩	٦٧,٨	٣٤	٥٣,١	٩٣	٦١,٦
المجموع	٨٧	١٠٠	٦٤	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ^2 = ٣,٤ ، درجات الحرية = ١ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٤						

إن عدم كفاية الأجر يجعل ٤٣% من أفراد العينة يلجأون للاقتراض لتعويض النقص وهو ما يعكس عدم وعيهم بأهمية ترشيد وعقلنة الاستهلاك بشكل يتوافق مع الأجر،وهذا ما يعتمده ٣٠,١%حيث يلجؤون إلى تنظيم الإستهلاك كوسيلة لسد النقص وذلك من خلال الموازنة بين حاجاتهم وامكانياتهم المادية المتاحة،غير أن هذا الترشيد وكما أجاب البعض كان على حساب حاجات بيولوجية أساسية كالغذاء مثلا إذ اقتصروا على نمط استهلاك زهيد، وهوما يطرح التساؤل حول إمكانية تجديدهم لقوة عملهم في ظل هذه الظروف،أما الباقون البالغة نسبتهم ٢٦,٩% فقد

وجدوا الحل في العمل الإضافي (غير الرسمي) وهو ما يعني أن العمل عندهم يمثل مصدرا للحصول على المال فيعتمدون على العمل الاضافي لسد الفجوة بين الأجر والاحتياجات .

- **الرغبة في الإدخار:**

هذا وقد أظهر ٧٨,١% رغبة في الادخار في حال كفاية دخلهم مما يظهر نفوذ قيمة صناعية عند هذه الفئة ترتبط بالتخطيط للمستقبل وعدم النظرة إلى الحياة نظرة آنية، وهو ما يحتم عليهم أخذ الاحتياط وذلك بادخار قيمة من المال تساعدهم فيما قد يحصل لهم،وذلك بعد القيام بترشيد الإستهلاك وتنظيمه حتى يتمكنوا من الادخار كما يعود كذلك إلى احتواء العينة على نسبة كبيرة من الشباب الذين لديهم مشاريع تقتضي قيامهم بالادخار. وقد بلغت النسبة التي توصل إليها " الطاهر شلوش " في دراسته "صراع القيم لدى العمال الصناعيين من أصل ريفي " ٣٨،٣٤% من أفراد العينة الراغبين في الإدخار,أما في الدراسة التي أجراها " محمد الدقس ، موسى أبو حوسة " فقد وجدا أن ١٩% فقط من أفراد العينة يوفرون من راتبهم الشهري، إن هذه النسب وإن كانت منخفضة إلا أنها تعبر عن إقتناع العمال بضرورة التخطيط للمستقبل وعدم ترك الأمور للإرتجال، ويمكن إرجاع ذلك أيضا إلى زيادة تعقد الحياة ومتطلباتها وغلاء المعيشة مماجعل أبسط المشاريع تحتاج إلى الإدخار.

وقد كشفت الدراسة أنه في حالة كفاية الدخل فإن بناء بيت يقع على رأس أولويات أفراد العينةوذلك بنسبة ٣٥,١% وهو ما يعكس مدى معاناة العمال من أزمة السكن، خصوصا بعد انحسار هذه الخدمات التي كانت تقدمها المؤسسة الصناعية التي كانت تقوم بتوزيع سكنات وظيفية على العمال ، إن هذه الوضعية تبعث على التساؤل حول أثرها على مردودية العامل لما للسكن من أهمية كبيرة في تهيئة الجو للعامل لتجديد قوته الفيزيقية التي يستهلكها في العملية الإنتاجية، أما الرتبة الثانية فاحتلها كل من الذهاب للحج وتحسين نمط الاستهلاك بنسبة ١٨,٥% لكل منها فتحسين نمط الاستهلاك كان من بين اهتمامات العمال نظرا لما يعانيه من زهد بسبب غلاء المعيشة وضعف الأجور، أما الذهاب إلى الحج يعكس سيطرة قيمة دينية عند العمال.

وما يمكن ملاحظته على تطلعات أفراد العينة في حالة كفاية أجرهم، سيطرة حاجات أساسية من المفروض أن تكون في متناول أي فرد في المجتمع، كما يلاحظ وجود قيم دينية كالذهاب إلى الحج ولم تتعداها إلى قيم اقتصادية كالاستثمار الذي بلغت نسبته ٩,٩%، أما الحاجات الكمالية كشراء سيارة بنسبة ١٣,٩%،و السفر والترفيه الذي احتل المرتبة الأخيرة بنسبة ٤% وهذا ما

يعكس الوضعية التي يعيشها أفراد العينة من عدم قدرتهم على تلبية حاجات من المفروض أن تكون أساسية ومن حق أي فرد في المجتمع، إلا أنها تتحول عندهم إلى تطلع وهو ما يمكن أن يؤثر على مدى تطويرهم لذهنياتهم وتجاوزهم لمرحلة اشباع الحاجات الأساسية إلى مستويات أرقى في سلم الحاجات وتغييرهم لنمط حياتهم وتفكيرهم وبالتالي تقبلهم للقيم الصناعية،إن هذا يعكس الوضعية التي يعيشها العامل في هذه المؤسسة.

والملاحظ أن هناك اختلاف بين التصرف في الأجر بين الريفيين والحضريين في حالة كفايته، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (١١) :

الجدول رقم (١١)
توزيع المبحوثين حسب التصرف في الأجر في حالة كفايته ومكان الاقامة

مكان الإقامة / التصرف	ريف		حضر		المجموع %	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
تحسين نمط الاستهلاك	٢	٥,٤	٢٦	٢٢,٨	٢٨	١٨,٥
شراء سيارة	٢	٥,٤	١٩	١٦,٧	٢١	١٣,٩
بناء بيت	٢١	٥٦,٨	٣٢	٢٨,١	٥٣	٣٥,١
السفر والترفيه	١	٢,٧	٥	٤,٤	٦	٤,٠
الذهاب للحج	١٠	٢٧,٠	١٨	١٥,٨	٢٨	١٨,٥
استثمار المال	١	٢,٧	١٤	١٢,٣	١٥	٩,٩
المجموع	٣٧	١٠٠	١١٤	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ^2 = ١٨,٣ ، درجات الحرية = ٥ ، مستوى الدلالة = ٠,٠١						

حيث تظهر البيانات السلوك الذي يسلكه أفراد العينة في حال كفاية الاجر، إذ يلاحظ أن شراء بيت جاء في المرتبة الأولى عند الريفين وبنسبة ٥٦,٨% وذلك لأن الريفيين غير مستقرين في المدينة وبالتالي فهم بحاجة إلى سكن وتشير كذلك إلى ذهنية الريفي والمعنى الذي يكتسيه امتلاك بيت بدل الإيجار ، ثم جاء الذهاب للحج بنسبة ٢٧% وهو ما يعكس ترسخ قيم دينية عند الريفيين أكثر منه عند الحضريين ، وبالرغم من أن بناء بيت جاء في المرتبة الأولى عند الحضريين إلا أنه بنسبة أقل منها عند الريفين ، فقد بلغت نسبة بناء بيت ٢٨,١% عند الحضريين وهو ما يشير إلى معاناة الفئتين على حد سواء من أزمة السكن ، أما المرتبة الثانية تحسين نمط الاستهلاك بنسبة ٢٢,٨%، وثالثا شراء سيارة بنسبة ١٦,٧% وهوما يعكس طريقة الحياة الحضرية التي تتميز بالرفاهية وبتنوع متطلبات الحياة وهو ما يبينه إختلاف ترتيب الحاجات عند الريفيين والحضريين،

- **معنى المال:**

تظهر بيانات الجدول رقم (١٢) أن المال يعني وسيلة للاستمرار في العيش عند ٦٠,٣% من أفراد العينة، وهو ما يعكس نظرة ضيقة وآنية للمال، إذ لا يتعدى أن يكون وسيلة لمبادلته بحاجات أساسية تضمن للفرد البقاء على قيد الحياة ،مما يعني سيادة قيمة غير صناعية وعقلية استهلاكية قد يكون سببها عدم تلبية حاجات بيولوجية أساسية كالغذاء مثلما ورد في الجدول رقم(٩)، في حين أن ٢٩,٧% يعتبرونه وسيلة لمساعدة الآخرين أي أنه وسيلة لتلبية قيمة أخلاقية لديهم،أما باعتباره وسيلة لاحتلال مكانة إجتماعية فلم يعتقد به سوى ٦% وهو ما يعني تحوله إلى معيار لتصنيف الأفراد في المجتمع عند هذه النسبة، أي أن المكانة أصبحت عندهم مكتسبة وليست موروثة، أما النظرة المادية فلا نجدها إلا عند ٤% فقط والذين يعتبرونه وسيلة لمضاعفة الثروة.

- **نوع الملكية المفضل:**

أما بخصوص الملكية فإن الدراسة كشفت عن أفضلية تملك الأرض بنسبة ٧١,٥% وهذا قد يعود للجذور الريفية التي ينتمي لها أكثر من ثلث العينة .و يعكس كذلك مدى ترسخ قيمة زراعية حيث ما زالت الأرض تتمتع بقيمة وبقدسية في أذهان هؤلاء العمال الذين يعتبرونها المصدر الوحيد للثروة، و أنها هي الثروة الدائمة بينما المال ثروة معرضة للفناء، وهومما يبين محدودية التفكير الاستثماري وغياب روح المغامرة والمنافسة .

الجدول رقم (١٣)
توزيع المبحوثين حسب التملك المفضل ومكان الاقامة

مكان الإقامة / التملك المفضل	ريف		حضر		المجموع%	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
الأرض	٣١	٨٣,٨	٧٧	٦٧,٥	التكرار	٧١,٥
الأرض	٦	١٦,٢	٣٧	٣٢,٥	١٠٨	٢٨,٥
المجموع	٣٧	١٠٠	١١٤	١٠٠	٤٣	١٠٠
χ^2 = ٣,٦ ، درجات الحرية = ١ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٤						

وبخصوص وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التملك المفضل ومكان الإقامة، تظهر بيانات الجدول رقم (١٣) أن نسبة تفضيل تملك الأرض قد بلغت ٨٣,٨% عند الريفيين، فيما بلغت ٦٧,٥% عند الحضريين، الأمر الذي يظهر قيمة تملك الأرض بشكل أكبر من المال عند كل من الريفين والحضريين الا أنها بنسبة أكبر عند الريفين الذين يعدون الأكثر ارتباطا بالأرض وأكثر خبرة بأساليب العمل فيها، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٣,٦ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٤ وهي تبين أن هناك فروق جوهرية بين الريفيين والحضريين في تفضيلهم لملكية الأرض، وذلك لقرب الفلاحين منها وخبرتهم في العمل بها كما تدل على أن الأرض أكثر تقديسا عند الريفيين منه عند الحضريين.

الجدول رقم (١٤)
توزيع المبحوثين حسب التملك المفضل والمستوى التعليمي

مستوى التعليم / أفضلية التملك	أمي %	ابتدائي %	متوسط %	ثانوي %	جامعي %	المجموع %
الأرض	١٠٠	٨٠,٠	٧٤,٣	٥٦,٩	٨١,٠	٧١,٥
المال	–	٢٠,٠	٢٥,٧	٤٣,١	١٩,٠	٢٨,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	٢	٥	٣٥	٥١	٥٨	١٥١
χ٢ = ٩,١ ، درجات الحرية = ٤ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٥						

تظهر بيانات الجدول رقم (١٤) أن نسبة تفضيل تملك الأرض عند الأميين قد بلغت ١٠٠ % فيما بلغت ٨٠% عند حملة المرحلة الابتدائية ، ٧٤,٣% عند حملة التعليم المتوسط ، ٥٦,٩% عند حملة المرحلة الثانوية، وانخفضت بشكل ملحوظ عند حملة الشهادات الجامعية وبنسبة ١٩% ، الأمر الذي يظهر قيمة تملك المال بشكل أكبر عند حملة الشهادات الجامعية وبنسبة ٨١%، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٩,١ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأصحاب الشهادات العليا أكثر اتجاها لامتلاك المال بدل الأرض لأنهم الأقدر على استغلاله نظرا لامتلاكهم للقدرات العلمية التي تساعدهم على ذلك.

الجدول رقم (١٥)
توزيع أفراد المبحوثين حسب التملك المفضل والعمر

العمر / أفضلية التملك	٢١-٣٠ %	٣١-٤٠ %	٤١-٥٠ %	٥١-٦٠ %	المجموع %
الأرض	٤٤,٢	٧٩,٥	٨٦,٤	٩٢,٣	٧١,٥
المال	٥٥,٨	٢٠,٥	١٣,٦	٧,٧	٢٨,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	٤٣	٧٣	٢٢	١٣	١٥١
χ^2 = ٢٣,٢ ، درجات الحرية = ٣ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١					

أما بخصوص أفضلية التملك والعمر فتظهر بيانات الجدول رقم (١٥) أن نسبة تفضيل تملك الأرض عند الذين تتراوح أعمارهم بين(٥١-٦٠) سنة قد بلغت٩٢,٣% وبلغت ٨٦,٤% عند الذين تتراوح أعمارهم بين (٤٠-٥١) سنة،٧٩,٥% عند الأعمار (٣١-٤٠) سنة،وانخفضت عند الفئة التي يتراوح عمرأفرادها بين (٢١-٣٠) سنة الى ٤٤,٢%.أي أن قيمة تملك الأرض ظهرت أكثر عند أصحاب الأعمار الكبيرة حيث كلما ازداد التقدم في العمر لوحظ أن هناك زيادة في نسبة الذين يفضلون تملك الأرض، مما يوضح بقاءها عند هؤلاء كمصدر للثروة بدل المال هذا الأخير الذي يحتاج استثماره إلى مجهودات إضافية عقلية وجسمية وطرق حديثة في الاستثمار، ولعل المتقدمين في السن غير قادرين على تحملها، الأمر الذي يظهر قيمة تملك المال بشكل أكبر عند الفئة العمرية (٢١-٣٠) سنة وبنسبة ٥٥,٨% . وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ^2) ٢٣,٢ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ أي أن هناك فروق جوهرية بين فئات الأعمار المختلفة واتجاههم نحو التملك

ومما سبق تظهر قيمة تفضيل تملك الأرض على المال عند أفراد العينة باستثناء حملة الشهادات الجامعية وذوي الأعمار الصغيرة الذين يفضلون امتلاك المال بدل الأرض.

الجدول رقم (١٦)
توزيع بخصوص بعض المتغيرات المتعلقة بالطموح للغنى

الطموح للغنى	التكرار	النسبة %
يطمح	٩٨	٦٤,٩
لا يطمح	٥٣	٣٥,١
المجموع	١٥١	١٠٠%
الجهد المبذولة لتحقيق طموح الغنى	التكرار	النسبة %
التوفير	٣٥	٣٥,٧
مواصلة الدراسة	١٣	١٣,٣
الإستثمار	٩	٩,٢
العمل الإضافي	١٧	١٧,٣
لاشيء	٢٤	٢٤,٥
المجموع	٩٨	١٠٠%
التصرف بالمال في حالة الغنى	التكرار	النسبة %
وضعه في البنك	٢٠	١٣,٢
استثماره	٧٨	٥١,٧
مساعدة الآخرين	٥٣	٣٥,١
المجموع	١٥١	١٠٠%
التخلي عن العمل في حالة توفر الثروة	التكرار	النسبة %
يتخلى	٧٠	٤٦,٤
لا يتخلى	٨١	٥٣,٦
المجموع	١٥١	١٠٠%

• **الطموح للغنى:**

تظهر بيانات الجدول رقم (١٦) رفض ٣٥،١% من أفراد العينة أن يكونوا أغنياء ويعللون سبب رفضهم للغنى والمال بأنه يؤدي إلى " الكفر والجهل " وهو ما يعكس سيطرة نظرة عدائية للمال تبررها قيمة أخلاقية دينية عندهم حيث عبروا أن الغنى هو "غنى النفس والأخلاق " مما يعكس تميزهم بروح القناعة وقصر النظر إلى المستقبل وسيادة نظرة أخلاقية غير مادية للغنى، في حين أن ٦٤,٩% من أفراد العينة يرغبون في ذلك وهو ما يوضح نفوذ قيمة صناعية لديهم تتمثل في الطموح نحو الغنى والثروة أي تحول النظرة إلى الغنى إلى مطلب هام عند هذه الفئة.

أما عن طريقة تحقيق ذلك فإنهم ينتهجون طرقا بسيطة لتحقيق طموحهم فنسبة ٣٥,٧% يرون أن التوفيرهو سبيلهم الوحيد لتحقيق ذلك، ويواصل ١٣,٣% منهم دراسته لاعتقاده بأن ذلك يحقق طموحه بالغنى حيث أن مواصلة الدراسة تؤهلهم للحصول على منصب عمل محترم يقابله أجرا عاليا يسمح له باحتلال مركز إجتماعي محترم في المجتمع، والملاحظ أن أفراد هاتين الفئتين قد سلكوا طرقا خالية من المجازفة، عكس ٩،٢% الذين سعوا لتحقيق ذلك من خلال الاستثمار بالرغم ما ينطوي عليه من مخاطرة وإحتمالية الربح والخسارة، في حين يلجأ ١٧,٣% للعمل الاضافي أي أن العمل عندهم تحول إلى وسيلة لتكوين الثروة وهو يعكس نظرة إيجابية للعمل، ويطمح ٢٤,٥% للغنى بدون بذل أية جهود لتحقيق هذا الطموح، مما يعكس إيمان هؤلاء بقيم غيبية واستسلامهم للقدرية و بأن الغنى والفقر هما قدر من عند الله و أن الفرد ليس بوسعه أن يفعل شيئا إزاء هذه الوضعية .

غير أنه ومن جهة أخرى يلاحظ أنه في حال الغنى، فإن قيمة الاستثمار جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٥١,٧% وذلك رغبة منهم في مضاعفة ثروتهم واتصافهم بروح المخاطرة والمغامرة والمنافسة وتوقع الربح والخسارة، مما يتطلب مهارة عالية في تسيير هذه الأموال واستثمارها، في حين يطمح ١٣,٢% لمجرد وضع الأموال في البنك ويستفيدون من الفوائد وهذا الموقف يعكس اتجاها سلبيا نحو الاستثمار الذي يستلزم المجازفة، أما ٣٥,١% فسوف يستخدمونه في مساعدة الآخرين مما يعبر عن سيادة قيمة دينية تتمثل في استثمار هذه الثروة وجني أرباحها في" الحياة الأخرى".

وجاءت قيمة العمل واضحة عند ٥٣,٦% من أفراد العينة الذين يرفضون التخلي عن عملهم حتى لو توفر لديهم المال لأن هدفهم من العمل لاينحصر في الجانب المادي فقط وإنما يتعداه

ليصبح حاجة إجتماعية وسيكولوجية، كما قد يدل على قرب بعض العمال من سن التقاعد فهم لا يريدون أن يضيعوا جهود سنوات طويلة من العمل، ومن جهة أخرى عبر بعض العمال عن سيادة قيمة دينية من خلال رفضهم التخلي عن العمل بأنه شرف وأن الدين يوصي بالعمل وينبذ البطالة.

الجدول رقم (١٧)
التوزيعات النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاجابات المبحوثين حول العبارتين التاليتين

الفقرات	موافق %	لحد ما %	غير موافق %	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
على الفرد أن يعيش ليومه ولا يهتم لمستقبله	٢٩,٨	٢,٠	٦٨,٢	١,٦٢	٠,٩٣
الانسان مسير وليس مخيرا	٥١,٧	٢١,٩	٢٦,٤	٢,٢٥	١,٠٤

تظهر بيانات الجدول رقم (١٧) أن حوالي ثلثي العينة ٦٨,٢% لا يوافقون على أن الفرد يعيش ليومه ولا يهتم لمستقبله،وهو ما يعبر عن قيمة صناعية تتمثل في التخطيط للمستقبل وما يرتبط بها كذلك من التفكير في الادخار،في حين يوافق٢٩,٨% على ذلك ويوافق لحد ما ٢%، هذا وقد بلغ الوسط الحسابي ١,٦٢ درجة ضمن المقياس التدريجي الثلاثي بانحراف معياري مقداره ٠,٩٣، وبما ان الوسط الحسابي للاجابات أقل من (٢) التي تشكل الوسيط والوسط الحسابي في هذا المقياس فإنه يمكن القول أن أفراد العينة يرفضون هذا المفهوم للعيش مما يؤكد النتيجة التي وردت في الجدول رقم(٩) حيث ظهر أن ٧٨،١% من أفراد العينة يرغبون في الإدخار.

أما عن مسالة أن الإنسان مسير وليس مخيرا فنجد أن حوالي نصف العينة ٥١,٧% يوافقون ذلك، ويوافق لحد ما ٢١,٩% ، في حين لا يوافق ذلك حوالي ربع العينة ٢٦,٤%، وقد بلغ الوسط الحسابي لكون الانسان مسير أو مخيرا ٢,٢٥ درجة ضمن المقياس التدريجي الثلاثي بانحراف معياري مقداره ١,٠٤، وبما أن الوسط الحسابي للاجابات أكبر من (٢) التي تشكل الوسيط والوسط الحسابي في هذا المقياس فإنه يمكن القول أن أفراد العينة يوافقون على أن الانسان مسير وليس مخيرا مما يوضح سيطرة قيمة دينية عندهم واستسلامهم للقدرية، وهو ما يفسر محدودية الطموح لديهم بسبب اعتقادهم أنهم مسيرون وأن كل ما يحصل لهم مقدر عليهم وليس بإمكانهم تغيير أي شيء.

ولتأكيد هذه النتيجة تم استخدام اختبار (One Sample t-test) وجاءت نتيجته كما في الجدول رقم(١٨)

الجدول رقم (١٨)
نتائج اختبار (One Sample t-test)

الفقرات	قيمة t	النتيجة
على الفرد أن يعيش ليومه ولا يهتم لمستقبله	٨,١٤ *	الرفض
الانسان مسير وليس مخيرا	١,٢٧	القبول

* دالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٠١

تظهر بيانات الجدول رقم (١٨) أن قيمة (t) على فقرة "على الفرد أن يعيش ليومه ولا يهتم لمستقبلة" قد بلغت ٨,١٤ وان هذه القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، الأمر الذي يكشف عن رفض أفراد العينة لهذا الإفتراض وبالتالي قبول الافتراض البديل ، في حين تم قبول فقرة "الانسان مسير وليس مخيرا حيث بلغت قيمة (t) ١,٢٧ ، وهي ليست ذات دلالة إحصائية عند أي من مستويات الدلالة ٠,٠٥ فاقل ، الأمر الذي لا يمكننا من رفضها وفي هذه الحالة يكون القرار قبول أفراد العينة لهذه المسألة.

الجدول رقم (١٩)
توزيع المبحوثين حول بعض المتغيرا ت المتعلقة بمفهومهم للنجاح والمصلحة

الانسان الناجح	**التكرار**	**النسبة %**
الناجح بعمله	٣٤	٢٢,٥
السعيد في حياته العائلية	١٠٧	٧٠,٩
صاحب الثروة	١٠	٦,٦
المجموع	١٥١	%١٠٠
المصلحة تعني :	**التكرار**	**النسبة %**
المصلحة الفردية	١٩	١٢,٦
المصلحة العامة	١٣٢	٨٧,٤
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **معنى النجاح:**

تظهر بيانات الجدول رقم (١٩) طغيان قيم أخلاقية أسرية عند أفراد العينة حيث أن الحياة العائلية السعيدة تعتبر محددا للإنسان الناجح عند ٧٠,٩% منهم، واقتصر مفهوم النجاح على النجاح في العمل عند ٢٢,٥% ، فيما اقتصر النجاح المادي عند٦,٦% حيث أن الإنسان الناجح هو صاحب الثروة.

إن المفهوم الأخلاقي للنجاح الذي عبر عنه العمال يعكس بقاء قيم أخلاقية في مجتمع المصنع، وقلة الاهتمام بالجانب المادي للنجاح وهو ما يعطي صورة عن طموحاتهم التي لا تتعدى القيم الأخلاقية، وقد امتد المعنى الأخلاقي للنجاح ليشمل معنى المصلحة إذ أنها تعني المصلحة العامة عند ٨٧,٤% في حين اقتصر مفهومها كمصلحة فردية عند ١٢,٦% ،وتعبر هذه الذهنية الجماعية عن رواسب قيم غير صناعية ترتبط بالحياة ما قبل الصناعة وما سادها من روح جماعية امتدت حتى إلى الجوانب الإقتصادية كأسلوب أداء العملية الإنتاجية التي كانت تتم في إطار جماعي وعائلي ،حيث يسود تقسيم جنيني للعمل و يشترك الجميع في أداء المهام من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

بخصوص المال والطموح لوحظ كذلك وجود تداخل بين القيم الصناعية وقيم غير صناعية، حيث تتجسد هذه الأخيرة في النظرة الآنية للمال، وتفضيل ملكية الأرض على المال وفي هذا الإطار لوحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملكية ومكان الإقامة فالريفيون أكثر توجها من الحضريين لتملك الأرض ، كما أن هناك فروقا جوهرية بين المستوى التعليمي والعمر حيث أن العمال الأصغر سنا وأصحاب الشهادات العليا هم أكثر تفضيلا للمال على الأرض.

أما بخصوص الطموح للغنى يلاحظ انتهاج أساليب بسيطة لا تنطوي على أي مخاطرة وهذا منافيا للقيم الصناعية .

غير أنه من جهة أخرى يلاحظ تقديس للعمل على المال ، واستسلامهم للقدر واقتناعهم بأن الإنسان مسير لا مخير وهذا يجعلهم يقبلون بالوضع الراهن ولا يطمحون لتغييره .

أما النجاح تسيطر عليه هو الآخر قيم أخلاقية أسرية ، كما يلاحظ كذلك سيادة قيم جماعية كتفضيل المصلحة الجماعية على الفردية.

ثانيا : القيم الادارية وتشمل العلاقات داخل المصنع ، وقيمة الوقت

١ – العلاقات داخل المصنع:

تتأثر العلاقات داخل المصنع بالعقلانية التي تسوده ،فهي علاقات رسمية قائمة على أساس العمل وهدفها تحقيق أهداف المصنع وهي إنتاج تنافسي بأقل تكلفة وبأعلى ربحية . وهذا يتطلب حيادية العلاقات واحترام التدرج في المناص وجعل أهداف المصنع فوق كل الانتماءات، وسيحاول الجدول التالي فحص هذه القيم عند المبحوثين.

جدول رقم (٢٠)
توزيع المبحوثين حسب العلاقة مع العاملين

نوع العلاقة مع العاملين	التكرار	النسبة %
علاقة عمل	٤٧	٣١,١
علاقة صداقة	٥٧	٣٧,٨
صداقة وعمل معا	٤٧	٣١,١
المجموع	١٥١	%١٠٠
تفضيل أن يكون العاملين من الاقرباء	**التكرار**	**النسبة %**
يفضل	٨٥	٥٦,٣
لا يفضل	٣٦	٢٣,٨
لا فرق	٣٠	١٩,٩
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **العلاقات بين العمال:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٠) أن ٣٧,٨% من أفراد العينة يتمتعون بعلاقة صداقة فيما بينهم مما يبين سيطرة نوع من العلاقات المباشرة في المصنع وما يمكن أن تلعبه من تأثير على علاقات الإنتاج (الجماعات غير الرسمية)،أما٣١,١% تربطهم علاقة عمل مع غيرهم وهو ما يعبر عن تحول العلاقات عند بعض العمال واكتسابها الطابع الرسمي غير المباشر تحكمها فقط قواعد وقوانين العمل ولا تتعداها إلى العلاقات الشخصية، وأما الباقين البالغة نسبتهم ٣١,١%

فتربطهم علاقات صداقة وعمل معا ،مما يعبر عن قدرتهم على الفصل بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل .

هذا ويفضل ٥٦,٣% أن يكون العاملين معهم من الأقرباء، مما يعكس بقاء رواسب طريقة العمل التقليدية التي كانت تتم في إطار العائلة والعلاقات القرابية. وقد توصل "الفضيل رتيمي" في دراسته كذلك إلى ما يدعم هذه النتيجة حيث وجد أن ٦٧% من أفراد عينة بحثه قد التحقوا بالعمل في المصنع لوجود أقارب لهم هناك لأن ذلك يشكل دعما معنويا لهم .

أما ٢٣,٨% فيفضلون أن يكون العاملين من غير الأقرباء لأن بعضهم يرى أن وجود أقاربهم في نفس مكان العمل يمنعهم من تحقيق التقدم في عملهم لوجود الحسد والمكائد، وهو ما يعني تفكك الروابط القرابية عند هؤلاء، أما البعض الآخر فيرون أن وجود الأقارب سوف يمنعهم من أداء عملهم بطريقة صحيحة لأن الروابط القرابية سوف تؤثر على علاقات العمل،وتمنعهم من لعب دورهم على أتم وجه حيث سيكونون مخيرين بين واجبات العمل وواجبات القرابة ، وتجنبا للإحراج فهم يفضلون عدم وجود أقارب لهم في نفس مكان العمل، في حين يجد ١٩,٩% بأنه لا فرق عندهم في ذلك لأنهم قادرين على أداء عملهم سواء مع أقاربهم أو مع الآخرين وبوسعهم الفصل بين العلاقات القرابية وعلاقات العمل بحيث لا يؤثر على سير العملية الإنتاجية .

ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الريفيين والحضريين بخصوص تفضيل العمل مع الأقارب تظهر بيانات الجدول رقم (٢١) أن ٨٣,٨% من الريفين يفضلون أن يكون العاملون معهم في المصنع من أقاربهم وأبناء منطقتهم،في حين يفضل ذلك ٤٧,٤% من الحضريين، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ١٥,٦ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، الأمر الذي يظهر تمسك العاملون من الريف بأقاربهم وأبناء منطقتهم بدرجة أكبر منها عند الحضريين ويعود ذلك لقوة العلاقات الاجتماعية السائدة في

الجدول رقم (٢١)

توزيع المبحوثين حسب تفضيلهم أن يكون العاملون معهم في المصنع من الاقرباء والعلاقة مع مكان الإقامة

مكان الإقامة / تفضيل الأقارب	ريف		حضر		المجموع %	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
يفضل	٣١	٨٣,٨	٥٤	٤٧,٤	٨٥	٥٦,٣
لا يفضل	٢	٥,٤	٣٤	٢٩,٨	٣٦	٢٣,٨
لافرق	٤	١٠,٨	٢٦	٢٢,٨	٣٠	١٩,٩
المجموع	٣٧	١٠٠	١١٤	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ٢ = ١٥,٦ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١						

أما بخصوص المركزالوظيفي وتفضيل العمل مع الأقارب يوضح الجدول رقم(٢٢) أن ٧٦,٥% من العمال المنفذين يفضلون أن يكون العاملون معهم في المصنع من أقاربهم وأبناء منطقتهم،في حين انخفضت النسبة الى ٢٠,٦% عند المهندسين ، والى ١٥,٨% عند المشرفين، وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٧١,١ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، الأمر الذي يظهر تفضيل العاملين المنفذين للعمل مع أقاربهم وأبناء منطقتهم بدرجة أكبر منها عند المهندسين والمشرفين ، و يعود ذلك للاحراجات التي يتعرض لها المهندسين والمشرفين من عدم سير العمل بالشكل المطلوب من ناحية ، ومن توجيه عقوبات لأقاربهم وأبناء منطقتهم من ناحية أخرى، أما فيما يخص العمال المنفذين فيعود السبب لحاجتهم إلى أقاربهم لفرض وجودهم في المصنع لأن المشرفين والمهندسين يستمدون مكانتهم من مستواهم في سلم الوظائف أما العمال المنفذين فإن وجود أقارب لهم قد يعطيهم سندا معنويا يرفع من مكانتهم

الجدول رقم (٢٢)
توزيع المبحوثين حسب تفضيلهم أن يكون العاملين معهم في المصنع من الاقرباء والعلاقة مع المركز الوظيفي

المنصب / تفضيل الأقارب	مهندس		مشرف		عامل		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
يفضل	٧	٢٠,٦	٣	١٥,٨	٧٥	٧٦,٥	٨٥	٥٦,٣
لا يفضل	٢١	٦١,٨	١٢	٦٣,٢	٣	٣,١	٣٦	٢٣,٨
لافرق	٦	١٧,٦	٤	٢١,١	٢٠	٢٠,٤	٣٠	١٩,٩
المجموع	٣٤	١٠٠	١٩	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٥١	١٠٠

χ^2 = ٧١,١ ، درجات الحرية = ٤ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١

جدول رقم (٢٣)
توزيع المبحوثين حسب العلاقة مع الرؤساء

نوع العلاقة مع الرئيس في العمل	التكرار	النسبة %
عمل	١٠٦	٧٠,٢
صداقة	٤٥	٢٩,٨
المجموع	١٥١	%١٠٠
الاسم الذي تنادي به رئيسك	**التكرار**	**النسبة %**
أستاذ	٢٦	١٧,٣
تناديه باسمه	١٠٢	٦٧,٥
عمي	٢٣	١٥,٢
المجموع	١٥١	%١٠٠
تصرف الرئيس في حال صدور خطأ	**التكرار**	**النسبة %**
التوجيه	٩٩	٦٥,٦
التوبيخ	٣٣	٢١,٩
اللامبالاه	١٩	١٢,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **العلاقة مع رئيس العمل:**

أما عن نوع العلاقة مع رئيس العمل فتظهر بيانات الجدول رقم (٢٣) أن ٧٠,٢% تربطهم علاقة عمل وهو ما يبين تقبل هؤلاء العمال لنظام العمل الصناعي الذي يقوم على العلاقات الرسمية القائمة على احترام التدرج في المراتب ، وهو ما يتوافق إلى حد ما مع النتيجة التي توصل إليها "عبد الكريم النصار " في دراسته " التصنيع وأثره في حفز التغير الإجتماعي في مدينة بغداد " من أن ٥٤% تربطهم ما أسماه بالعلاقات الإنتاجية .

في حين اقتصرت علاقة الصداقة على ٢٩,٨%مما يعني سيطرة علاقات أولية ومباشرة وشخصية في المصنع ويسمى هذا النوع من العلاقات التنظيم غير الرسمي، حيث يلجأ العمال لتكوين علاقات شخصية فيما بينهم وبين رؤسائهم وذلك تجاوزا لطبيعة الوضع الذي يميزه التفاوت الرأسي في المراتب. بالرغم من رسمية العلاقات السائدة يبدو أن حوالي ثلثي العينة (٦٧,٥%) ينادون رئيسهم باسمه بدون أي لقب، في حين ١٧,٣% ينادونه "أستاذا " وذلك تماشيا مع المكانة التي يحتلها في سلم التدرج المهني وتجسيدا لمشاعر الاحترام واعترافا منهم برئاسته عليهم ،أما الباقون البالغة نسبتهم ١٥,٢% فينادونه "عمي" مما يعبر عن تواجد بعض التعبيرات القرابية تأثرا بنظام العمل الزراعي الذي كان يتم في جو عائلي .

وعن تصرف الرئيس في العمل في حال صدور خطأ من العاملين فأنه يكون التوجيه بنسبة ٦٥,٦% وهو ما يدل على اكتساب هؤلاء الرؤساء لبعض أساليب التسيير الحديثة، التي تعامل العامل كإنسان وليس كآلة بل لديه مشاعر وعواطف ويجب مراعاة هذا الجانب فيه لضمان روحا معنوية مرتفعة تضمن سير العملية الإنتاجية ، وهو عكس نسبة ٢١,٩% الذين يكون التوبيخ رد فعلهم على خطأ العامل،أما١٢,٥% فإن اللامبالاة هي ما يحظون بها من رؤسائهم وهو مايوضح عدم تحمل هؤلاء الرؤساء لمسؤوليتهم في المصنع وعدم مراعاتهم لمصلحته .

الجدول رقم (٢٤)
توزيع المبحوثين حول بعض المتغيرات المتعلقة برئيس العمل

الجنس المفضل لرئيس العمل	التكرار	النسبة %
رجل	٨٩	٥٨,٩
إمرأة	٢٢	١٤,٦
لا فرق	٤٠	٢٦,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠
التصرف مع رئيس العمل إذا كان إمرأة مثل الرجل	**التكرار**	**النسبة %**
يتصرف	٣٧	٤١,٦
لا يتصرف	٥٢	٥٨,٤
المجموع	٨٩	%١٠٠
الصفات المفضلة في رئيس العمل	**التكرار**	**النسبة %**
الحزم والصرامة	٧٠	٤٦,٣
التسامح والتساهل	٤١	٢٧,٢
الحزم والتساهل معا	٤٠	٢٦,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **الجنس المفضل لرئيس العمل:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٤) أن أكثر من نصف العينة (٥٨,٩%) يفضلون أن يكون الرئيس رجلا لضمان حسن سير العملية الإنتاجية، وذلك بسبب وجود حواجز اجتماعية تمنع التواصل بين الرجل والمرأة كما أن العمل الصناعي هو ميدان خاص بالرجال وأن المرأة ليس لها القدرة على اقتحام هذا المجال، وهو ما يعبر عن وجود النظرة الدونية التي مازال ينظر بها إلى المرأة وانكار صفة التفوق عليها ، يحدث هذا في وقت اقتحمت فيه المرأة جميع المجالات وحققت نجاحات في ذلك، إن هذا الموقف الذي أبداه العمال يطرح التساؤل حول مصير العلاقات في المصنع وسير العملية الإنتاجية في حال كون الرئيس امرأة ،وهو أمر متوقع خصوصا أن مؤسسات

التكوين بدأت تستقبل أعدادا كبيرة من النساء يفوق أحيانا عدد الرجال، أما ١٤,٦% من أفراد العينة يفضلون المرأة، وقد لوحظ أن هذه النظرة وجدت عند أغلب العمال الذين قالوا بأنهم يعانون من " تعسف"رئيسهم في العمل ولذلك فهم يفضلون أن يكون رئيسهم إمرأة، لأنها "حنونة" فرأيهم ليس نتيجة لقناعة وثقة في قدرات المرأة وإنما لصفاتها العاطفية، ويرى ٢٦,٥% بأنه لا فرق لديهم فيما إذا كان رئيسهم في العمل رجلا أو امرأة بل المهم عندهم هو الكفاءة، إن رأيهم هذا يدل على تحررهم من التمييز بين الرجل والمرأة واتخاذهم الكفاءة معيارا للتقييم واختفاء النظرة التقليدية لتقسيم العمل عندهم ،والذي يعتمدالعامل الجنسي معيارا لتوزيع المهام حيث يمنح الرجل المناصب الرئاسية بينما تتولى المرأة مناصب التنفيذ.

ولكن هل أن فكرة تفضيل أن يكون رئيس العمل رجلا هي نفسها عند الريفيين والحضريين ؟ هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢٥)
توزيع المبحوثين حسب الجنس المفضل لرئيس العمل ومكان الاقامة

مكان الإقامة / جنس الرئيس المفضل	ريف		حضر		المجموع %	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
رجل	٣٣	٨٩,٢	٥٦	٤٩,١	٨٩	٥٨,٩
إمرأة	١	٢,٧	٢١	١٨,٤	٢٢	١٤,٦
لافرق	٣	٨,١	٣٧	٣٢,٥	٤٠	٢٦,٥
المجموع	٣٧	١٠٠	١١٤	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ^2 = ١٨,٦ ، درجات الحرية = ٢ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١						

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٥) أن ٨٩,٢% من الريفيين يفضلون أن يكون الرئيس رجلا ، في حين يفضل ذلك ٤٩,١% من الحضريين ، ويعتقد ٨,١% من الريفيين بأنه لا فرق بين أن يكون الرئيس رجلا أم إمرأة في حين ارتفعت هذه النسبة الى ٣٢,٥% عند الحضريين .

وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ^2) ١٨,٦ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ الأمر الذي يظهر تفضيل أن يكون الرئيس رجلا عند الريفيين بشكل أكبر مما يعتقد به الحضريون ويعود ذلك بأن المجتمعات الريفية عموما تتصف بالذكورية .

من جهة أخرى هل أن للمستوى التعليمي أثرا في تغيير وجهة النظر نحو تقسيم العمل القديم الذي كان يضع المرأة في مناصب التنفيذ ويمنح الرجل أدورا رئاسية ؟

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٦) أن جميع الأميين يفضلون أن يكون الرئيس رجلا، وكذلك الحال عند حملة المرحلة الإبتدائية، في حين أن نسبة تفضيل أن يكون الرئيس رجلا عند حملة المرحلة المتوسطة قد بلغت ٩١,٤%، وبلغت أيضا ٨٢,٤% عند حملة المرحلة الثانوية ، في حين انخفض تفضيل أن يكون الرئيس رجلا الى ما نسبته ١٣،٨% عند حملة الدرجات الجامعية، ويلاحظ أنه كلما ازداد المستوى التعليمي كلما نقصت نسبة المفضلين لأن يكون رئيسهم رجلا.وقد بلغت قيمة اختبارمربع كاي(χ^2) ٨٣,٥ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، الأمر الذي يظهر انه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة تفضيلهم لأن يكون الرئيس رجلا وذلك يظهر تأثير التعليم عليهم بحيث أثر على فكرة التمييز بين الرجل والمرأة وأصبح معيار التقييم عندهم يعتمد على كفاءة العامل لا على جنسه.

الجدول رقم (٢٦)
توزيع المبحوثين حسب الجنس المفضل للرئيس والمستوى التعليمي

مستوى التعليم / الرئيس المفضل	أمي %	ابتدائي %	متوسط %	ثانوي %	جامعي %	المجموع %
رجل	١٠٠	١٠٠	٩١,٤	٨٢,٤	١٣,٨	٥٨,٩
امرأة	–	–	٢,٩	١١,٨	٢٥,٩	١٤,٦
لا فرق	–	–	٥,٧	٥,٩	٦٠,٣	٢٦,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	٢	٥	٣٥	٥١	٥٨	١٥١
χ^2 = ٨٣,٥ ، درجات الحرية = ٨ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١						

ويعتقد ٤١,٦% من الذين يفضلون أن يكون رئيسهم رجلا بأن تصرفهم لن يختلف بتغير جنس الرئيس ، فيما يعتقد ٥٨,٤% بأن التصرف مع الرئيس المرأة يختلف عن الرئيس الرجل، مما يعكس بقاء رواسب التمييز بين الجنسين في مكان العمل حيث يعتمد التقسيم القديم للعمل على معيار الجنس إذ يمنح الرجل مناصب رئاسية أما المرأة فتعطى لها مهام التنفيذ.

وبغض النظر عن جنس الرئيس يظهرأن لدى أفراد العينة صفات مفضلة في رئيس العمل سواء كان رجلا أم امرأة ، وجاء في مقدمة هذه الصفات الحزم والصرامة بنسبة ٤٦,٣% لأن إبداء جانب من اللين إزاء العمال سوف يجعل البعض منهم يتهاون كأن يحضروا متأخرين أو يتغيبون أو يتماطلون في أداء مهامهم، وبذاك تنتشر الفوضى ويضيع جهد العمال المجدين الذين يحسون بأنهم مستغلين، وأن العمل مركز فقط عليهم في حين أنه في آخر الشهر يستلم الجميع رواتبهم ولذلك فإن الحزم والصرامة هما الصفتان اللتان ستضمنان احترام كل واحد لدوره المناط به في المصنع. إن إجابات العمال حول استعمال القوة كأسلوب يتعاطاه المسيرون مع العمال قد تعكس عدم اختيار العامل لعمله لذلك فهو لايؤديه برغبة منه بل بفرض القوة عليه، كما يعبر كذلك عن اختلال نظام المكافآت والحوافز إذ لو كانت قائمة على أساس "لكل حسب جهده" لما خاف أولئك العمال المجدين من ضياع جهدهم، ويدعم هذا التفسير ما توصل إليه " الفضيل رتيمي " أن ٦١% أجابوا أن الرؤساء لا يشددون الحراسة في العمل ويعود ذلك إلى لامبالاة منهم أو إلى علاقات قرابية تربطهم ببعض العمال وهو ما جعلهم يقولون أن "أن هناك عمال يعملون في الورشة أكثر من الآخرين – في ساعات العمل الفعلية – ولكن بنفس الأجر والوقت".

أما ٢٧,٢% فيفضلون أن يكون رئيسهم متسامحا ومتساهلا لأن استعمال القوة لا يعتبر الوسيلة المثلى لإحلال النظام في المصنع، بل يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية كانتشار التمرد بين العمال وتأثر الروح المعنوية مما سينعكس سلبا على الإنتاج، لذلك فإن التعامل معهم باللين سوف ينشر جوا من الود والتفاهم في مكان العمل ستنعكس آثاره الإيجابية على الإنتاج، كما أن تمسكهم بالتساهل والتسامح كصفة مفضلة لرئيس عملهم قد تعكس بقاء رواسب نظام العمل الزراعي الذي تسوده علاقات عمل أبوية أما الباقون البالغة نسبتهم ٢٦,٥% فيعتقدون بالحزم والتساهل على حد سواء وحسب الظرف واستعمال كل منهما في موضعه.

الجدول رقم (٢٧)
توزيع المبحوثين حسب تعامل المشرفين مع العمال الأكبر سنا

الاسم الذي ينادي به المشرف المرؤوس الاكبر منه سنا	التكرار	النسبة %
باسمه	١٣	٣٨,٢
الحاج	٢	٥,٩
عمي	١٩	٥٥,٩
المجموع	٣٤	١٠٠%
تصرف المشرف في حال خطأ المرؤوسين كبار السن	التكرار	النسبة %
عقوبة	٦	١٧,٦
نصح وارشاد	١٩	٥٥,٩
تسامح	٩	٢٦,٥
المجموع	٣٤	١٠٠%

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٧) أن ٣٨،٢% من رؤساء العمل ينادون عمالهم الأكبر سنا منهم والمرؤوسين من قبلهم بأسمائهم، أما أكثر من نصف الرؤوساء (٥٥,٩%) فينادونهم بـ "عمي" وهو ما يعكس سيطرة قيم أخلاقية في المصنع وهذه التعبيرات القرابية تعكس كذلك وجود هذا النوع من العلاقات في مكان العمل،في حين أن٥,٩% ينادونهم بـ "الحاج" الأمر الذي يظهر قيمة احترام الأصغر في السن لمن هو أكبر في السن بغض النظرعن المنصب الوظيفي ، وينعكس ذلك على تصرفهم حتى في حال صدور خطأ من المرؤوس كبير السن فنجد أن ردة فعل ٥٥,٩% من المشرفين تكون بالنصح والإرشاد ناهيك عن تسامح ٢٦,٥%،في حين يلجأ ١٧,٦% من المشرفين الى العقوبة .

لقد كشفت الدراسة عن وجود جملة من العلاقات غير الصناعية بين العمال فيما بينهم وبينهم وبين رؤسائهم حيث سيطرت علاقات مباشرة وقرابية فيما بينهم .

كما لوحظ عدم ترسخ تقاليد التدرج في المراتب في مكان العمل وضرورة احترامها ويظهر ذلك من خلال مناداة العمال لرؤسائهم بأسمائهم دون ألقاب تدل على مكانتهم في مكان العمل . كما أن

الرؤساء ينادون العمال الأكبر منهم سنا بألفاظ تحمل دلالات قرابية . ويبدو كذلك اختلال نظام العلاقات من خلال تفضيل العمال أن يكون رئيسهم رجلا وعدم تقبلهم أن تكون هناك إمرأة في مركز رئاسة عليهم .غير أن هذا الموقف ليس بشكل متساوي عند العمال بل أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين تفضيل جنس رئيس العمل والمستوى التعليمي ومكان الإقامة.

٢ – قيمة الوقت

للوقت أهمية كبير في المصنع، وأي تأخير أو تلكؤ يؤثر على العملية الإنتاجية بأكملها،لذلك تصبح له أهمية إنتاجية أساسية ومن الضروري احترام وعدم تضييعه. وفي الجدول التالي سوف يتبين ما إذا تمكن المبحوثين من اكتساب هذه القيمة.

جدول رقم (٢٨)
توزيع المبحوثين بخصوص قيمة الوقت

الحضور دوما لموقع العمل في الوقت المحدد	التكرار	النسبة %
يحضر	١٢٠	٧٩,٥
لا يحضر	٣١	٢٠,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠
التضايق من الالتزام بوقت الدوام	**التكرار**	**النسبة %**
يتضايق	٧٣	٤٨,٣
لا يتضايق	٧٨	٥١,٧
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **الالتزام بالوقت:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٢٨) أنه بالرغم من أن ٤٨,٣% من أفراد العينة يتضايقون من الالتزام بوقت الدوام إلا أن ٧٩,٥% يحرصون دوما على الحضور لموقع العمل في الوقت المحدد،وذلك يعني تمسكهم بقيمة الانضباط والالتزام واحترامهم لنظام المؤسسة وتجنبا لتعرضهم للوم والعقاب عند تأخرهم كلفت النظر أو التوبيخ الشفهي أو الخصم من المرتب، كما يعود إلى

فيها أحترام الوالدين المرتبة الأولى، وينبع ذلك من قيمة دينية تدعو إلى احترام الوالدين وتقديرهما وطاعتهما، ومن ثم الإخلاص في العمل في المرتبة الثانية ، فاحترام الوقت في المرتبة الثالثة غير أنه يلاحظ أن العمال قد أجابوا في الجدول السابق بأن تقديرهم للوقت هو بنفس درجة تقديرهم للمال إلا أنه نجده لا يحتل مراتب متقدمة وهو ما يبين أن هناك ازدواجية بين الإيمان بالشيء وتطبيقه أما الولاء للوطن فقد جاء في المرتبة الرابعة.

إن قيمة الوقت قد تمكنت من النفوذ إلى ذهنية العمال ويتجلى ذلك من خلال إلتزام أفراد العينة بالحضور للعمل في الوقت المحدد .واعتبار أن للوقت نفس قيمة المال، غير أنهم من جهة أخرى يفضلون عليه قيم أسرية وأخلاقية وذلك من خلال ترتيبهم للقيم المفضلة لديهم ، وهذا أيضا يرجح استنتاج سيطرة القيم الأخلاقية والدينية والأسرية على العمال في مكان العمل.

ثالثا : القيم الاجتماعية وتشمل قيمة الانتماء للمصنع والمسؤولية ، ووعي العمال بهويتهم .

١ – الانتماء للمصنع والمسؤولية:

إن العامل يقضي أكبر جزء من نهاره في المصنع، ويكون برفقة مجموعة من العمال الذين يقفون قريبين من بعضهم البعض لأداء العملية الإنتاجية ولذلك تتولد لديهم مشاعرالانتماء للمصنع ، ويترجم ذلك الشعور بالمسؤولية تجاهه والرغبة في إنجاحه. والجدول التالي يبينمدى تمكن العمال من اكتساب هذه القيمة.

الجدول رقم (٣١)
توزيع المبحوثين بخصوص الانتماء للمصنع والمسؤولية

الاعتزاز بالعمل	**التكرار**	**النسبة %**
يعتز	١٠٤	٦٨,٩
لا يعتز	٤٧	٣١,١
المجموع	١٥١	%١٠٠
مفهوم المصنع للعاملين	**التكرار**	**النسبة %**
العائلة الثانية	٦٠	٣٩,٧
مكان لكسب الرزق	٩١	٦٠,٣
المجموع	١٥١	%١٠٠
تصرف العاملين في حال الانتقاص من قيمة المصنع من قبل الاخرين	**التكرار**	**النسبة %**
المدافعة عن المصنع	٧٤	٤٩,٠
مساندة ما يقولون	٢٩	١٩,٢
عدم التأثر والاكترات	٤٨	٣١,٨
المجموع	١٥١	%١٠٠
الشعور بالمسؤولية تجاه المصنع	**التكرار**	**النسبة %**
يشعر	٦١	٤٠,٤
لا يشعر	٩٠	٥٩,٦
المجموع	١٥١	%١٠٠
تغير حياة العاملين بعد العمل في المصنع	**التكرار**	**النسبة %**
تغيرت	١١٧	٧٧,٥
لم تتغير	٣٤	٢٢,٥
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **الإعتزاز بالمصنع:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٣١) أن أكثر من ثلثي أفراد العينة (٦٨,٩%) يعتزون بعملهم وذلك للسمعة التي يتمتع بها المصنع باعتباره من أعرق المصانع في الجزائر وما لهذا الإحساس من تأثير على الروح المعنوية، حيث تعدت مشاعر الإعتزاز من العائلة والروابط القرابية إلى المؤسسة الصناعية أين تسود علاقات إنتاجية رسمية، أما البعض فإن سبب اعتزازهم بالمصنع جاء بالمقارنة مع الظروف العامة التي تسود سوق العمل، حيث أصبح الحصول على منصب عمل مستقر من المزايا الكبيرة، ولذلك فالعامل يعتز بهذا المصنع الذي منحه هذه الفرصة، و تتوافق هذه النتيجة كذلك مع دراسة "محمد الدقس وموسى أبو حوسة " من أن ٨١% من أفراد العينة يشعرون بالفخر والإعتزاز بعملهم وهو ما يعكس الإتجاه نحو تقبل العمل الصناعي في المجتمعات العربية الحديثة العهد بالصناعة ، فيما لا يشعر بهذا الاعتزاز ٣١,١% لأنهم لم يأخذوا فرصتهم لينجحوا وليثبتوا أنفسهم وللظروف التي آلت إليها نتيجة التغيرات الإقتصادية التي يمر بها الإقتصاد الوطني، فبعدما كان هذا المصنع يمثل عملاقا إقتصاديا نجده يعاني الركود والخسارة ويلجأ إلى تسريح موظفيه.

- **الإنتماء للمصنع:**

وما تجدر ملاحظته هو أن ٦٠,٣% يعتبرون المصنع مجرد مكان لكسب الرزق وهو ما يعبرعن عدم إندماج العمال في الحياة العملية كما يشير إلى حالة عدم الرضا عن سياسة المصنع ، فيما يتعدى هذا المفهوم الى اعتبار المصنع العائلة الثانية عند٣٩,٧% من أفراد العينة،مما يعني إحساسهم بروح الإنتماء نحو المصنع وهذا ما يعبر عن انتقال الولاء من العائلة التي تسودها علاقات قرابية إلى المصنع الذي تسوده علاقات إنتاجية نفعية .

وقد وجد أن ٤٩% من العينة يدافعون عن المصنع في حال قيام الآخرين بالإنتقاص منه وهو ما يجسد الشعور بالإنتماء للمصنع الذي انتقل من مجرد الشعور بذلك إلى الفعل والدفاع عنه، فيما أن ٣١,٨% لا يكترثون بما يقول الآخرون عن المصنع ، ويساند الآخرين في الانتقاص من المصنع ما نسبته ١٩,٢% إن هاتين الفئتين تعكسان مشاعر التذمر التي أصبحت تسود صفوف العمال بسبب التغيرات التي يمر بها المصنع، أو لعدم العمل على استمالة هؤلاء العمال وجعلهم يندمجون فيه وهو ما يؤكد القول السابق حول مدى اعتزازهم بالمصنع فهم يحسون بذلك نظرا للظروف العامة في سوق العمل، بدليل ذلك أن هذا الشعور لم تترجمه مشاعر الإنتماء للمصنع ورد فعل العامل في الدفاع عنه ، وهو ما يمكن استخلاصه كذلك من النتيجة التي وردت في دراسة "

انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة" أن ٧٤،١٠% من أفراد العينة أجابوا بأنه في حالة وقوع مصنعهم في خسارة وطلبه للمعاونة فإنهم لن يترددوا في تقديمها، أما ٢٥,٩% فقد رفضوا تقديم المساعدة وما يجب الإشارة إليه هو أن هذه الدراسة أجريت في فترة ٨٤\٨٣ الفترة التي كان فيها القطاع الصناعي يستحوذ علىإهتمام ودعم مطلق من الدولة، وكان العمال في الصناعة يتقاضون أعلى الأجور ويحظون بأحسن الخدمات لهذا كانوا أكثر إنتماءا لمصنعهم.

ولمعرفة أثر الأقدمية في العمل على درجة الإنتماء له يوضح الجدول رقم(٣٢) أن ٣٧,٣ % من الذين تبلغ مدة عملهم في المصنع (١٠) سنوات فأقل يدافعون عن المصنع في حال انتقاصه من قبل الاخرين،وترتفع هذه النسبة الى ٥٢,٩%عند الذين تتراوح مدة عملهم في المصنع بين (١١–٢٠) سنة وترتفع النسبة الى ٨٤,٤% عند الذين تزيد مدة عملهم في المصنع عن (٢٠) سنة . وقد بلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٢٦,٢ وهي ذات دلالة احصائية عند مستوى ٠,٠٠١ ، الأمر الذي يظهر أنه كلما زادت مدة العمل في المصنع كلما زادت نسبة مدافعتهم عن المصنع في حال انتقاصه من قبل الاخرين أي كلما زاد سنوات العمل كلما ازداد الاحساس بالانتماء للمصنع .

الجدول رقم (٣٢)
توزيع المبحوثين حسب تصرفهم في حال انتقاص الاخرين من المصنع ومدة العمل

مدة العمل / التصرف	١–١٠ %	١١–٢٠ %	٢١–٣٠ %	المجموع %
يدافع عن المصنع	٣٧,٣	٥٢,٩	٨٤,٤	٤٩,٠
المساندة في انتقاص المصنع	١٩,٦	٢٩,٤	١٢,٥	١٩,٢
عدم المبالاة	٤٣,١	١٧,٦	٣,١	٣١,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
عدد الحالات	١٠٢	١٧	٣٢	١٥١
χ٢ = ٢٦,٢ ، درجات الحرية = ٤ ، مستوى الدلالة = ٠,٠٠١				

- **المسؤولية:**

أما المسؤولية اتجاه المصنع يشعر بها فقط ٤٠,٤% لذلك يحرصون على نجاح المصنع وهذا يعبر عن قيمة صناعية ترسبت عند هؤلاء العمال تتمثل في الإمتثال لتقسيم العمل والأدوار، وأن لكل واحد دوره المسؤول عنه في سلسلة العملية الإنتاجية وأن هذه الأدوار متكاملة ولا يمكن الاستغناء عن واحد منها وأي خلل سيأثر سلبا على سير العملية الإنتاجية كلها، ولذلك فإن المسؤولية يتقاسمها الجميع، أما النسبة الباقية فهم لايشعرون أنهم مسؤولين عن العمل في المصنع وهذا قد يكون بسبب عدم عمل المسيرين على إدماج العامل وتحسيسه بدوره في العملية الإنتاجية ، ويمكن إرجاعها كذلك إلى طريقة العمل الجماعية التي كانت سائدة والتي تتميز بالجماعية وبتقسيم ضعيف للعمل وغياب الفرد كوحدة اجتماعية وإلقاء المسؤولية على الجماعة، كما قد يرجع السبب لما غرسه الاستعمار في نفسية العامل الجزائري وإيهامه بأنه ليس أهلا لهذه المسؤولية بل الأوروبي هو من يستحقها ، أو الإعتقاد بأن المسؤولية تتركز فقط في قمة الهرم الوظيفي وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٣)
توزيع المبحوثين حسب الشعور بالمسؤولية تجاه نجاح المصنع والمركز الوظيفي

المنصب / الشعور	مهندس		مشرف		عامل		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
يشعر	٣٢	٩٤,١	١٥	٧٨,٩	١٤	١٤,٣	٦١	٤٠,٤
لا يشعر	٢	٥,٩	٤	٢١,١	٨٤	٨٥,٧	٩٠	٥٩,٦
المجموع	٣٤	١٠٠	١٩	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٥١	١٠٠
χ٢ = ٨٠,٢ ، **درجات الحرية** = ٢ ، **مستوى الدلالة** = ٠,٠٠١								

يظهر من الجدول رقم (٣٣) أن ١٤،٣% من العمال المنفذين يشعرون بالمسؤولية إتجاه المصنع، وتبلغ هذه النسبة ٧٨،٩% عند المشرفين لترتفع عند المهندسين- والذين يحتلون أعلى المراتب في العينة- حيث بلغت ٩٤،١% .

وبلغت قيمة اختبار مربع كاي (χ٢) ٨٠،٢ وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠،٠٠١ أي أن هناك فروق جوهرية بين المركز الوظيفي والشعور بالمسؤولية. أي أنه كلما كان المركز الوظيفي عاليا كلما زادت نسبة الشاعرين بالمسؤولية إتجاه المصنع.

وقد كشفت الدراسة عن شعور أكثر من ثلاثة أرباع العينة (٧٧,٥%) بتغير حياتهم بعد العمل في المصنع، غير أن إجاباتهم حول ماهية هذا التغير تباينت إذ يرى البعض أن التغير قد حدث على المستوى المادي حيث أصبح بإمكانهم وبصفة منتظمة الحصول على أجر مما سمح لهم بتكوين عائلة وتحول حالتهم النفسية إلى الأحسن ،إذ تمكن هؤلاء العمال من الاحساس بأهمية الدور الذي يؤدونه في المجتمع من خلال احساسهم بأنهم أفراد منتجين مما يساعدهم على الحصول على الرضا والاستقرار النفسي، أما عمال آخرين فيرون أن هذا التحول قد حدث نحو الأسوأ وذلك بسبب ما لحق بهم من تدهور في حالتهم الصحية كالأمراض المهنية التي أصيبوا بها، أو النفسية (كالكآبة) خصوصا بعد التغيرات الإقتصادية وتأثيرها على سياسة المصنع .

بالرغم من وجود اعتزاز بالمصنع إلا أن ذلك لم تؤكده مشاعر الإنتماء له ، وهذا يمكن تفسيره بما أملته سوق العمل وارتفاع نسبة البطالة، حيث أن العمال يعتزون بهذا المصنع الذي منحهم فرصة أن يكون لهم منصب عمل مستقر وهي وضعية يطمح إليها الكثيرون، غير أنهم في الوقت نفسه متذمرين من الظروف العامة التي تسود المصنع هذا الأخير الذي لم يعد يعطي أهمية للعامل ولا يحسب حساب لتذمره واحتجاجه لأن غيره كثيرين ممن ينتظرون هذه الفرصة، لذلك فالعامل لا يشعر بالإنتماء للمصنع لأنه مجبر على الوضعية التي وجد فيها .

ويتجلى الشعور بعدم الإنتماء كذلك في المسؤولية حيث يتركز الإحساس بها فقط عند أصحاب المراكز الوظيفية العالية ، فيما يعتبر العمال البسطاء غير معنيين بها .

٢ – وعي العمال بهويتهم:

إن نظام المصنع والتكنولوجيا التي يستخدمها والتجارب والخبرات التي يكتسبها العامل في مكان العملتساهم في بلورة نوع من الوعي لديهم ،بأنهم يشكلون أهم طبقة في المجتمع ،وأن لهم أهداف ومطالب مشتركة يجب النضال في سبيلها تأسيس النقابة، ويحاول الجدول التالي معرفة وعي العمال بهويتهم العمالية.

الجدول رقم (٣٤)
توزيع المبحوثين بخصوص وعي العمال بهويتهم

الاعتقاد بانقسام المجتمع الى طبقات	التكرار	النسبة %
يعتقد	١٥١	١٠٠
لا يعتقد	٠	٠,٠
المجموع	١٥١	%١٠٠
الطبقات التي يتكون منها المجتمع	**التكرار**	**النسبة**
غنية، فقيرة، متوسطة	١٣٠	%٨٦،١
البرجوازية والكادحة	١٦	١٠،٦
أصحاب الأرض والعاملين لديهم	٠١	%٠،٦٦
أغنياء ، عمال ، فقراء	٠٤	%٢،٦٤
المجموع	١٥١	%١٠٠
العضوية في النقابة	**التكرار**	**النسبة %**
عضو	٦	٤,٠
ليس عضو	١٤٥	٩٦,٠
المجموع	١٥١	%١٠٠
ضرورة وجود النقابة	**التكرار**	**النسبة %**
ضروري	٨٧	٥٧,٦
غير ضروري	٦٤	٤٢,٤
المجموع	١٥١	%١٠٠

- **الإعتقاد بانقسام المجتمع إلىطبقات:**

تظهر بيانات الجدول رقم (٣٤) أن جميع أفراد العينة بمختلف فئاتهم ومراكزهم الوظيفية يعتقدون بانقسام المجتمع الى طبقات، وذلك قد يعود لوعيهم بذلك الفارق بينهم وبين الآخرين والذي قد حدث بسبب التغيرات الإقتصادية التي تعرفها البلاد وما حملته من تغيرات على البنية الإجتماعية تمثلت في زيادة الفوارق الإجتماعية وظهورها بشكل جلي، ويستند المبحوثين إلى مرجعيات مختلفة في تعدادهم للطبقات التي يتكون منها المجتمع منها على أساس الثروة (الغنية ،المتوسطة ،الفقيرة)، أوتعبيرات مرتبطة بمراحل تاريخية سابقة وايديولوجيات معينة(البرجوازية ، الكادحة) أما آخرون فيستندون إلى الملكية الزراعية ويقسمون المجتمع إلى طبقتين أصحاب الأرض والعاملين لديهم وواضح من خلال هذا التعبير علاقته بالذهنية الزراعية ، أما ذكر لفظ العمال فلم يرد إلا على لسان ٢،٦٤% فقط منهم مما يعكس عدم وجود وعي لدى العمال بهويتهم وبأنهم يمثلون طبقة إجتماعية لها وضعيات وأهداف مشتركة من الضروري أن تتعاون لأجل تحقيقها.

- **أهمية العمل النقابي:**

أما فيما يتعلق بالنقابة فبالرغم من أن ٥٧,٦% يرون ضرورة وجود نقابة الاأن٤% فقط ينتسبون لعضوية نقابة مما يشير إلى عدم تقبلهم للانتماء إلى مؤسسات أخرى غير القرابية ،أو أنهم لا يرون أهمية لها أو قد يعود إلى تذمرهم منها لأنها لا تقوم بدورها ،وهذا ما يؤكده ماتوصل إليه "الفضيل رتيمي " أن ٦٦% من الذين يرفضون الإنتماء للنقابة أجابوا أنهم غير راضين على أدائها، أما ٢٢% فيؤيدون الدور القوي الذي تلعبه وقد لاحظ أن ٤١٣ أعضاء النقابة هم من نفس المنطقة مما يفسر سيطرتها وضيق أفق عملها ، أما "محمد بومخلوف" فقد توصل أن ٧٤،٧٤% أجابوا بأنهم لا يتابعون نشاط النقابة وأن من بين الأسباب التي تجعلهم لا يقومون بذلك هو انفصالها عنهم وعن مشاكلهم وعدم حرصها على تحقيق مطالبهم ، إن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة الوعي النقابي عند العمال وقلة وعيهم بذاتهم وبوجودهم ودورهم الطبقي .

إن العمال بالرغم من وعيهم بانقسام المجتمع إلى طبقات إلا أنهم في الوقت ذاته لا يعون هويتهم وانتمائهم الطبقي ، ويبدو ذلك في عدم وعيهم بأنهم يشكلون أكبر وأهم طبقة في المجتمع وتذمرهم من النقابة ورفضهم لوجودها وعدم إحساسهم بأهميتها.

الفصل السادس :

النتائج والتوصيات

النتائج العامة:

إن سياسة التنمية التي اتبعتها الجزائر من أجل الخروج من طور الإقتصاد المتخلف الموروث عن الإستعمار، والدخول في طور الإقتصاد المتقدم ، وقد اتخذت هذه السياسة من الإيديولوجية الإشتراكية قاعدة نظرية لها.وهو ما يبرر إختياراتها، فإلى جانب التصنيع الذي جعلته عاملا أولا للتنمية، برز الجانب الإجتماعي بشكل واضح من خلال حق العمل و حق السكن اللائق وديمقراطية التعليم ومجانيته ومجانية العلاج وتوسيع وتحسين التغذية وغير ذلك من الحقوق.

وقد أفرزت هذه السياسة نزوح موجات بشرية هائلة من الريف إلى المدينة طمعا في الإستفادة من هذه الإمتيازات.

وفي ظل هذه الظروف وهذه السياسة والتي يعتبر حق العمل ركيزة أساسية فيها، لم يكن أمام الدولة سوى ممارسة التشغيل الكامل وذلك دعما للقوى الإجتماعية للثورة (الفلاحون، العمال ،الشباب)، وذلك على الرغم من عدم تأهل اليد العاملة الجزائرية سواء من الجانب العلمي –حيث تميزت بارتفاع نسبة الأمية في صفوفها– أو من الجانب التكنولوجي –إذ أنها ليست لديها سابق معرفة بالعمل الصناعي لأن القاعدة الصناعية للبلاد كانت جد ضعيفة قبل الإستقلال–. ويعتبر الريع البترولي عاملا أساسيا ساعد الدولة الجزائرية في المضي قدما في تطبيق سياسةالتشغيل الكامل .

غير أن تحقيق الإستخدام المفرط للمؤسسة العامة واحتلال هذا الهدف أهم أهدافها والإعتماد على الريع البترولي، أثر على تطورها واهتمامها بنفسها، فوجدت مؤسسات تعيش بدون تطلع للمستقبل، لا تعرف مواطن ضعفها ولا نقاط قوتها أو الجوانب العقلانية أو غير العقلانية في التسيير، ولا قياس التكلفة أو أي تقدير للتكاليف أو أي شكل آخر من الحساب الإقتصادي، ولم تعر أي أهمية للثقافات الإجتماعية لعموم أفرادها المنحدرين من مناطق جغرافية مختلفة، ولا متابعة مهنية لحياة العمال ...إلخ، وهوما أدى إلى فشل السياسة التنموية بسبب عدم نضج الجانب البشري الذي يمثل شرطا أساسيا في نجاح عملية التصنيع،وذلك باكتساب الطبقة العاملة لقيم صناعية .

وهو ما توصلت إليه الدراسة التي اهتمت بالإجابة عن التساؤلات المطروحة من البداية، والخاصة بمعرفة القيم السائدة في المصنع ، ثم محاولة الكشف عن وجود فروق ذات دلالة بين هذه القيم السائدة وبعض المتغيرات النوعية (العمر، الحالة الإجتماعية، الأقدمية، مستوى التعليم، مكان الإقامة، المركز الوظيفي)، وقد تبين أن هذا المصنع عبارة عن وسط

تجتمع فيه قيم مختلفة منها الأخلاقية والدينية والأسرية والإقتصادية ...إلخ ويمكن إختصار هذه النتائج في النقاط التالية :

القيم السائدة في المصنع:

– في ميدان القيم الإقتصادية::

وفي قيم العمل توصلت الدراسة إلى بعض القيم السائدة بخصوص العمل وفيما يتعلق بطريقة الحصول عليه،إذ يلاحظ إعتماد العمال على أنفسهم حيث أن ٥٥،٠% منهم قد حصلوا علىالعمل عن طريق مراجعتهم الشخصية للمصنع،غير أن هذا لايعني اختفاء بعض المظاهر غير الصناعية إذ أن نسبة ٢٣% من العمال قد حصلوا على عملهم عن طريق تدخل الأقارب، كما يلاحظ توجه وتقدير للعمل الصناعي إذ يفضل٥١،٧% منهم الإشتغال بالصناعة بدل مجالات الشغل الأخرى كما يشعر ٦٦% منهم بالرضا عن العمل ،إلا أن ذلك لم يمنع ٥١% منهم بالتفكير في البحث عن عمل آخر أفضل لتحيسن مستواهم ،وهذا يعكس مستوى معين من الطموح عندهم فالعمل أصبح مطلوبا في ذاته وليس من أجل تلبية حاجات آنية، أي أنه أصبح غاية وليست وسيلة لتحقيق مآرب أخرى،وتبدو أهمية وتقدير العمل كذلك من خلال رفض٥٣% منهم التخلي عن العمل حتى لو توفرت لديهم الثروة، وهي قيمة صناعية عكس ما كان سائدا حيث كان الفرد يعمل بهدف الحصول على مبلغ معين من المال يلبي به حاجاته وأول ما يتحقق له ذلك يتخلى عن العمل.

وفيما يخص قيمة الإدخار فقد بدت واضحة عندهم حيث عبر ٧٨,١% منهم عن رغبتهم في الإدخار بالرغم من أن ٦١,٦%منهم أجابوا بأن الأجر لايكفيهم وهذا يعبر عن سيادة قيمة الإدخار عندهم ويتأكد ذلك من خلال عدم إيمانهم بمقولة أنه " على الإنسان أن يعيش ليومه ولا يفكر في مستقبله"، أي أنه لم تعد تحكمهم العقلية الإستهلاكية بل أصبحت لديهم نظرة للمستقبل والتفكير فيه والتخطيط له، وهي قيمة يعرف بها المجتمع الصناعي. أما بخصوص مشاريعهم للمستقبل فقد وجد أن بناء بيت يتصدر قائمة متطلباتهم ولم تتعداها إلى مشاريع أخرى وهذا يشير إلى المعاناة التي يعيشها العمال في هذا المجال وهذا يمنعهم من تطوير أنفسهم والتطلع إلى أشياء أخرى وتبني قيم صناعية جديدة .

أما قيمتي المال والطموح فيلاحظ سيادة قيم غير صناعية كاعتبار المال فقط مجرد وسيلة للعيش دون الإعتداد بقيمته الاستثمارية الربحية ، وتفضيلهم لامتلاك الأرض بدل المال، وهو ما يعبر عن بقاء ورسوخ قيمة زراعية لديهم والتي ترتبط بتقديس الأرض واعتبارها المصدر الوحيد للثروة. ومن جهة أخرى فهم يرغبون بالغنى غير أن أكبر نسبة منهم(٣٥،٧%)

اتبعوا التوفير كطريقة لتحقيق هذا الطموح ، كما لجؤوا إلى مواصلة الدراسة وهي طرق خالية من المجازفة واحتمالية الربح والخسارة والتي يتميز بها الإستثمار هذا الأخير الذي يعد قيمة صناعية غير أنه في عينة البحث لم يستعمله إلا ٩،٢% من مجموع المبحوثين ، في حين أن ٢٤,٥% منهم لم يبذلوا أي جهد من أجل الوصول إلى الغنى ويرتبط ذلك بالإعتقاد أن الغنى والفقر هو مقدر من عند الله ولا توجد أية وسيلة لتغيير هذا الواقع ، وهو ما يعبر عن رسوخ القدرية لديهم وهي قيمة غير صناعية حيث تزرع لدى الفرد قناعة بأن كل شيء أمره محسوم بقوى غيبية ولامجال للتغيير.

أما النجاح فقد طغت عليه القيم الأسرية إذ أن هذا المفهوم ينحصر عندهم في النجاح العائلي،ولم يتعداها إلى النجاح المادي أو النجاح في العمل وهو ما يؤدي إلى محدودية الطموح للنجاح في الحياة المادية وتغيير الواقع.

- أما عن القيم الإدارية والتي تتجسد في الإنضباط والعلاقات داخل المصنع فبخصوص العلاقة بين العمال فقد لوحظ طغيان العلاقات الأولية المباشرة كعلاقات الصداقة والعلاقات القرابية إذ يفضل ٥٦،٣% منهم أن يكون العاملين معهم من أقربائهم .

أما عن علاقاتهم مع رؤسائهم في العمل فهي علاقة رسمية تنحصر في العمل وبالرغم من ذلك فإن أغلب العمال ينادون رئيسهم في العمل بإسمه مما يعكس غياب تقاليد الألقاب وعلاقتها بالتدرج في المراتب ، أي أن جانب العلاقات –سواء بين العمال أو بينهم وبين الرؤساء– لا يزال متأثرا بطريقة غير الصناعية أين تسود علاقات قرابية أبوية ويحكمها تقسيم بسيط للعمل وتباين باهت في المراتب. ويفضل العمال (٥٨%) أن يكون رئيسهم في العمل رجلا، وهو ما يعبر عن سيطرة تقسيم قديم للعمل والقائم على أساس الجنس لا على أساس الكفاءة حيث يحظى الرجل بالرئاسة بينما تمنح المرأة أدوار التنفيذ،وهو ما يطرح التساؤل حول نتائج اقتحام المرأة عالم العمل الصناعي بل وتوليها مناصب رئاسية. كما يفضل العمال ان يكون رئيسهم يتمتع بالحزم والصرامة ، وتبدو سيطرة القيم الأخلاقية كذلك من خلال علاقة الرؤساء بالعمال الأكبر سنا منهم الذي ينادونه بـــ " عمي " ويتساهلون معهم ويتجاوزون عن أخطائهم احتراما لكبر سنهم .

أما بخصوص قيمة الوقت يبدو أن العمال منضبطين في هذا المجال حيث أن أغلبهم يحترمون ضرورة الحضور للعمل في الوقت المحدد كما أنهم يقدرون الوقت ويعتبرون قيمته تماثل قيمة المال .

- أما القيم الإجتماعية كالانتماء للمصنع يلاحظ وجود تذمر كبير حيث أن العمال يعتبرون المصنع فقط مجرد وسيلة لكسب الرزق (٦٠،٣%) كما أنهم لايكترثون إذا سمعوا أحدا ينتقص من قيمة المصنع الذي يعملون فيه بل أن البعض منهم سيسانده فيما يقول ، أي عدم وجود انتماء للمصنع وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم تكيف العمال واندماجهم كما يعود لسيادة تصور خاطئ عن المسؤولية وأنها تتركز فقط في أعلى هرم السلم المهني مما يعكس عدم وعيهم بانهم أعضاء مهمين في العملية الإنتاجية وأنهم هم كذلك مسؤولون عن نتائج العمل .

كما يظهر عدم وعي العمال بوجودهم الطبقي وأهميتهم وذلك من خلال عدم معرفتهم لوجودهم الطبقي وأنهم يشكلون أكبر وأهم طبقة في المجتمع، و حاجتهم إلى جهاز منظم يسهر على خدمة مصاحهم وتلبية مطالبهم وهي النقابة، بل بالعكس لوحظ أن العمال يحملون مشاعر التذمر والنفور من النقابة ومن العمل النقابي .

- حول وجود فوارق ذات دلالة بين القيم السائدة وبعض المتغيرات النوعية للعمال يمكن إيراد النتائج التالية:

- العمر :

في قيم العمل والتفكير في البحث عن عمل آخر وجد أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر والتفكير في البحث عن عمل آخر حيث أن العمال الأصغر سنا هم الأكثر تفكيرا في تغيير العمل، ويعود ذلك إلى أنهم يعتبرون أن صغر سنهم يجعل المجالات والطرق لازالت مفتوحة أمامهم لتحقيق طموحاتهم وبأنهم قادرين على تغيير العمل وبذل الجهود فيه لتحقيق النجاح.

كما أن العمال الأصغر سنا يفضلون امتلاك المال بدل الأرض وذلك لقدرتهم على بذل الجهود الكافية لإستثمار المال وهذا يدل على قيمة صناعية لديهم ، بينما العمال الأكبر سنا يفضلون امتلاك الأرض وهذا يفسر بارتباطهم بقيمة زراعية لازالت راسخة لديهم.

- الحالة الإجتماعية:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كفاية الأجر والحالة الإجتماعية حيث أن العمال المتزوجين هم الأكثر عرضة لعدم كفاية الأجر وذلك بسبب المسؤوليات الملقاة على عاتقهم لتلبية حاجات العائلة.

- الأقدمية:

إن العمال كلما زادت أقدميتهم في العمل يكونون أكثر انتماءا للمصنع الذي يشتغلون فيه أي أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الأقدمية والإنتماء للمصنع.

- مستوى التعليم:

هناك فروق جوهرية بين مستوى التعليم والتفكير في البحث عن عمل آخر والملكية المفضلة، والجنس المفضل لرئيس العمل.

حيث أن العمال أصحاب المستوى التعليمي العالي (الجامعي) هم الأكثر بحثا عن عمل آخر، وهذا نظرا للشروط التي يفرضها سوق العمل والعمل الصناعي الذي يتميز باستخدام تكنولوجيا حديثة، مما يجعل ضرورة تميز العامل بمستوى تعليمي عالي .وبالتالي فإن فرص العمل مفتوحة أكثر أمام أصحاب هذه الفئة. ولذلك فهم يفضلون امتلاك المال لأن أساليب استخدامه واستثماره تحتاج إلى تعليم عالي، كما أن هذه الميزة ساهمت في اختفاء التقسيم التقليدي للعمل لديهم فهم لا يتحسسون من وجود إمرأة في منصب رئاسة عليهم لأنهم يعترفون بالكفاءة كمعيار لتوزيع المناصب وليس جنس العامل.

- مكان الإقامة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مكان الإقامة وتصرف العمال في حالة كفاية أجرهم ، والملكية المفضلة ، وتفضيل العمل مع الأقارب، والجنس المفضل لرئيس العمل .

حيث أنه في حالة كفاية الأجر يختلف الريفيون والحضريون فيما بينهم من ناحية ترتيبهم لمتطلباتهم،إذ سيطرت على متطلبات الريفيين قيم استهلاكية ودينية وأخلاقية بينما تميزت متطلبات الحضريين بالإتجاه نحو حاجات جديدة ترتبط بالرفاهية وذلك لأن الحياة الحضرية تتميز بالتعقيد وظهور حاجات كمالية جديدة. ولهذا فهم أكثر تفضيلا لتملك المال وأقل ميلا لتقبل وجود أقارب لهم في مكان العمل ذلك لأن علاقات القرابة في المدينة تأثرت بحيث أصبحت أقل قوة منها في الريف. كما أن الحضريين أكثر تقبلا من الريفيين لوجود إمرأة في منصب رئاسة عليهم لأن المجتمعات الحضرية أقل ذكورية من المجتعات الريفية وأقل تمييزا بين الجنسين بل المهم هو الكفاءة.

وهكذا فإن مكان الإقامة له دور في التأثير على العمال لقبول القيم الصناعية فالحضريين هم الأكثر تبنيا للقيم الصناعية من الريفين وذلك يعود إلى اهتمام الدولة في عمليتها التنموية على المناطق الحضرية حيث تمركزت فيها أغلب المشاريع الصناعية، ولو أنها حاولت أن تتدارك الوضع فيما بعد وتوجه عنايتها للريف إلا أن التدهور والخلل اللذان بديا على خطة التنمية حالا دون ذلك .

- المركز الوظيفي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المركز الوظيفي والرضا عن العمل ، والتفكير في البحث عن عمل آخر ، وتفضيل العمل مع الأقارب، والإحساس بالمسؤولية.

حيث أن المهندسين وهم الذين يحتلون المراكز الوظيفية الأعلى هم الأكثر رضا عن العمل، غير أنهم كذلك هم الأكثر بحثا عن عمل آخر وذلك لأن مركزهم الوظيفي العالي يفتح أمامهم فرصا أكثر للعمل من أصحاب المراكز الدنيا.

كما أن السلطة والإمتيازات التي يحضون بها تجعلهم أقل حاجة لوجود أقارب لهم في نفس مكان العمل بل بالعكس يسبب لهم ذلك نوع من الإحراج لأنهم يقعون بين خيار أداء الواجب المهني والإنتماء القرابي، ولأنهم يمارسون المهام الرئاسية ويعيشون الإحساس بالمسؤولية بشكل فعلي فإنهم الأكثر احساسا بها ، ويعود ذلك أيضا إلى الإعتقاد القائل بأن المسؤولية تتركز فقط في قمة الهرم الوظيفي أما المراكز الدنيا فما عليها إلا التنفيذ.

ختاما يمكن القول أن العمال الأصغر سنا ، الحضريين ، أصحاب المستوى التعليمي العالي ، الذين يحتلون مراكز وظيفية عليا ، الأقدم في العمل ، هم الأكثر تأثرا بالقيم الصناعية.

القيم السلبية :

لقد كشفت الدراسة عن وجود العديد من القيم السلبية وهي في مجملها قيم أخلاقية دينية أسرية أو قيم تعود للعمل الزراعي والتي لا تلائم مجتمع المصنع وتعيق عملية الإنتاج ونجاح المشروع الصناعي . ومن بين هذه القيم:

- القيم القرابية :

حيث تسيطر العلاقات القرابية في مكان العمل ، من خلال عملية التوظيف أين كان تدخل الأقارب طريق بعض العمال للحصول على مناصب عمل ، إذ أن الولاء للعائلة وللعلاقات القرابية يدفع بعض العمال إلى مساعدة أقاربهم على شغل بعض الوظائف التي لا يؤهلهم لها تعليمهم أو تكوينهم وكذا قدراتهم ، وفي الوقت نفسه لا يستطيع غيرهم من الأفراد الحصول على هذه الوظائف مهما كانت كفاءتهم ، ولا شك أن هذا الأسلوب يعوق العمل الصناعي كثيرا، وهو يتوافق في نفس الوقت مع العمل الزراعي حيث يعتبر الولاء للعائلة شيئا إيجابيا ، نظرا لما تتطلبه الزراعة من عمل جماعي وتعاون بين الأعضاء ولذلك لا تتأثر غلة الأرض بهذا الولاء، بينما الصناعة يجب أن تستخدم الفرد على أساس كفاءته وليس على أساس اعتبارات شخصية.

ويفضل عمال آخرون وجود أقارب لهم في مكان العمل وهو ما يتنافى مع العمل في المصنع هذا الأخير الذي يعتبر مكانا يتجمع فيه أعدادا هائلة من العمال من مختلف المناطق والخلفيات الإجتماعية، لذلك ينبغي تقبل هذا الوضع لتسهيل سير العملية الإنتاجية.وعموما فإن سيطرة علاقات قرابية وحرص العمال على المحافظة على استمراريتها في مكان العمل يجعل من الصعب التكيف مع العمل الصناعي والمقاومة لكل ماهو جديد كالمحافظة على الوقت والإهتمام بالإنتاج وزيادته بل يضحون به بأبسط الأشياء التي تتعلق بقيمهم وعلاقاتهم القرابية.

- عدم كفاية الأجر :

إن العمال الذين لا يكفيهم أجرهم الذي لا يتوافق مع المجهودات التي يبذلونها وهو ما يؤثر على سلوكات المستخدمين وروحهم المعنوية وعلى الإنتاج ، وعلى ولائهم للمؤسسة حيث يتجه الشباب إلى مزاولة أعمال أخرى موازية لعملهم ويصبح إنتماؤهم للمؤسسة ضعيفا، أما الكهول أو الذين يحتلون درجات دنيا في سلم الأجور ويعانون من محدودية آفاق تقدمهم في العمل فيعيشون عيشة بائسة مما يمنعهم من تلبية حاجاتهم وتطوير أنفسهم.

- سيطرة قيم استهلاكية ودينية على قيمة الإستثمار:

حيث احتل مشروع شراء أو بناء بيت وتحسين نمط الإستهلاك الغذائي والذهاب إلى الحج مراتب قبل الإستثمار الذي يعتبر قيمة صناعية ويبعث على تطور المجتمع وتغييره لواقعه نحو الأفضل ، ويعود هذا الترتيب إلى عدم كفاية الأجر وعدم تمكن العمال من تلبية حاجاتهم الأساسية والتطلع إلى حاجات أخرى أرقى.

- قلة تقدير المال:

إن تقدير المال والسعي للحصول عليه يعتبر من القيم الصناعية ، فهو يعتبروسيلة لتلبية الحاجيات ولاستخدامه في مشاريع استثمارية ومضاعفة الثروة، غير أنه في الدراسة لا يتعدى أن يكون مجرد وسيلة للإستمرار في العيش، كما تفضل عليه الأرض والتي يعتبر تقديسها واحترامها من القيم الزراعية وبالتالي فإن وجود هكذا قيم في الوسط الصناعي لا يعتبر ملائما لضمان نجاح المشروع الصناعي، إضافة إلى ذلك فإن السعي للغنى ارتبط بانتهاج أساليب بسيطة أو أنها لم تبذل أية جهود لتحقيق ذلك، كما أن البعض لا يتمنون أصلا الوصول إلى الغنى .

- سيطرة القيم الأخلاقية على قيم العمل:

وذلك من خلال سيطرة النجاح في العائلة على النجاح المادي أو النجاح في العمل، وتقدم قيمة احترام الوالدين على قيمة العمل واحترام الوقت في ترتيب القيم ، وتصرف العمال

المشرفين مع العمال الأكبرسنا مهم وتساهلهم معهم ، إضافة إلى تفضيل المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية.

- القدرية:

وذلك من خلال إعتقاد العمال أن الفرد مسير لا مخيرا ، وطرق سعيهم للغنى واقتناعهم بأن الوضع الذي وجدوا فيه مفروضا عليهم ولا مجال لتغييره وهو ما يحد من فرص تغييرهم لواقعهم وتطويرهم لأنفسهم.

- وجود التميز الجنسي في مكان العمل:

وذلك من خلال رفض العمال لوجود إمرأة في منصب رئاسي وهذا يدل على رسوخ التقسيم التقليدي للعمل لديهم وعدم تكيفهم مع التقسيم الجديد الذي يتخذ من الكفاءة معيارا لتوزيع الأدوار.

- عدم الإنتماء للمصنع وعدم الإحساس بالمسؤولية:

بل بالعكس توجد مشاعر التذمر بدل مشاعر الإنتماء وهذا يدل على عدم تكيف العمال واندماجهم في العمل الصناعي، وعدم تلبيتهم للأهداف التي بسببها التحقوا بالعمل ، ويتجسد ذلك أيضا من خلال عدم إحساس العمال بالمسؤولية اتجاه مصنعهم ، وهذا يؤثر على الروح المعنوية وعلى الإنتاج بحيث يجعل العمال غير معنيين ببذل الجهود الكافية في العمل لتحقيق النجاح، كما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التغيب عن العمل، هذا إذا لم تتطور مشاعر التذمر إلى عنف يتمثل في تحطيم الآلات وتبذير المواد .

- عدم إدراك العمل لهويتهم :

وذلك من خلال جهل العمال بوجودهم الطبقي وبأنهم يشكلون طبقة هامة في المجتمع تسمى طبقة العمال ،وينتج عن هذا الجهل كذلك عدم ادراكهم بأهمية العمل النقابي للطبقة العاملة وحاجتهم إلى جهاز منظم يضمن الحماية والدفاع عن الحقوق.

وهكذا فإن الصناعة في الجزائر بالرغم من أنها كانت بمثابة محرك من محركات التنمية، لكن الإهتمام المفرط بالجانب المادي وعدم مسايرة القوى العاملة لهذا التطور وعدم اكتسابها بما يسمى القيم الصناعية وهو ما أدى إلى بروز بعض التصرفات داخل الوحدات الإنتاجية لا علاقة لها بالعمل الصناعي بل هي أقرب منه إلى العمل الزراعي.

التوصيات:

إن الإهتمام المفرط بالجانب المادي -في ظل توافر الريع البترولي والطموح المندفع لإكتساب التكنولوجيا الحديثة للحاق بالدول المتقدمة- إلى جانب غياب التخطيط لليد العاملة، قد

أدى إلى وصول المشروع التنموي إلى هذه المرحلة إذ شهد القطاع الصناعي بجانبيه المادي والبشري تدهورا خطيرا ، مما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في المشروع التنموي ككل وذلك من خلال التراجع عن النهج الأيديولوجي الذي سلكته منذ البداية وهو ما يعني فشله. وقد برز هذا الفشل في البحث حيث تبين أنه وبعد مرور ما يربوعلى أربعة عقود من تطبيق سياسة التصنيع ، لا يزال المصنع يزخر بالقيم السلبية التي تعود إلى أنظمةإنتاج غير صناعية والتي تعيق نجاح المشروع الصناعي لذلك يمكن تقديم الملاحظات التالية:

- إن غياب التخطيط لليد العاملة ولإهمال الجانب البشري في سياسة التنمية أو بالأحرى عدم التركيز على الحاجيات الحقيقية التي تتوافق مع العملية التنموية ، فقد تم التركيز فقط على توفير منصب عمل وسكن لائق والعلاج المجاني...إلخ ، دون الإهتمام بالجانب الثقافي في العنصر البشري وتحضيره لتبني المشروع الجديد ، حيث أن تدني المستوى التعليمي ونقص الإطارات قد شكلا عقبة في طريق التصنيع، لذلك يجب على هذه المؤسسة الإهتمام بالتعليم و إعداد الكوادر عند طريق تدريب إطارات يستوعبون الطرق الحديثة في الإدارة والتسيير ،أي إعداد فنيين وإختصاصيين يمتلكون خبرة في ميدان القيادة والرقابة الفنية والإدارية وعلى التقدم العلمي والتقني .

- العمل على إدماج العمال في بيئة العمل، لأن العامل الذي يظل محتفظا بذهنية غير صناعية يكون تكيفه صعبا وسط مؤسسة صناعية متطورة، مما يؤدي به إلى استعمال طرق أخرى كالتقرب لأقاربه و أبناء منطقته التقريب بين العمال وذلك كأن تعمل المؤسسة على توفير نوادي وأماكن يجتمع فيها العمال في أوقات استراحتهم واجراء تظاهرات لخلق علاقات الألفة بين العمال حتى لا يحسوا بالوحدة وبحاجتهم إلى أقارب لهم في مكان العمال وتكييفهم مع العمل الصناعي.

- إن النجاح الإجتماعي لا يعني التشغيل الكامل وإنما التشغيل الجيد النسبي وإعتماد ما يتوافق مع إحتياجات المؤسسة الصناعية ومستواها ومدى إمكانية إيجاد الإنسجام والتوازن ما بين مختلف مواردها الإقتصادية والبشرية، لذلك توصي الباحثةأن تقوم المؤسسة بالتركيز على معيار الكفاءة في عملية التوظيف وذلك بالإعلان عن مناصب الشغل المتوفرة لديها واجراء مسابقات يكون فيها التقييم موضوعيا وجادا، لأن المصنع قبل كل شيء مكانا تتوحد فيه جهود عموم المستخدمين من أجل تحقيق أهداف إقتصادية ، هي أساسا إنتاج تنافسي بأقل تكلفة ممكنة ومعدل ربح عال،وهذا لا يتأتى إلا عن طريق تنسيق الجوانب التقنية والإقتصادية والإنسانية.

- كما أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة تعطي فكرة ولكنها بسيطة حول القيم السائدة في المصنع لذلك توصي الباحثة بتوسيع الدراسة لتشمل المركب ككل، أو تمتد لتشمل حتى العمال غير الصناعيين ومعرفة الفرق بينمجالي التشغيل فيما يخص القيم السائدة.

- بوفلجة، غيات،(٢٠٠٤). **مبادئ التسيير البشري** .(ط٢). وهران: دار الغرب.

- بومخلوف،محمد ،(١٩٨٤).**انتقال اليد العاملة الريفية إلى الصناعة**،أطروحة دكتوراه منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،الجزائر.

- بومخلوف ،محمد،(١٩٩١). **اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- بومخلوف،محمد،(٢٠٠٠). **التوطين الصناعي في الفكر والممارسة** .(ط١).الجزائر:دار الأمة.

- بومهرة،نور الدين،(١٩٩٩).ملاحظات حول فشل بعض سياسات التصنيع واستراتيجيات التنمية التكنولوجية في العالم الثالث: حالة العالم العربي ، **مجلة العلوم الإنسانية**،(١٢)،(ص ٢٩ -٣٥) قسنطينة:جامعة منتوري.

- بيومي، محمد أحمد،(٢٠٠٠).**علم إجتماع القيم** ، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- جلبي ،علي عبد الرزاق،(١٩٨٣). **علم إجتماع الصناعة**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- جلبي،علي عبد الرزاق،(١٩٨٨). **دراسات في المجتمع والثقافة والشخصية**، بيروت: دار النهضة.

-الجوهري،محمد،وآخرون،(١٩٨٧). **دراسات في التغير الإجتماعي**،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

-خمش، مجد الدين،(٢٠٠٤). **الدولة والتنمية في إطار العولمة**.(ط١). عمان: دار مجدلاوي.

- الخولي، سناء،(١٩٨٨). **التغير الإجتماعي والتحديث**، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- دجاني،خديجة،(١٩٨٩). **التصنيع والنمو الحضري في الجزائر**،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر،الجزائر،الجزائر.

- الدقس،محمد و أبوحوسة،موسى،(١٩٩٣)،**بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية لدى العمال في ثلاثة مصانع أردنية**،عمان: الجامعة الأردنية.

- الدقس ،محمد(١٩٩٦). **التغير الإجتماعي بين النظرية والتطبيق**.(ط٢). عمان: دار مجدلاوي.

- الدقس،محمد،(١٩٩٩). **علم الإجتماع الصناعي**.(ط١). عمان:مركز طارق للخدمات الجامعية.

- دليو،فضيل وآخرون،(٢٠٠١). **إشكالية الديمقراطية في الجامعة الجزائرية**، قسنطينة: منشورات جامعة منتوري.

- ذياب ،محمد حافظ ،(١٩٩٦). علم الإجتماع في الجزائر الهوية والسؤال،"في" **الأزمة الجزائرية** .(ط١).مركز دراسات الوحدة العربية.

- رتيمي،فضيل،(١٩٩٣)،**القرابة والعمل في المؤسسة الصناعية الجزائرية**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،الجزائر.

- رشوان ،حسن عيد الحميد ،(١٩٩٣). **التغير الإجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية**،الاسكندرية: المكتب الجامعي للكتاب.

- روستو،ولتر،(١٩٦٠). **مراحل النمو الاقتصادي**، ترجمة برهان دجاني، بيروت:المكتبة الأهلية.

- الزيات ، كمال عبد الحميد،(٢٠٠١).**العمل وعلم الإجتماع المهني**، القاهرة: دار غريب.

- سفير،ناجي،(١٩٨٩). **محاولات في التحليل الإجتماعي**،ج٢،ترجمةالأزهر بوغنبور،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- سميرنوف،إي،ك،(١٩٨٨).**الجزائر والتقدم الإجتماعي والإقتصادي**،ترجمة عزالدين جوني،دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

- الشناوي ،محمد، وآخرون،(٢٠٠١). **التنشئة الإجتماعية للطفل**.(ط٢).عمان :دار الصفا.

- الطرابلسي ،عبد القادر،(١٩٩٢)،المفهوم التغريبي للتنمية، **مجلة المستقبل العربي**،(١٦١ ، تموز،)،(ص٧٢-٨٠)، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

- طعم الله ،خميس،(١٩٩٦). دور الثقافة في تنمية الموارد البشرية،**مؤتمر الوزراء المسؤولين عن الثقافة في الشؤون الثقافية في الوطن العربي**،(ص١٢-١٣٥)،الدورة العاشرة،تونس.

- عبد الحي ،عبد المنعم،(١٩٨٤). **علم الإجتماع الصناعي**،الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

- عبد العاطي، السيد،(١٩٨٥). **التصنيع والمجتمع**، الاسكندرية:دار المعرفة الجامعية.

- عبد الفضيل ،محمود،(١٩٩٧). **التشكيلات الإجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي**. (ط٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- علام ،اعتماد محمد،(١٩٩٨). **علم الإجتماع الصناعي**.(ط١). القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية.

- عنصر،العياشي،(١٩٩٩). **نحو علم إجتماع نقدي**،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- العيسى، جهينة سلطان وآخرون،(١٩٩٩). **علم اجتماع التنمية.**(ط١). دمشق:دار الأهالي.

- غربي ،علي،(١٩٩٦). واقع التنمية في الجزائر، ،"في" **الأزمة الجزائرية.**(ط١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- غربي،علي وآخرون،(٢٠٠٣)،**تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة.**(ط)١.القاهرة: دار الفجر.

- غيث ،محمد عاطف و محمد، علي محمد،(١٩٨٦). **دراسات في التنمية والتخطيط الإجتماعي**،بيروت، دار النهضة العربية.

- الفار،علي محمود سلام،(١٩٨٧). **علم الإجتماع الصناعي**،الاسكندرية: دار المعارف.

- فان در هوفن،رولف، وآخرون، (١٩٩٦)،التخصصية وقضايا العمل والعمال في سياق الإصلاح الإقتصادي،"في"**الآثار الإجتماعية للتصحيح الإقتصادي في الدول العربية**، أبوظبي: صندوق النقد العربي .

- القريوني ،محمد قاسم،(٢٠٠٠). **السلوك التنظيمي.**(ط٣). عمان:دار الشروق.

- قنوص ،محمد صبحي،(١٩٩٣). **علم دراسة المجتمع.**((ط٢). طرابلس: الدار الجماهرية للنشروالإعلان.

- قيرة،إسماعيل و غربي، علي ،(٢٠٠١). **في سوسيولوجية التنمية**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

- قيرة ،إسماعيل وآخرون،(٢٠٠٢). **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.**(ط٢). بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية.

- كلاب ،إلهام ، (١٩٩٤)،نسق القيم في لبنان، **مجلة المستقبل العربي**، (أيار ٩٤)،(ص١٨٣-١٩٧). بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

- الكنز،علي وجابي عبد الناصر،(١٩٩٦)، الجزائر في البحث عن كتلة اجتماعية جديدة،"في" **الأزمة الجزائرية.**(ط١).بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

- لامبوس،ميشيل هارا،(٢٠٠١). **اتجاهات جديدة في علم الاجتماع.**(ط١). ترجمة احسان محمد الحسن وآخرون، بغداد:بيت الحكمة.

- مجموعة من الباحثين،(١٩٩٩)، **دراسات في علم الإجتماع (الهجرة النفطيةوالقيم الإجتماعية)**، دار المعرفة، الإسكندرية.

- المحادين، حسين طه،(٢٠٠٢). **قيم العمل ،دراسة سوسيولوجية جيلية في المجتمع الأردني**،بيروت: دار الكنوز الأدبية.

- مصطفى، مريم أحمد و حفظي،إحسان،(٢٠٠٢). **قضايا التنمية في الدول النامية**،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

- النصار،عبد الكريم عبد السادة،(١٩٧٧). **التصنيع وأثره في حفز التغير الاجتماعي في مدينة بغداد** رسالة ماجستير منشورة، وزارة الإعلام، بغداد.

- النعماني ،عبد المقصود،(١٩٨٩). **دراسات في علم الإجتماع الصناعي**، طنطا:شركة طنطا.

- النوري، قيس،(١٩٨١). **الحضارة والشخصية**، الموصل :دار الكتب.

- هاريسون. ديفيد،(١٩٩٨). **علم اجتماع التنمية والتحديث**،ترجمة محمد عيسى برهوم.(ط١). عمان: دار الصفا.

- الهمالي ،عبد الله ،(١٩٨٦). **التحديث الإجتماعي**.(ط١). طرابلس:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

- هني،أحمد ،(١٩٩٣). **إقتصاد الجزائر المستقلة** .(ط٢). الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية.

- واضح، رشيد،(٢٠٠٢).**علاقات العمل في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**،الجزائر: دار هومة.

- وبستر، أندرو،(١٩٨٤)، **مدخل إلىعلم إجتماع التنمية**، ترجمة،والي،عبد الهادي محمد،الزيات،السيد عبد الحليم،الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

<u>**المراجع بالفرنسية:**</u>

– Abdou ,Rabah. (1998). Un bilan du programe de stabilization economique en Algerie (1994-1998) , **les cahiers du cread**, n 44.(PP28-33) Alger,4eme tremestre,.

- Addi, Haouri. (1985).**De l'algerie prè-coloniale a l'algerie coloniale** , Alger: enterprise nationale du livre .

- Agenon ,CH.Robert .(1977).**Histoire de l'Algerie contemporaire**, Paris: presse universitaire de France.

- Benachenhou, Abellatif, (1985), **planification et developpement en Algerie (1960-1980)**,Alger. SNED.

- Benachenhou ,Abdellatif, (1998.). Bilan d'une reforme economique inachevee en mediteranee,**les cahiers du cerad**, n= 44 ,(pp77-85). Alger:4 eme tremestre .

- Bounoua ,Chaib ,(1999). Etat illegalisation de l'economie et marché en algerie ,**Les cahiers du cread** , n 50,(pp 23-34)Alger: 4eme tremestre, .

-Benouada, Hamel.(1983). **systhème productif algerien et independence national**,tome 1 , Alger: OPU.

-Benouada, Hamel. (1989).**Économie de l'état et socialization en Algerie**, Alger:OPU.

-Bensaad ,M.E.(1979) **.Économie du developpement de l'Algerie** , Alger: OPU.

- Boutefnouchet ,Mostafa,(1984). **les travailleurs en Algerie**,Alger: ENAPEL.

-Boutefnouchet ,Mostafa.(1989.),**systhème social et changement social en Algerie,** Alger:OPU.

-Dahmani, Ahmed. (1999).**l'Algerie a l'epreuve**,Alger: Casba,.

- Ecrement ,Marc. (1985.).**Industrialization et developpement autocentre** ,objectifs, **formes d'industrialisation et technologie**,Paris ,PUF.

-Ecremnt,Marc.(1986).**Independence politique et liberation economique** ,Alger.ENAP,OPU.

-El kenz ,Ali et des autres, (1982),**Industrie et societe**, Annaba: S.N.S.

-El kenz ,Ali, chikhi, Said. (1989). **l'ouvrier la vie et le prince ou la modernite introuvable**, Dackar: Codesria.

-Guerid,Djamel.(1997).**l'entreprise industrielle en Algerie:les limites d'une culturation,culture d'entreprise**, Alger:Casbah.

-Ghezali ,Mahfoud, (1981),**la participation des travailleurs à la gestion soçialiste des enterprises** ,(2 eme ed) Alger: OPU.

-Judet ,Piere,(1984). A propos de l'industrialisation et de l'autocentrage,**Collection des ateliers technologie et de developpement** (n = 3),(pp16-24),strategie d'industrialisation et maitrise du developpement,juin,Alger.

-Mahiou ,Ahmed,(1986**). Aspect du changement social en Algerie**., Alger :enterprise national du livre, .

-Mebtoul,Mohamed. (1986). **Discipline d'usine productivite et societe en Algerie,** OPU,.

- Moore, Wilbert E et Hoselitz Bert, F,(1963).**Industrialization et societe**,Mouton: UNESCO.

-Pavot ,G,(1993).**L'experience algerienne** ,revue L'Economie, universite Quebec.

- Turki ,Douja, (1998),**Les fondements de l'evolution socio-culturelle vers une societe globale universelle** ,Tunis: les editions de la mediteranee, .

المراجع بالأنجليزية:

-Bryce,M,(1960),**Industrial developpment** , New York: Grad-hill book company.

-Cumimng ,Thomas G.and Huse ,Edgard.F,(1989),**Organization deployment and change**,4th edition New York: West publishing company.

-Faunce ,William A ,(1968).**Problems of an industial society** ,New York: library of congress catalog, .

-Giddenes ,Anthony ,(1992).**Sociology**,2nd published, UK: policy press, .

-Gould .Julius and Kold ,William L.,(1965) .**A Dictionary of social sciences**, (2nd ed). New York: the united nations educational and cultural organization .

-Inkeles ,Alex, and Smith ,David H.,(1976),**Becoming modern**,(2nd ed) New York:Congress Catalog Card .

-Miller ,Delbert C, and. H ,William, (1980).**From industry sociology work in organizational life** , (3rd ed) .New York: Harser Raw Publisher .

-Moore ,Wilbert E,(1961),**Framework of economic development**, London: Duke University Commonwealth Studies Center.

-Mortimer, Jeyla T .,and Lorence ,Jon and Kumk ,Donald S, (1986) ,**Work, family and personality** , New York: Library of Congress Catatoging in Publication Data,.

-Resher N, (1969), **Introduction of value theory** , New Jersey.

-Thomis ,Malcoln L, ,(1974), **The town labour and the industrial, revolution** ,(1st ed).London: BT.Batsford Ltd, .

-Warner,W.L. Loyed and Martin ,Norman H . (1959), **Industrial man**,New York: Harper,Brothers .

الجامعة الأردنية

كلية الدراسات العليا

قسم علم الإجتماع

أخي العامل المحترم :

تحية طيبة وبعد

أقوم بعمل دراسة بعنوان : **القيم العمالية لدى مجتمع المصنع ، واقعها وعلاقتها ببعض المتغيرات النوعية(دراسة بمصنع الحجار بمدينة عنابة).**

وذلك للحصول على درجة الماجستير في علم الإجتماع . ولهذا يرجى ملئ الإستمارة المكملة للدراسة بدقة ، علما بأن معلوماتها ستكون سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ، ولهذا يرجى عدم ذكر الأسم .

و تفضلوا بقبول فائق الإحترام

الباحثة:

نوال بوطرفة

ملاحظة : ضع علامة (x) في المربع المناسب

بيانات أولية:

١- الجنس ذكر ☐ أنثى ☐

٢- العمر ٢١-٣٠ ☐ ٣١-٤٠ ☐ ٤١-٥٠ ☐ ٥١-٦٠ ☐

٣- مكان الولادة

ريفي ☐ حضري ☐

٤- مكان الإقامة الحالي:

ريفي ☐ حضري ☐

٥- المستوى التعليمي

أمي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

٦- الحالة الإجتماعية :

متزوج ☐ أعزب ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

٧- ما نوع البيت الذي تسكنه

قصديري ☐ شقة ☐ بيت ☐ فيلا ☐

٨- عدد أفراد العائلة

١ – ٤ ☐ ٥ – ٨ ☐ ٩ – ١٢ ☐ ١٢ومافوق ☐

٩- عدد الأفراد العاملين في عائلتك؟ ☐

١٠- هل زوجتك تعمل؟

نعم ☐ لا ☐

١١ـ ما هي مهنة الأب ؟

زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐ خدمات ☐ أعمال أخر ☐

١٢ـــما نوع عملك السابق؟

زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐

خدمات ☐ طالب ☐ أعمال حرة ☐

١٣ـ ما هو منصب عملك؟

مهندس ☐ مشرف ☐ عامل ☐

١٤ـ ـ متى بدأت العمل في هذا المصنع ؟

١ـ١٠ ☐ ١١ـ٢٠ ☐ ٢١ـ٣٠ ☐

٢)ـ قيم إقتصادية

أـ) قيمة العمل-

١٥ـــكيف حصلت على منصب عملك هذا؟

عن طريق مسابقة ☐

عن طريق نصيحة أحد الأقارب ☐

عن طريق مراجعتك الشخصية للمصنع ☐

١٦ـما هو الهدف الذي جئت من أجله للعمل هنا؟

....

١٧ـهل أنت راضي على عملك الحالي؟

نعم ☐ لا ☐

١٨ـهل تفكر في البحث عن عمل آخر؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم:ما هو السبب لذلك؟

الأجر ☐ المركز الإجتماعي ☐ لأنه يناسب مؤهلاتك ☐

١٩-ما نوع العمل الذي ترغب فيه؟

فردي ☐ جماعي ☐

٢٠-ما نوع العمل الذي ترغب فيه؟

حر ☐ حكومي ☐

٢١-مانوع العمل الذي ترغب فيه؟

زراعي ☐ صناعي ☐ تجاري ☐

-إذاكانت الإجابة العمل الصناعي لماذا؟

....

ب) قيمة الإدخار:-

٢٢- هل يكفيك الأجر الذي تتقاضاه؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا كيف تتصرف تلجأ إلى:

الإقتراض ☐

العمل الإضافي ☐

تنظيم لإستهلاكك بما يتوافق مع الأجر ☐

٢٣- لنفرض أن الأجر يكفيك تدخر منه؟

نعم ☐ لا ☐

٢٤- لو كان الأجر يكفيك ماذا كنت ستفعل به؟

تحسين نمط إستهلاك ☐ السفر والترفيه ☐

الإدخار لشراء سيارة ☐ الذهاب إلى الحج ☐

الإدخار لبناء بيت ☐ استثمار المال ☐

ج)- قيمة المال والطموح :

٢٥- مذا يعني لك المال ؟

وسيلة للاستمرار في العيش ☐

وسيلة لاحتلال مكانة إجتماعية ☐

وسيلة لمضاعفة الثروة ☐

وسيلة لمساعدة الآخرين ☐

٢٦ – هل تفضل أن تملك ؟

الارض ☐ المال ☐

إذا كان الاجابة المال لماذا ؟

....

٢٧- هل تطمح أن تكون غنيا ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة نعم ماذا بذلت من جهد لأجل تحقيق هذا الطموح ؟

التوفير ☐

مواصلة الدراسة ☐

الاستثمار ☐

العمل الاضافي ☐

أخرى تذكر ....

٢٨- لو كنت غنيا ماذا كنت ستفعل بالمال ؟

تضعه في البنك ☐ تستثمره ☐ تساعد به الاخرين ☐

٢٩- لو توفر لديك مبلغ من المال يضمن لك العيش الكريم هل تتخلى عن العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الاجابة لا لماذا ؟

....

٣٠- على الفرد أن يعيش ليومه ولا يهتم لمستقبله .

موافق ☐ غير موافق ☐ موافق نوعا ما ☐

٣١- الانسان مسير وليس مخير ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ موافق نوعا ما ☐

٣٢- من هو برأيك الانسان الناجح ؟

الناجح بعمله ☐

السعيد في حياته العائلية ☐

صاحب الثروة ☐

صاحب أكبر عدد من الاصدقاء ☐

٣٣- ماذا تعني لك المصلحة ؟

المصلحة الفردية ☐ المصلحة الجماعية ☐

٣-)قيم إدارية

أ) العلاقات داخل المصنع:-

٣٤- ما نوع العلاقة بينك وبين العاملين معك؟

علاقة صداقة ☐ علاقة عمل ☐

٣٥-هل تفضل لو الذين يشتغلون معك أقربائك أو على الأقل من نفس منطقتك؟

نعم ☐ لا ☐

٣٦-ما نوع العلاقة بينك وبين رئيسك في العمل ؟

صداقة ☐ عمل ☐

٣٧-ما ما هو الإسم الذي تنادي به رئيسك في العمل؟

الأستاذ فلان ☐ سي فلان ☐ بإسمه ☐

٣٨-عندما تخطيء كيف يكون تصرفه معك؟

التوجيه ☐ التوبيخ ☐ اللامبالاة ☐

٣٩-هل تفضل لو كان رئيسك في العمل ؟

رجلا ☐ إمراة ☐

إذا كانت الإجابة إمرأة:هل تتصرف معها مل تصرفك مع رئيسك الرجل؟

نعم ☐ لا ☐

٤٠- ما هي الصفات التي تفضل أن تتوفر في رئيسك؟

الحزم والصرامة ☐ التسامح والتساهل ☐

٤١- سؤال موجه للمشرفين:

إذا كان عامل بعمر والدك ويعمل تحت إشرافك ما هو الإسم الذي تناديه

بإسمه ☐ الحاج فلان ☐ عمي فلان ☐

٤٢-عندما يخطيء هذا العامل كيف يكون تصرفك معه؟

عقوبة ☐ نصح وإرشاد ☐ تسامح ☐

ب) قيمة الوقت :

٤٣- هل تحضر دوما لموقع العمل في الوقت المحدد ؟

نعم ☐ لا ☐

٤٤- هل يضايقك ضرورة الالتزام بالمجيئ ومغادرة المصنع في وقت محدد ؟

نعم ☐ لا ☐

٤٥- الوقت هو المال ؟

موافق ☐ غير موافق ☐ موافق نوعا ما ☐

٤٦- رتب هذه القيم حسب الاهمية .

الاخلاص بالعمل ☐ إحترام الوقت ☐

الولاء للوطن ☐ إحترام الوالدين ☐

٤)- قيم إجتماعية

أ)-قيمة الإنتماء للمصنع والمسؤولية

٤٧-هل أنت معتز بعملك في هذا المصنع؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الإجابة نعم لماذا؟

....

٤٨-ماذا يعني لك المصنع الذي تعمل فيه؟

عائلتك الثانية ☐ مكان لكسب الرزق ☐

٤٩-لو كنت مع جماعة من الأصدقاءمن خارج العمل وبدأوا ينتقصون من قيمة المصنع الذي تعمل فيه كيف يكون تصرفك معهم؟

تدافع عن مصنعك ☐

تساندهم فيما يقولون ☐

لا تتأثر بما يقولون ☐

٥٠ - هل تحس أنك مسؤول على نجاح مصنعك؟

نعم ☐ لا ☐

٥١ -هل تشعر أن حياتك تغيرت منذ دخولك لهذا المصنع؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هو هذا التغير؟

....

ب)- وعي العمال بهويتهم .

٥٢- هل تعتقد أن المجتمع مقسم إلى طبقات

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ما هي هذه الطبقات ؟

....

٥٣- إلى أي طبقة تنتمي أنت ؟

....

٥٤- هل أنت عضو في النقابة ؟

نعم ☐ لا ☐

٥٥- هل ترى أن وجود النقابة ضروري في المصنع ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم لماذا ؟

....

تنظيم المركب :

أسس مركب الحديد والصلب بتاريخ ١٩٦٤\١٠\٣٠ وذلك استجابة للمقتضيات الإجتماعية للبلاد، ويمتد المصنع على مساحة ٨٠٠هكتار ويقع تقريبا على بعد ١٥ كلم جنوب شرق مدينة عنابة، هذه المساحة تنقسم تقريبا إلى ثلاثة أصناف :

- مساحة مخصصة للورشات الإنتاجية وتبلغ ٣٠٠ هكتار.
- مساحة مخصصة للتخزين وتبلغ ٢٠٠ هكتار.
- مساحة مخصصة للخدمات وتبلغ ٢٠٠هكتار .
- مساحات أخرى استغلت كمناطق خضراء وحفظ المياه .

والدور الأساسي للمركب هو إنتاج الحديد عن طريق تحويله إلى منتوج نهائي ، ونصف نهائي والذي يسوق محليا ويوجه كذلك للتصدير .

ينقسم المركب إلى عدة فروع وأقسام يبلغ عددها حواي ٢١ فرعا تشغل ما يقارب ١٦٠٠٠ عاملا، و يمكن ايجازها فيما يلي:

- ميدان انتاج السلع:وظيفته انتاج منتوجات مسطحة ، طويلة، أنابيب غير ملحومة، قطع ميكانيكية ، غاز صناعي ، مقاومات . والشركات المعنية بهذا الانتاج هي:

-**الفاسيد (ALFASID)**: وتقوم بانتاج الصلب والمنتوجات المسطحة ، المنتوجات الطويلة انطلاقا من الحديد الخام يبلغ عدد عمالها ٦٠٠٠ عاملا .

-**الفاتوس (ALFATUS)**:وتقوم بانتاج الأنابيب الملحومة، الطلاء الداخلي والخارجي ويبلغ عدد عمالها ٤٩١ عاملا .

- **الفاتوب (ALFATUB)**:وتقوم بانتاج واكمال انتاج الأنابيب بدون لحمها ويبلغ عدد عمالها ٥٠٠ عاملا .

- **الورشة المغاربية المكانيكية (AMM)**: وتقوم بانتاج القطع الميكانيكية والكهروميكانيكية ويبلغ عدد عمالها ٣٠٠ عاملا .

- **ريفركتال (REFRECTAL)**:انتاج المنتوجات المقاومة ويبلغ عدد عمالها ٤٣ عاملا .

- **كروسيد (CROYSID)**: انتاج الغاز الصناعي بهواء (أكسجين ، آزوت ،...إلخ) عدد عمالها ٧٥عاملا .

- **سرسيد (CERSID)**: إنتاج مسحوق الطلاء عدد عمالها ٣٠عاملا.

- **كوبرسيد (COPROSID)** : إنتاج الكلس الصلب وركامات بقاعدة لبنية عدد عمالها ٣٠٨ عاملا .
- **هيدروسيد (HYDROSID)**: وظيفتها معالجة المياه عدد عمالها ٤٧ عاملا .

• ميدان الخدمات ، الصيانة ، النقل ، التموين، ادارة المواقع الصناعية، المراقبة المتخصصة، خدمات الأفراد ، والمؤسسات المعنية هي :

- **سيدر أوتومشين (SIDER AUTOMATION)** ، **صات (SAT)**:تقوم بخدمة وتنصيب البرامج والصيانة بالإعلام الآلي وتضم ٣١ عاملا .
- **أندوسنت (INDUSNET)**: التنظيف الصناعي ، صيانة الطرق ومصادر القنوات ، عدد عمالها ٤٠ عاملا .
- **ألمين (ALMAIN)**: تسهر على عملية التركيب والتمويل ،الصيانة العامة والمتخصصة للمنشآت الصناعية عدد عمالها٥٠٠ عاملا .
- **إمان (IMAN)**:التركيب والتمويل الشحن والتنزيل للقاطرات والشاحنات في ميناء عنابة عدد عمالها ١٦٠ عاملا .
- **سوداتكس(SOUDATEX)**:تقوم بعملية اللحم والمراقبة المتخصصة عدد عمالها يبلغ ٥٢ عاملا
- **فرسيد (FERSID)** :جمع معالجة واعادة صناعة الأعمدة الحديدية عدد عمالها ٣٤٥ عاملا.
- **هورس (HORES)** : خدمة الإيواء والإطعام لمنطقة عنابة عدد عمالها ١٧٥ عاملا .
- **جيسيت (GESSIT)**: ادارة المواقع الصناعية للحجار عدد عمالها ٩٠٠ عاملا
- ادارة **مركز الأعمال** (الشعيبة،سيدي عمار) **(E.S.G ANNABA)**،عدد عمالها ٥٠ عاملا.
- ادارة مركز الأعمال (حيدرة) **(E.S.G HYDRA)** عدد عمالها ٧٥ عاملا .

• **ميدان التسويق :**

- **كومرسيد (COMERSID)**: تسويق المنتوجات الحديدية في السوق الوطنية،عدد عمالها ١٥٠٠ عاملا .
- **صيدال(SIDAL)** : تسويق الأجهزة الميكانيكية عدد عمالها ٢٦٣ عاملا .

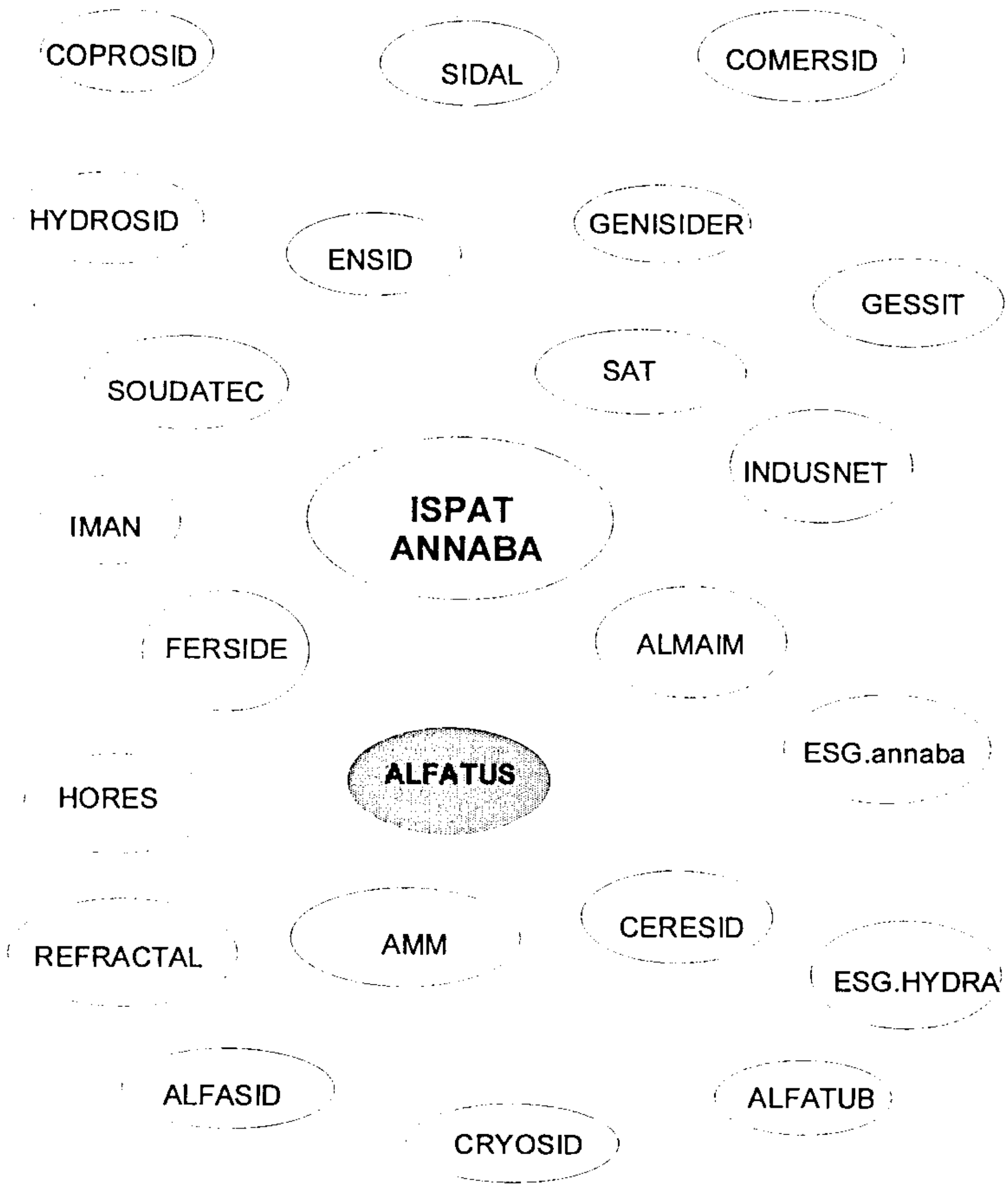
• **ميدان الأعمال المؤسسية :**

- جينيسيدار (**GENISIDER**): تهتم بأعمال البناء (هندسة مدنية ، عمارات ...إلخ) عدد عمالها ٤١٠٠ عاملا .

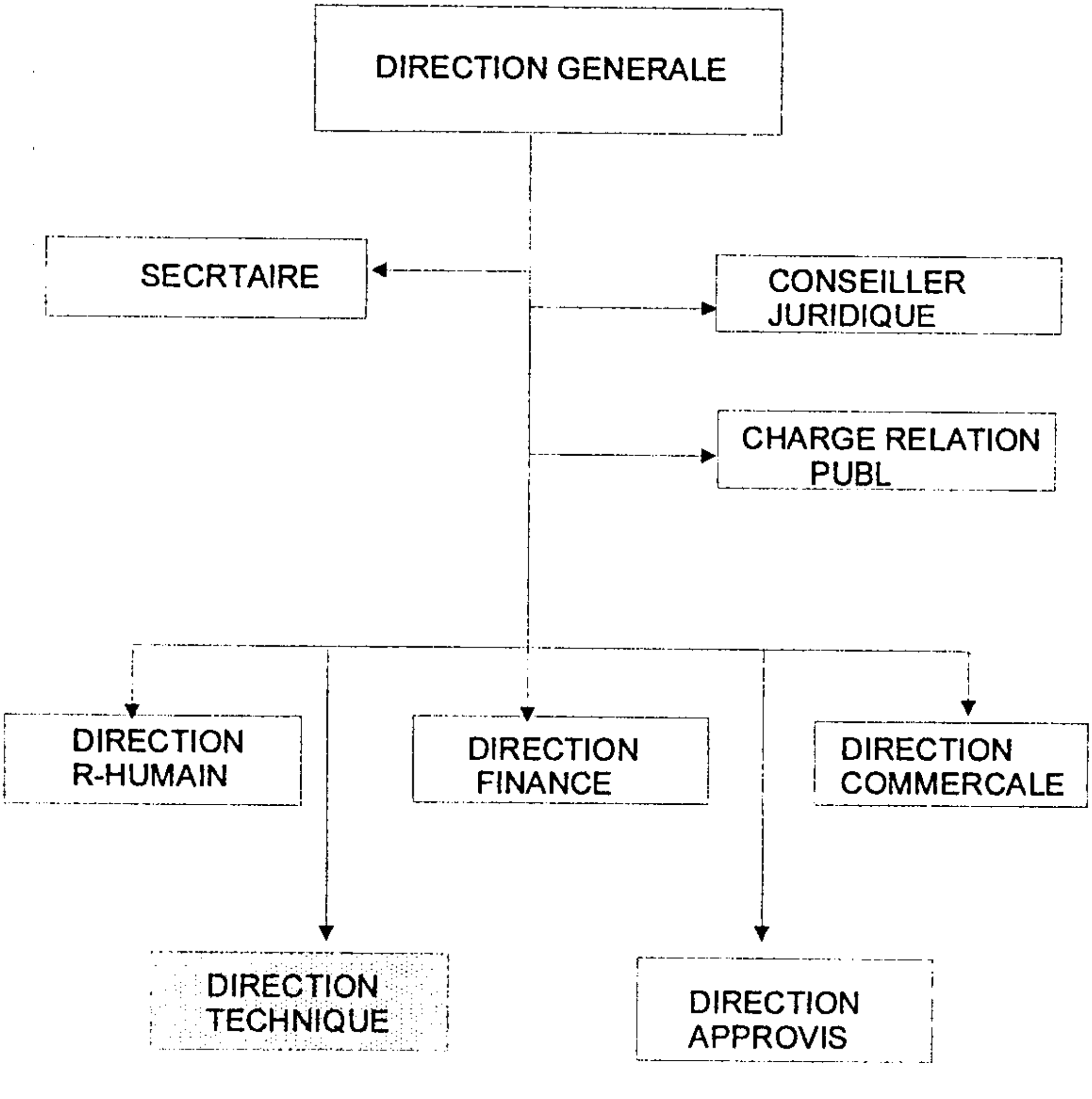
- **ميدان الهندسة :**

- أنسيد (**ENSID**): تهتم بأعمال الهندسة .

organigramme du complexe siderugique d' EL HADJAR (ISPAT ANNABBA)



ORGANIGRAMME DE FILIALE ALFATUS:



سلم التوظيف
SITUATION DES EFFECTIFS

STRUCTURE	A	TA	B	TB	C	TC	D	TD	E	TE	F	TF	G	TG	H	TH	K	TK	M	TM	D٤	D٣	D٢	D١	C٣	C٢	C١	B٣	B٢	B١	A٣	A٢	A١	P	Total
DptA Qualitè			٦		٢٨						٧		٤	١٦	٤	١	١	١									١								٦٩
Dpt Fabric	٤		٤٩	٢	٤٣						١٩		٦	١٤	١١				٢								١								١٥١
D Maintence			١١		١٩		٥		٢		١٠		٩	٥	٤		١										١								٦٧
Securite															١	١	١									١									٤
DIAPPROS			٤		٢		٢						٤	٧	٢	١	١	١									١					١			٢٦
DITHECHN			١										١																					١	٣
DIRHA	٢	٢	٣	٣	٨	٢		١					١		٣		٢		١		١											١			٣٠
PARC	٦		٥		٦	٣			٣					١	١																				٢٥
DIFINANC			١				١	١						١			٢	١				١				١	١		١					١	١٢
Dpt RVT			١٩		٣٤						١٠		٦	١٧	٣																				٨٩
DIR Gle				١			١												١									١				١		٢	٧
DICOM								١						١					١															١	٤
Sce Prog					١		١						١		١																				٤
Total	١٢	٢	٩٩	٦		٦	٩	٣	٥	٠	٤٦	٠	٣٢	٦٢	٣٠	٣	٨	٣	٥	٠	١	١	٠	٠	٠	٢	٥	١	١	٠	٠	٣	٠	٥	٤٩١

- من A إلى TC عامل
- من D إلى TF مشرف
- من G إلى P إطار

LABOUR VALUES IN SOCIAL FACTORY ITS REALITY AND RELATIONS WITH QUALITATIVE VARABLES

AN Empirical Study at El Hajar Factory (Annaba)

By

Nawel Boutarfa

Supervisor

Dr. Mohammed Al- Duqs

ABSTRACT

The purpose of this study is firstly to identify the results of the Algerian industrial development policy, which was launched since more than four decades, under difficult circumstances distinguished by weakness and fragility of the infrastructure and the absence of a qualified human work force to shoulder the burden of this project. Because this subject is wide and multi facets, focus was made on a certain aspect, which is to know the size of the success of manufacturing in crystallizing an industrial value system in the Algerian factory society- under a policy that was characterized by an ardent ambition in order to bring success to this project. This can be done by knowing the nature of values prevailing in the factory and the extent to which there are differences of statistical significance with some qualitative variables (age, seniority, job position, educational level, place of residency.

The study used the descriptive method in order to be familiar with the different aspects of the studied phenomenon. The research sample included 151 laborers who

form one of the factory units. The sample was chosen by using the bag model method. A questionnaire and personal interview were used and the study lasted from 10/7/2004 until 8/9/2004.

The study was concluded by the following results:

- The factory is still abundant with many values, which date back to non- industrial production systems (like: loyalty, belonging to kinship relations rather than the industrial organization, lack of feeling responsible towards it, the immaturity of the working class because workers are unaware of their identity, and the failure to adapt to the organizational aspect in the factory). This is considered an obstacle to render success to the manufacturing project. But this does not negate that some industrial values were able to infiltrate to the worker's mind.
- The suffering of workers from poor economic conditions, represented in low wages compared with the standard of living, to the extent that they are unable to meet their essential needs and which is also considered one of the impeding reasons for workers to develop their lifestyle and mode of thinking.
- The workers who are more receiving to industrial values are those younger workers who are living in rural areas, those who have higher education standard, those who are senior in the job and who occupy higher job position.
- The researcher recommended that attention must be paid to the human side by preparing frameworks and supervisors, who can accommodate the modern management methods and attending to education by adjusting programs in accordance with the national development needs by preparing education curricula that are organically linked with the requirements of the development project in harmony with the circumstances and the nature of the society.